



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير



رقم المطبوعة:...../2023

مطبوعة بيداغوجية بعنوان :

محاضرات في مادة الاقتصاد الكلي 2

موجهة لطلبة السنة الثانية، طور ليسانس، شعبة: علوم تسيير، تخصص: علوم التسيير

من إعداد الدكتورة: دوفي قرمية
الرتبة: أستاذ محاضر قسم أ

السنة الجامعية 2022/2023

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
فهرس المحتويات	I
مقدمة	1
المحور الأول: النموذج الكنزي لاقتصاد مغلق (ثلاث قطاعات)	4
1. تحديد معادلة الدخل التوازني بافتراض أن الضرائب مستقلة عن الدخل	8
2. تحديد معادلة الدخل التوازني بافتراض أن الضرائب تابعة في الدخل	9
3. أثر الإنفاق الحكومي على الدخل	11
4. أثر الضرائب على الدخل	12
5. أثر التحويلات على الدخل	13
6. مضاعف الميزانية المتوازنة	13
7. الفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية	16
المحور الثاني: النموذج الكنزي لاقتصاد مفتوح (أربع قطاعات)	18
1. تحديد معادلة الدخل التوازن في ظل نموذج يتكون من أربع قطاعات	19
2. أثر الصادرات على الدخل	21
3. أثر الواردات على الدخل	22
المحور الثالث: التوازن الاقتصادي العام (نموذج Is-LM)	23
1. توازن سوق السلع والخدمات (منحنى Is)	24
2. توازن سوق النقد (منحنى LM)	36
3. التوازن الكلي (منحنى IS – LM)	42
المحور الرابع: تحليل السياسات المالية والنقدية	44
1. تأثير السياسة المالية على التوازن العام $IS - LM$	45
2. تأثير السياسة النقدية على التوازن العام $IS - LM$	47
3. دمج السياسة المالية والنقدية في آن واحد	50
المحور الخامس: أثر الأسعار والأجور على التوازن العام	52
1. توازن سوق العمل	54
2. مستوى الأسعار والتوازن في سوق النقود	57
3. اشتقاق منحنى العرض الكلي	60

61	4. اشتقاق منحى الطلب الكلي
62	4. التوازن الكلي
63	المحور السادس: الدورات الاقتصادية
64	1. الإطار المفاهيمي للدورات الاقتصادية
71	2. أنواع الدورات الاقتصادية
75	3. النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية
81	المحور السابع: النمو الاقتصادي - التضخم، البطالة
82	1. ماهية النمو الاقتصادي
84	2. النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي
88	3. النظرية الكينزية في النمو الاقتصادي
89	4. النظرية الكلاسيكية الجديدة في النمو الاقتصادي
91	5. نظرية كالدور في النمو الاقتصادي
94	6. التضخم
96	7. البطالة
99	المحور الثامن: منحى فيليبس وقانون أوكن
100	1. منحى فيليبس في صورته الأصلية
102	2. منحى فيليبس ومشكلة الركود التضخمي
103	3. قانون أوكن
105	قائمة المراجع

مقدمة

مقدمة:

أثبتت الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 فشل التحليل الكلاسيكي على تحليل وتفسير الأزمات وعجزه عن معالجتها، وأظهرت بأن تحقيق التوازن على المستوى الجزئي لا يعني بالضرورة تحقيق التوازن الكلي، وهكذا بدأ الاقتصاديون يشكون في صلاحية جهاز الأسعار في تحقيق التوازن التلقائي وضمان الاستخدام الكامل للموارد في كل وقت وثبات الإنتاج، حيث انتقد الاقتصادي البريطاني " جون مينارد كينز " في كتابه المشهور " النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقد " سنة 1936 بعض نظريات المدرسة الكلاسيكية، ومنها قانون ساي للمنافذ، حيث أن أزمة 1929 ما هي إلا اختلال في التوازن واستمرارها قد أظهر بأن هناك مشكل في تصريف المنتجات التي عجز قانون ساي من إيجاد منفذ لها وبالتالي تكدس السلع، وأصبح هناك مشكل في الطلب (قصور الطلب) وليس في جانب العرض كما كان يعتقد الكلاسيك، لذلك اهتم كينز بدراسة جانب الطلب.

وكينز لما تناول موضوع الطلب تناوله تحت مسمى " الطلب الكلي الفعال " والذي يعرف بأنه ليست الرغبة فقط في الحصول على السلع والخدمات، بل تلك الرغبة في الحصول على السلع والخدمات المصحوبة في نفس الوقت بالقدرة على ذلك، أي القوة الشرائية ومصدرها الدخل، أي أن الطلب الكلي الفعال هو الطلب الذي سيتحول فعلا إلى إنفاق فعلي، والذي يتكون من الإنفاق الاستهلاكي، الإنفاق الاستثماري، الإنفاق الحكومي، الإنفاق الخارجي.

وبالرغم من النجاح الذي عرفه النموذج الكينزي وهيمنته على الفكر الاقتصادي إلا أنه تعرض للعديد من الانتقادات وعرف تعديلات في العديد من جوانبه، والتي قام بها العديد من الاقتصاديون ما أصبح يعرف بالتيار الكينزي "الكينزيون الجدد"، خاصة فيما يخص سعر الفائدة من خلال دراسة توازن سوق السلع والخدمات وسوق النقد.

ومن خلال متابعة تطور النظام الرأسمالي نجد أن تطوره ونموه لم يكن بشكل خط مستقيم بل في شكل حركة شبيهة بالتموجات، وتعد هذه الخاصية من السمات الأساسية التي يختص بها هذا النظام، حيث أن مدة الدورة الاقتصادية تطول أو تقصر بحسب نوع الدورة وحدتها وعمقها وآثارها على النشاط الاقتصادي، الأمر الذي أثار اختلافا في وجهات النظر لدى العديد من المفكرين بشأن تفسير أسباب هذه الدورات وكيفية معالجتها.

كما احتل النمو الاقتصادي حيزاً مهماً في الدراسات الاقتصادية، وتطورت البحوث بشأنه بدءاً من النظرية الكلاسيكية التي اهتمت بدراسة القوى التي تحدد تقدم الشعوب، وصولاً إلى النظريات الحديثة التي اهتمت بجعل النمو حلاً للمشكلات التنموية التي ظهرت خلال العقود الأخيرة، مما جعله والتنمية الاقتصادية إلى وقت قريب مرادفان لمعنى واحد وهو التقدم الاقتصادي.

والهدف العام من هذه المادة التعليمية هو اكتساب الطالب مهارة التحليل الاقتصادي الكلي، وأن يفهم الطالب ويحلل التوازن الاقتصادي العام في اقتصاد مغلق ومفتوح، أن يميز بين أدوات السياسة المالية وأدوات السياسة النقدية، أن يفهم آليات عمل السياسات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

بطاقة فنية عن المادة

وحدة التعليم: الأساسية

المادة: اقتصاد كلي 2

الرصيد: 4 المعامل: 2

أهداف التعليم: اكتساب مهارة التحليل الاقتصادي الكلي.

المعارف المسبقة: مدخل للاقتصاد، اقتصاد جزئي، تاريخ الفكر الاقتصادي، اقتصاد كلي 1، رياضيات.

محتوى المادة:

المحور الأول	النموذج الكينزي في اقتصاد مغلق (ثلاث قطاعات)
المحور الثاني	النموذج الكينزي في اقتصاد مفتوح (أربع قطاعات)
المحور الثالث	نموذج IS – LM
المحور الرابع	تحليل السياسات المالية والنقدية
المحور الخامس	الدورات الاقتصادية
المحور السادس	النمو الاقتصادي، البطالة والتضخم
المحور السابع	منحنى فيليبس، وقانون أوكن

المحور الأول:

النموذج الكنزي لاقتصاد مغلق

(ثلاث قطاعات)

تمهيد:

قام التحليل الكلاسيكي والذي تبناه مجموعة من الاقتصاديين أمثال دافيد ريكادو وساي وستوارت ميل وأهم رواد المدرسة الكلاسيكية على عدة فرضيات بنو عليها دراساتهم ودونوا على أساسها نتائجهم، ومن بينها قانون ساي للمنافذ وافترض توازن الاقتصاد عند حالة التشغيل التام وحيادية دور النقود واليد الخفية التي تعمل على تحقيق التوازن التلقائي.

غير أن الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 أثبتت فشل التحليل الكلاسيكي على تحليل وتفسير الأزمات وعجزه عن معالجتها، وأظهرت بأن تحقيق التوازن على المستوى الجزئي لا يعني بالضرورة تحقيق التوازن الكلي، وهكذا بدأ الاقتصاديون يشكون في صلاحية جهاز الأسعار في تحقيق التوازن التلقائي وضمان الاستخدام الكامل للموارد في كل وقت وثبات الإنتاج، حيث انتقد الاقتصادي البريطاني " جون مينارد كينز " في كتابه المشهور " النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقد " سنة 1936 بعض نظريات المدرسة الكلاسيكية، وهذه المدرسة تركز على الصلة بين كمية النقود ومعدل الفائدة ونفقات توظيف الأموال والاستخدام والأسعار.

وأغلبية الأسس التي بنى كينز عليها أفكاره تنطلق من انتقاده للفرضيات التي قامت عليها المدرسة الكلاسيكية وهي كالتالي:¹

- رفض كينز فكرة أن الاقتصاد في حالة من التوازن والمتناسبة مع حالة التشغيل التام، بل ذهب إلى أن الاقتصاد قد يكون في حالة توازن ولكن وفق ثلاث إمكانيات:
- **توازن ناقص:** يتحقق عند مستويات أدنى من مستوى التشغيل التام، وأن هناك بطالة لجزء من عناصر الإنتاج، وأن هذه الوضعية هي الوضعية الطبيعية لكينز.
- **التوازن الزائد:** وهو التوازن الذي يمكن أن يقع في مستويات تتعدى مستوى التشغيل التام، وفي هذه الحالة الإنتاج لا يكفي لسد الطلب الكلي لأن جهاز العرض قد وصل إلى طاقته القصوى، مما سيؤدي حتما إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار لامتناس الطلب الزائد وهي حالة مؤقتة.
- **التوازن المثالي:** وهو التوازن الذي يتحقق والاقتصاد يعمل في مستوى التشغيل التام، وهي الوضعية الطبيعية بالنسبة للكلاسيك، أما بالنسبة لكينز فهي حالة مؤقتة.
- رفض كينز فكرة الرشادة الاقتصادية والتي تنطلق من فكرة العلم التام للأفراد والمؤسسات بمستويات الأجور والأسعار في مختلف الأسواق.
- تحليله تحليل متكامل حيث أخذ من الوحدات النقدية أساساً للتقييم، وعنده يصعب الفصل بين ما هو نقدي وما هو حقيقي، وتحليله في الأجل الطويل عكس التحليل الكلاسيكي الذي يصلح في الأجل القصير.

¹ محمد عبد المؤمن، التحليل الاقتصادي الكلي، مطبوعة جامعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2007، ص 57، 58.

- رفض كينز حيادية دور النقود، فالنقد نشط يؤثر في النشاط الاقتصادي ويتأثر به، فالزيادة في الرصيد النقدي قد تؤدي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار، ولكن إذا كان الاقتصاد دون مستوى التشغيل التام فهذا الارتفاع في الأسعار سيحفز المنتجين على زيادة الإنتاج وبالتالي سيتجه الاقتصاد نحو مستوى التشغيل التام، وبالنسبة لكينز ليس كل ارتفاع في الأسعار له تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي، بل يمكن لهذا الارتفاع أن يدفع الاقتصاد إلى مستويات تقترب من حالة التشغيل التام، وهو ما سماه كينز " التضخم الصحي" وهو عند كينز يقارب 2 %، وانتقد كينز أن النقد يطلب لذاته، وأضاف له وظيفة ثالثة وهي وظيفة مخزن للقيمة بالإضافة إلى وظيفتي مقياس للقيمة ووسيط للمبادلات.
 - انتقد كينز فكرة أن الادخار هو شكل من أشكال الإنفاق وانتقد فكرة التطابق الدائم بين الادخار والاستثمار.
 - انتقد كينز فكرة اليد الخفية، حيث أظهرت أزمة 1929 أن هذه الآلية غير قادرة لوحدها على إعادة التوازن إلى مستوى التشغيل التام.
 - انتقد كينز فكرة الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة حيث دفعت أزمة 1929 إلى اقتراح تدخل الدولة لتصحيح الأوضاع.
 - انتقد كينز قانون ساي للمنافذ، حيث أن أزمة 1929 ما هي إلا اختلال في التوازن واستمرارها قد أظهر بأن هناك مشكل في تصريف المنتجات التي عجز قانون ساي من إيجاد منفذ لها وبالتالي تكدس السلع، وأصبح هناك مشكل في الطلب (قصور الطلب) وليس في جانب العرض كما كان يعتقد الكلاسيك، لذلك اهتم كينز بدراسة جانب الطلب.
 - وكينز لما تناول موضوع الطلب تناوله تحت مسمى " **الطلب الكلي الفعال** " والذي يعرف بأنه ليست الرغبة فقط في الحصول على السلع والخدمات، بل تلك الرغبة في الحصول على السلع والخدمات المصحوبة في نفس الوقت بالقدرة على ذلك، أي القوة الشرائية ومصدرها الدخل، أي أن الطلب الكلي الفعال هو الطلب الذي سيتحول فعلا إلى إنفاق فعلي، لذلك سنقوم بدراسة مركبات الطلب الكلي الفعال وهي:
- $$AD = C + I + G + (X - M)$$
- حيث:
- AD:** الطلب الكلي
- C:** الطلب على السلع الاستهلاكية (قطاع العائلات).
- I:** الطلب على السلع الرأسمالية (قطاع الأعمال).
- G:** طلب القطاع الحكومي على السلع والخدمات.
- (X - M) :** طلب القطاع الخارجي، حيث **X:** الصادرات، **M:** الواردات.
- قمنا بدراسة النموذج البسيط المكون من قطاعين وهما قطاع العائلات وقطاع الأعمال وذلك في السداسي الثالث في مادة الاقتصاد الكلي 1، وسنقوم فيما يلي بدراسة القطاعات أخرى:

حيث اقتصر النموذج البسيط الذي درسناه في السداسي الأول على متغيرين اثنين هما الاستهلاك والاستثمار، وحتى يصبح النموذج أكثر واقعية سنضيف القطاع الحكومي ثم نقوم بتحديد الدخل التوازني لهذا النموذج وأثر التغيرات عليه.

بحيث يمكن للحكومة أن تؤثر في الحياة الاقتصادية بأساليب متعددة أهمها:¹

- **الإنفاق الحكومي:** وهو عبارة عن ما تنفقه الحكومة لقاء الحصول على السلع والخدمات وسوف نرمز له بالرمز G ، ويتوقف مقدار الإنفاق الحكومي على اعتبارات سياسية ولا يمكن تحديد أثر العوامل الاقتصادية على هذا الإنفاق بطريقة ثابتة، ولذلك يمكن اعتباره متغير خارجي أي مستقل عن الدخل وعليه تصبح معادلة الإنفاق الحكومي كما يلي: $G = G_0$
- **الضرائب:** وتشمل ما تستلمه الحكومة من الأفراد بدون أي مقابل، أي ما تقتطعه الحكومة من ضرائب ونرمز له بالرمز T_x ، ويمكن اعتبار الضرائب متغير مستقل عن الدخل $T_x = T_{x0}$ ، أما إذا اعتبرنا الضرائب مرتبطة بالدخل وهي الحالة الواقعية فتكتب: $T_x = T_{x0} + t_y$
- **التحويلات:** وتشمل ما تدفعه الحكومة للأفراد بدون مقابل وسوف نرمز له بالرمز Tr حيث $Tr = Tr_0$. وبالتالي يصبح النموذج يتكون من ثلاث قطاعات وهي:

- القطاع العائلي ورمزه C .

- قطاع الأعمال ورمزه I

- القطاع الحكومي ورمزه G .

أما الضرائب والتحويلات فيدخلان في النموذج بطريقة غير مباشرة من خلال دالة الاستهلاك:

$$C = a + by_d, y_d = y - T_x + Tr$$

$$C = a + b (y - T_x + Tr)$$

¹ عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص ص 101، 102.

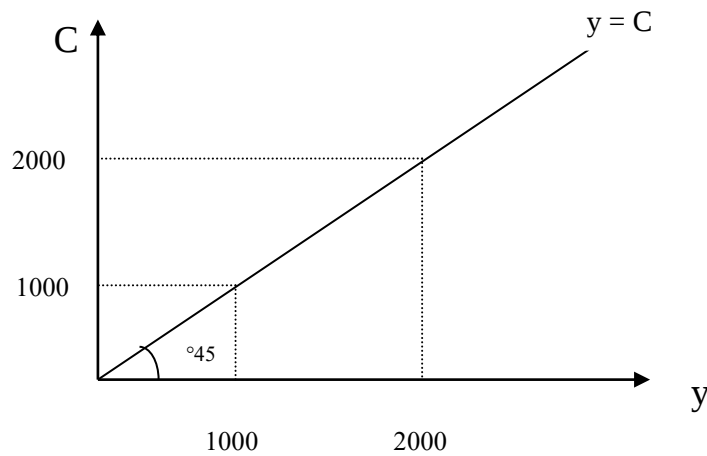
1. تحديد معادلة الدخل التوازني بافتراض أن الضرائب مستقلة عن الدخل:¹

أ. طريقة عرض الكلي يساوي طلب كلي:

يتحقق التوازن بتساوي العرض الكلي مع الطلب الكلي:

- العرض الكلي: يمثل مستويات مختلفة من الإنتاج المرغوب والممكن إنتاجه حسب التوقعات بحجم الطلب الكلي، أي إذا توقع المجتمع أنه سيبيع 1000 وحدة نقدية ينتج 1000 وحدة نقدية، وإذا توقع أنه سيبيع 2000 وحدة نقدية ينتج ما قيمته 2000 وحدة نقدية وهكذا نجد أن منحنى العرض الكلي يمثل خط 45° كما هو ممثل من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1): منحنى العرض الكلي



- الطلب الكلي: بافتراض أن النموذج يتكون من ثلاث قطاعات فإن الطلب الكلي هو عبارة عن مجموع الطلب الاستهلاكي، الطلب الاستثماري والطلب الحكومي:

$$AD = C + I + G$$

يتحقق التوازن لما: $AS = AD$ حيث: $AS = y$

$$AD = C + I + G$$

$$AD = AS \Rightarrow y = C + I + G$$

حيث:

$$C = a + by_d, y_d = y - Tx + Tr$$

$$I = I_0 + ry$$

$$G = G_0, Tx = Tx_0, Tr = Tr_0$$

$$y = a + b(y - Tx_0 + Tr_0) + I_0 + ry + G_0$$

¹ بتصرف بالاعتماد على:

- عمر صخري، مرجع سابق، ص ص 105، 106..

- رحمانى موسى، محاضرات في الاقتصاد الكلي، السنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، دفعة 2002-2003.

$$\begin{aligned}
 y &= a + b y - bTx_0 + bTr_0 + I_0 + ry + G_0 \\
 y - by - r y &= a - bTx_0 + bTr_0 + I_0 + G_0 \\
 y (1 - b - r) &= a - bTx_0 + bTr_0 + I_0 + G_0 \\
 y^* &= \frac{1}{1 - b - r} (a - bTx_0 + bTr_0 + I_0 + G_0)
 \end{aligned}$$

ب. طريقة إضافات تسربات:

حيث تتمثل الإضافات في النموذج المتكون من ثلاث قطاعات في مجموع الاستثمار، الإنفاق الحكومي والتحويلات، وتتمثل التسربات في مجموع الادخار والضرائب.

$$\begin{aligned}
 S + Tx &= I + G + Tr \\
 -a + (1 - b) (y - Tx_0 + Tr_0) + Tx_0 &= I_0 + ry + G_0 + Tr_0 \\
 \Rightarrow -a + y - \cancel{Tx_0} + \cancel{Tr} - b y + b Tx_0 - b Tr_0 + \cancel{Tx_0} &= I_0 + ry + G_0 + Tr_0 \\
 \Rightarrow y - b y - ry &= a - b Tx_0 + b Tr_0 + I_0 + G_0 \\
 \Rightarrow y^* &= \frac{1}{1 - b - r} (a - b Tx_0 + b Tr_0 + I_0 + G_0)
 \end{aligned}$$

أما إذا كان الاستثمار مستقل عن الدخل فتصبح المعادلة من الشكل:

$$y^* = \frac{1}{1 - b} (a - bTx_0 + bTr_0 + I_0 + G_0)$$

2. تحديد معادلة الدخل التوازني بافتراض أن الضرائب تابعة في الدخل¹

$$\begin{aligned}
 C &= a + by_d \\
 I &= I_0 + ry \\
 G &= G_0, Tx = Tx_0 + ty, Tr = Tr_0
 \end{aligned}$$

أ. طريقة عرض الكلي يساوي طلب كلي:

يتحقق التوازن لما: $AS = AD$

حيث: $AS = y$

$$AD = C + I + G$$

$$AD = AS \Rightarrow y = C + I + G$$

$$\begin{aligned}
 y &= C + I + G \\
 y &= a + b(y - Tx_0 - ty + Tr_0) + I_0 + ry + G_0 \\
 y &= a + b y - bTx_0 - bty + bTr_0 + I_0 + ry + G_0 \\
 y - by + bty - r y &= a - bTx_0 + bTr_0 + I_0 + G_0 \\
 y (1 - b + bt - r) &= a - bTx_0 + bTr_0 + I_0 + G_0
 \end{aligned}$$

¹ بتصرف بالاعتماد على:

- صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص ص 209، 213.

- عمر صخري، مرجع سابق، ص ص 108، 110.

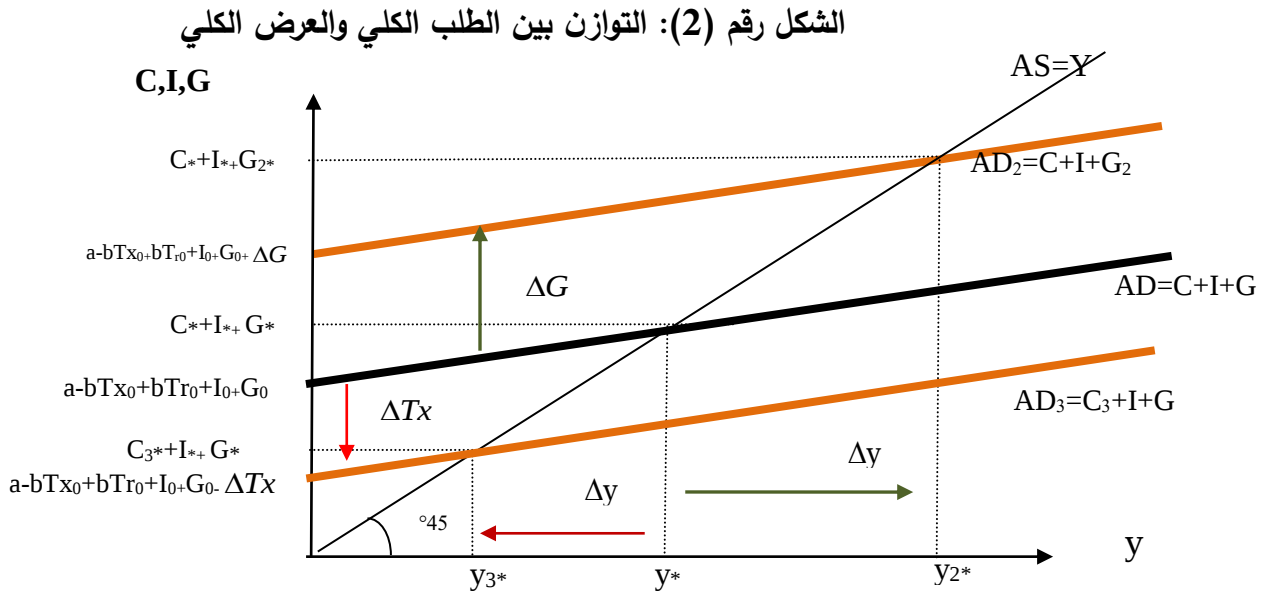
- رحمانى موسى، مرجع سابق.

$$y^* = \frac{1}{1-b+bt-r} (a - bTx_0 + bTr_0 + I_0 + G_0)$$

أما إذا كان الاستثمار مستقل عن الدخل فتصبح المعادلة من الشكل:

$$y^* = \frac{1}{1-b} (a - bTx_0 + bTr_0 + I_0 + G_0)$$

ويمكن تمثيل هذا التوازن من خلال الشكل التالي: (المنحنى AD)

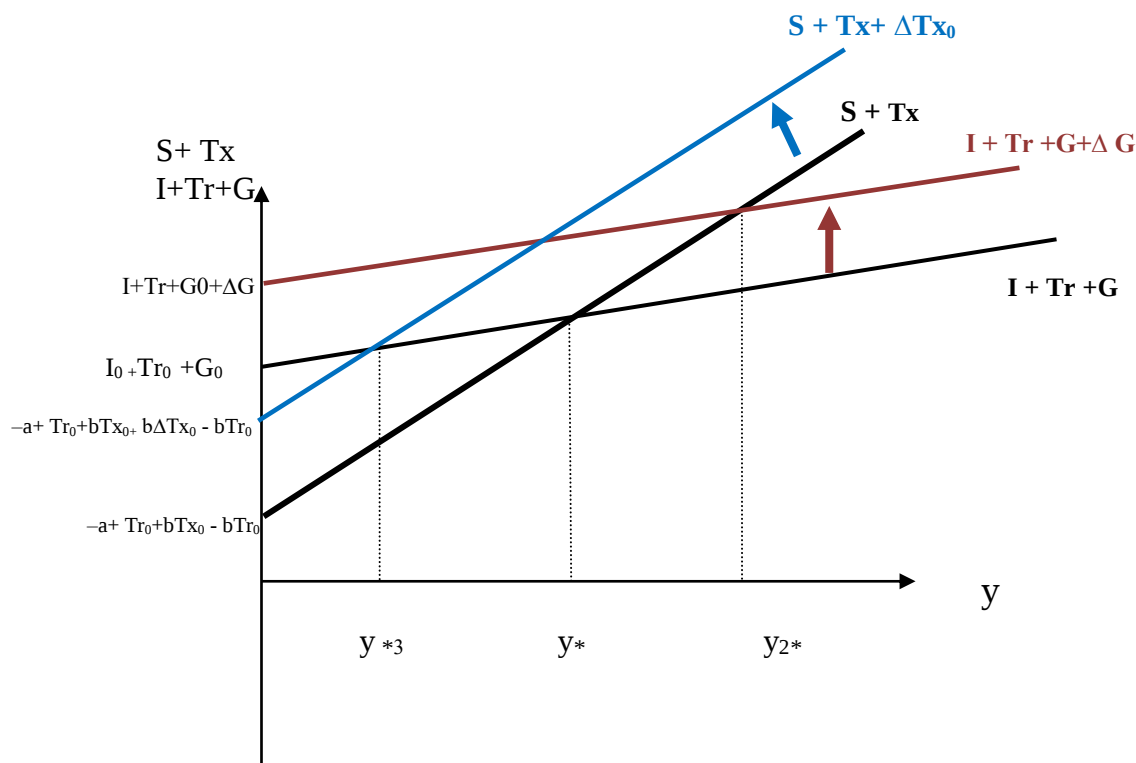


ب. طريقة إضافات تساوي تسريبات:

$$\begin{aligned}
 S + Tx &= I + G + Tr \\
 -a + (1-b)(y - Tx_0 - ty + Tr_0) + Tx_0 + ty &= I_0 + ry + G_0 + Tr_0 \\
 \Rightarrow -a + y - \cancel{Tx_0} - \cancel{ty} + \cancel{Tr_0} - by + bTx_0 + bty - bTr_0 + \cancel{Tx_0} + \cancel{ty} &= I_0 + ry + G_0 + \cancel{Tr_0} \\
 \Rightarrow y - by + bty - ry &= a - bTx_0 + bTr_0 + I_0 + G_0 \\
 \Rightarrow y^* &= \frac{1}{1-b+bt-r} (a - bTx_0 + bTr_0 + I_0 + G_0)
 \end{aligned}$$

ويمكن تمثيلها بيانياً كما يلي (تقاطع المنحنى $S + Tx$ مع المنحنى $I + Tr + G$):

الشكل رقم (3): التوازن بين إضافات والتسريبات



وسنحاول فيما يلي توضيح أثر التغيرات على الدخل:¹

3. أثر الإنفاق الحكومي على الدخل:

لدينا من عبارة الدخل التوازنى :

$$y = \frac{1}{1-b+bt-r}(a-bTx_o+bTr_o+I_o+G_o) \dots\dots\dots (01)$$

لنفرض أن الإنفاق الحكومي تغير إلى $(G + \Delta G)$ ومنه يتغير y إلى $(y + \Delta y)$ ويكون لدينا :

$$y + \Delta y = \frac{1}{1 - b + bt - r}(a - bTx_o + bTr_o + I_o + G_o + \Delta G) \dots\dots\dots (02)$$

ب طرح المعادلة رقم 2 من المعادلة رقم 1 نجد:

¹ بتصرف بالاعتماد علی:

- صالح تومي، مرجع سابق، ص ص 208، 209.

- عمر صخري، مرجع سابق، ص ص 120، 121.

- رحمانی موسی، مرجع سابق.

$$\Delta y = \frac{1}{1-b+bt-r} (\Delta G) \Leftarrow (01) - (02)$$

$\frac{1}{1-b+bt-r}$ يسمى مضاعف الإنفاق الحكومي، ومعناه إذا تغير الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة تغير الدخل بمقدار $\frac{1}{1-b+bt-r}$ وحدة. (ويمكن إيجاد مضاعف الإنفاق الحكومي باشتقاق معادلة الدخل التوازني بالنسبة للإنفاق الحكومي).

فإذا فرضنا زيادة الإنفاق الحكومي بالمقدار ΔG سيؤدي ذلك إلى زيادة الدخل بالمقدار ΔG جداء المضاعف وذلك نتيجة زيادة الاستثمار وزيادة حجم الإنتاج، ومنه ينتقل منحنى AD إلى الأعلى إلى AD_2 ، ويمكن توضيح هذا التأثير بيانياً من خلال الشكل رقم 01 (منحنى AD_2)، ومن خلال الشكل رقم 2 بانتقال منحنى الإضافات إلى الأعلى إلى (المنحنى $I + Tr + G + \Delta G$).

4, أثر الضرائب على الدخل:

لدينا من عبارة الدخل التوازني :

$$y = \frac{1}{1-b+bt-r} (a - bTx_o + bTr_o + I_o + G_o) \dots\dots\dots (01)$$

لنفرض أن الضرائب تغيرت إلى $(TX + \Delta TX)$ ومنه يتغير y إلى $(y + \Delta y)$ ويكون لدينا :

$$y + \Delta y = \frac{1}{1-b+bt-r} (a - b(Tx_o + \Delta Tx) + bTr_o + I_o + G_o) \dots\dots\dots (02)$$

ب طرح المعادلة رقم 2 من المعادلة رقم 1 نجد:

$$\Delta y = \frac{-b}{1-b+bt-r} (\Delta Tx) \Leftarrow (01) - (02)$$

ويسمى $\frac{-b}{1-b+bt-r}$ مضاعف الضرائب والإشارة السالبة معناها إذا زادت الضرائب بوحدة واحدة انخفض الدخل بمقدار $\frac{b}{1-b+bt-r}$ وحدة. (ويمكن إيجاد مضاعف الضرائب باشتقاق معادلة الدخل التوازني بالنسبة للضرائب).

فإذا فرضنا زيادة الضرائب بالمقدار ΔTx سيؤدي ذلك إلى انخفاض الدخل بالمقدار ΔTx جداء المضاعف وذلك نتيجة انخفاض الاستثمار وانخفاض حجم الإنتاج ، ومنه ينتقل منحنى AD إلى الأسفل إلى

AD_3 ، ويمكن توضيح هذا التأثير بيانيا من خلال الشكل رقم 01 (منحنى AD_3) ومن خلال الشكل رقم 2 بانتقال منحنى التهربات إلى الأعلى (منحنى $S + Tx + \Delta Tx$)

5. أثر التحويلات على الدخل:

بنفس الطريقة السابقة نجد :

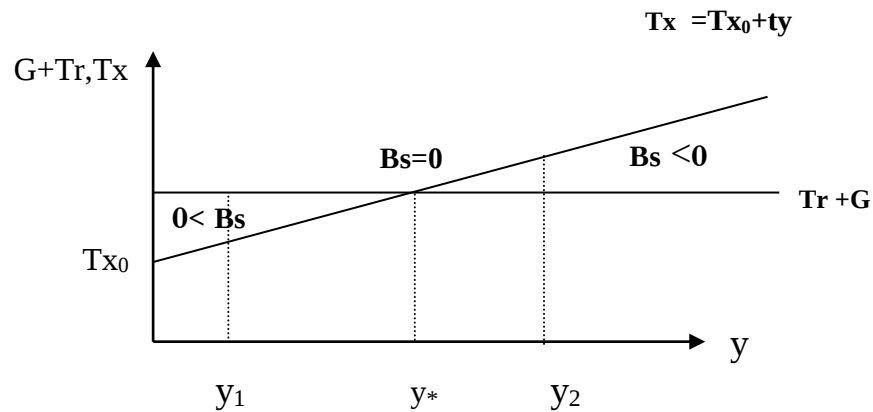
$$\Delta y = \frac{b}{1-b+bt-r} (\Delta Tr)$$

ويسمى $\frac{b}{1-b+bt-r}$ مضاعف التحويلات، والإشارة الموجبة معناها إذا زادت التحويلات بوحدة واحدة ارتفع الدخل بمقدار $\frac{b}{1-b+bt-r}$ وحدة، وذلك نتيجة زيادة الاستثمار وزيادة حجم الإنتاج، وهذا يؤدي إلى انتقال منحنى AD إلى الأعلى (عكس تأثير الضرائب).

6. مضاعف الميزانية المتوازنة:

تكون ميزانية الدولة في حالة توازن إذا تساوت إيراداتها مع نفقاتها، وحسب النموذج المدروس تتمثل الإيرادات في الضرائب Tx أما النفقات فتتمثل في الإنفاق الحكومي G والتحويلات Tr ، ويمكن تمثيل حالة التوازن في الميزانية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (4): الميزانية



عند y^* تكون الميزانية في وضع توازن لأن الإيرادات (T_x) تتساوى مع النفقات ($G+Tr$) وفي هذه الحالة فإن رصيد الميزانية $B_s=0$ ، ولنفترض أن الدخل الوطني ارتفع إلى y_2 نتيجة لزيادة الاستثمار مثلاً فهذا يعني أن الضرائب سوف ترتفع تبعاً لذلك لوجود علاقة طردية بين الضرائب والدخل، كما أن التحويلات الحكومية للأفراد والمؤسسات سوف تنخفض، لذلك فإن الدولة ستحقق فائضاً في ميزانيتها $B_s < 0$ ، بينما إذا انخفض الدخل إلى y_1 نتيجة انخفاض الاستثمار مثلاً فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض الضرائب وبالتالي حدوث عجز في الميزانية $B_s > 0$ ¹.

- لنفرض الآن أن الحكومة قررت زيادة كل من الإنفاق الحكومي والضرائب في آن واحد وبنفس المقدار وبالتالي فإن ميزانية الدولة متعادلة، ولكن ما أثر ذلك على الدخل؟

• نعلم أن مضاعف الإنفاق الحكومي يتحدد وفق العلاقة التالية: $\Delta y = \frac{1}{1-b}(\Delta G)$

• كما نعلم أن مضاعف الضرائب يتحدد وفق العلاقة التالية: $\Delta y = \frac{-b}{1-b}(\Delta T_x)$

وبالتالي فإن الأثر الصافي لميزانية الحكومة يتمثل في ربط هذين المضاعفين:

$$\Delta y = \frac{1}{1-b}(\Delta G) - \frac{b}{1-b}(\Delta T_x)$$

وبما أن

$$\Delta T_x = \Delta G$$

فإن:

$$\Delta y = \frac{1-b}{1-b}(\Delta G)$$

ومنه:

$$\Delta G = \Delta T_x = \Delta y$$

وهذا يعني أن الدخل سيرتفع بنفس مقدار التغير الحاصل في كل من الإنفاق الحكومي والضرائب، هذا في حالة الاستثمار والضرائب مستقلة عن الدخل،² أما إذا كان الاستثمار والضرائب تابعة في الدخل نجد:

¹ عمر صخري، مرجع سابق، ص 123.

² نفس المرجع، ص ص 111-112.

$$\Delta y = \frac{1}{1-b-r+bt}(\Delta G) - \frac{b}{1-b-r+bt}(\Delta Tx)$$

وبما أن $\Delta Tx = \Delta G$ فإن:

$$\Delta y = \frac{1-b}{1-b-r+bt}(\Delta G)$$

ومنه $\Delta y > \Delta Tx$ ، $\Delta y > \Delta G$

التغير في الدخل أكبر من التغير الحاصل في كل من الضرائب والإنفاق الحكومي، لأن تأثير الإنفاق الحكومي في الدخل الوطني أكبر من تأثير الضرائب، لذلك تلغي الزيادة في الضرائب جزء من الزيادة في الدخل الناتجة عن زيادة الإنفاق الحكومي ويبقى جزء آخر.

- وبفرض زيادة الضرائب والتحويلات بنفس المقدار وفي نفس الوقت فما أثر ذلك على الدخل: ¹

• نعلم أن مضاعف التحويلات يتحدد وفق العلاقة التالية: $\Delta y = \frac{b}{1-b}(\Delta Tr)$

• كما نعلم أن مضاعف الضرائب يتحدد وفق العلاقة التالية: $\Delta y = \frac{-b}{1-b}(\Delta Tx)$

وبما أن الأثر في الدخل الوطني يتمثل في حاصل جمع الأثرين فإن:

$$\Delta y = \frac{b}{1-b}(\Delta Tr) - \frac{b}{1-b}(\Delta Tx)$$

وبما أن:

$$\Delta Tx = \Delta Tr$$

فإن:

$$\Delta y = \frac{b-b}{1-b}(\Delta Tr) \Rightarrow \Delta y = 0$$

أي أن الزيادة في الضرائب تلغي أثر الزيادة في التحويلات.

ونفس النتيجة في حالة الاستثمار والضرائب تابعة في الدخل يصبح لدينا:

¹ نفس المرجع، ص 112.

$$\Delta y = \frac{b}{1-b-r+bt}(\Delta Tr) - \frac{b}{1-b-r+bt}(\Delta Tx)$$

وبما أن:

$$\Delta Tx = \Delta Tr$$

فإن:

$$\Delta y = \frac{b-b}{1-b-r+bt}(\Delta Tr) \Rightarrow \Delta y = 0$$

7. الفجوة الإنكماشية والفجوة التضخمية:¹

إن الطلب الكلي هو الذي يدفع إلى الإنتاج، وبالتالي زيادة الطلب الكلي تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني إما بصفة فعلية إذا كانت هناك طاقات يمكن استخدامها لزيادة الإنتاج، وإما بصفة اسمية تعتبر مجرد ارتفاع في الأسعار، أما إذا انخفض الطلب الكلي فهذا سيؤدي إلى انخفاض الإنتاج الوطني لأن أسعار عوامل الإنتاج غير مرنة دوماً كالأجور والعقارات....، ولذلك ينتج عن نقص الطلب الكلي نقص في كمية الموارد المستخدمة في الإنتاج ومن ثم نقص في الناتج الحقيقي.

- إذا كان الطلب الكلي أقل من الطاقة الإنتاجية للبلاد أي أقل مما يجب لتشغيل جميع الموارد المتاحة (وجود بطالة)، فإن الدخل الوطني y_E (الدخل التوازني) سيكون أقل من الدخل الممكن الوصول إليه عن طريق تشغيل جميع الموارد المتاحة (الدخل في حالة التشغيل التام y_F)، وبالتالي تظهر فجوة إنكماشية يمكن حسابها بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{فجوة الإنتاج}}{\text{المضاعف}} = \text{الفجوة الانكماشية}$$

فجوة الإنتاج $= (y_E - y_F)$ والفرق سالب في هذه الحالة، والمقصود بالمضاعف هنا هو مضاعف الاستثمار.

ولمعالجة هذه الفجوة تتبع الدولة سياسة مالية توسعية برفع الإنفاق الحكومي، تخفيض الضرائب، زيادة التحويلات والتي تعتبر كأدوات للسياسة المالية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار وحجم الإنتاج ومنه يرتفع الدخل الوطني، كما يمكن لها إتباع سياسة نقدية توسعية بخفض معدل إعادة الخصم، خفض معدل

¹ يتصرف بالاعتماد على:

- عمر صخري، مرجع سابق، ص ص 96، 97.

- رحمانى موسى، مرجع سابق.

الاحتياطي الإجباري، يتدخل البنك المركزي لشراء الأوراق المالية (السوق المفتوحة)، والتي تعتبر كأدوات للسياسة النقدية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة السيولة لدى البنوك التجارية وبالتالي زيادة الإقراض ومنه زيادة حجم الاستثمار وحجم الإنتاج ومنه يرتفع الدخل الوطني.

- وإذا كان الطلب الكلي أكبر مما يجب لتحقيق التشغيل التام فإن الدخل الوطني في التوازن y_E يكون أكبر من الدخل الممكن الوصول إليه في حالة التشغيل التام y_F ، وبالتالي فإن الزيادة في الدخل الوطني والمقدرة بـ $(y_E - y_F)$ فهي عبارة عن الارتفاع في الأسعار أي وجود فجوة تضخمية تحسب بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{فجوة الإنتاج}}{\text{المضاعف}} = \text{الفجوة التضخمية}$$

فجوة الإنتاج $(y_E - y_F)$ والفرق موجب، ولمعالجة هذه الفجوة تتبع الدولة سياسة مالية تقشفية بخفض الإنفاق الحكومي، زيادة الضرائب، تخفيض التحويلات والتي تعتبر كأدوات للسياسة المالية، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض حجم الاستثمار وحجم الإنتاج ومنه ينخفض الدخل، كما يمكن لها إتباع سياسة نقدية تقشفية برفع معدل إعادة الخصم، رفع معدل الاحتياطي الإجباري، يتدخل البنك المركزي لبيع الأوراق المالية (السوق المفتوحة) والتي تعتبر كأدوات للسياسة النقدية، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض السيولة لدى البنوك التجارية وبالتالي انخفاض الإقراض ومنه انخفاض حجم الاستثمار وحجم الإنتاج ومنه ينخفض الدخل الوطني.

المحور الثاني:

النموذج الكنزي لاقتصاد

مفتوح (أربع قطاعات)

تمهيد:

افتراضنا في التحليل الاقتصادي السابق أن الاقتصاد موضوع الدراسة هو اقتصاد مغلق لا يتعامل مع الخارج، غير أن هذا الافتراض مناف للواقع لذلك سنضيف العالم الخارجي للنموذج ليصبح أكثر واقعية، وذلك بإضافة الصادرات والواردات حيث أن:¹

- الصادرات: هي جزء من الناتج الوطني المحلي المباع إلى العالم الخارجي، فهي تمثل جزء من الطلب الخارجي على الناتج الوطني، لذلك فهي تدخل مباشرة في دالة الطلب الكلي، وتعامل الصادرات في النموذج كمتغير خارجي أي أنها تساوي كمية ثابتة في كافة مستويات الدخل، وذلك لأن الطلب الخارجي على الناتج المحلي هو دالة تابعة لدخول العالم الخارجي أي:

$$X = X_0$$

- الواردات: تشمل السلع والخدمات المنتجة في الخارج ولكنها مستهلكة داخل البلد، وبما أن الواردات تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية لذا تطرح من قيمة إجمالي الناتج الوطني، والواردات عكس الصادرات ترتبط بمستوى الدخل الوطني وتأخذ الشكل التالي: $M = M_0 + my$ حيث:

M : الواردات.

M_0 : الواردات المستقلة عن الدخل.

m : الميل الحدي للاستيراد.

1. تحديد الدخل التوازني في ظل نموذج يتكون من أربع قطاعات:²

بعد إضافة القطاع الخارجي يصبح النموذج متكون من الدوال التالية:

$$C = a + by_d, y_d = y - Tx + Tr$$

$$I = I_0 + ry$$

$$G = G_0, Tx = Tx_0 + ty, Tr = Tr_0$$

$$X = X_0$$

$$M = M_0 + my$$

أ. طريقة عرض الكلي يساوي طلب كلي:

يتحقق التوازن لما: $AS = AD$

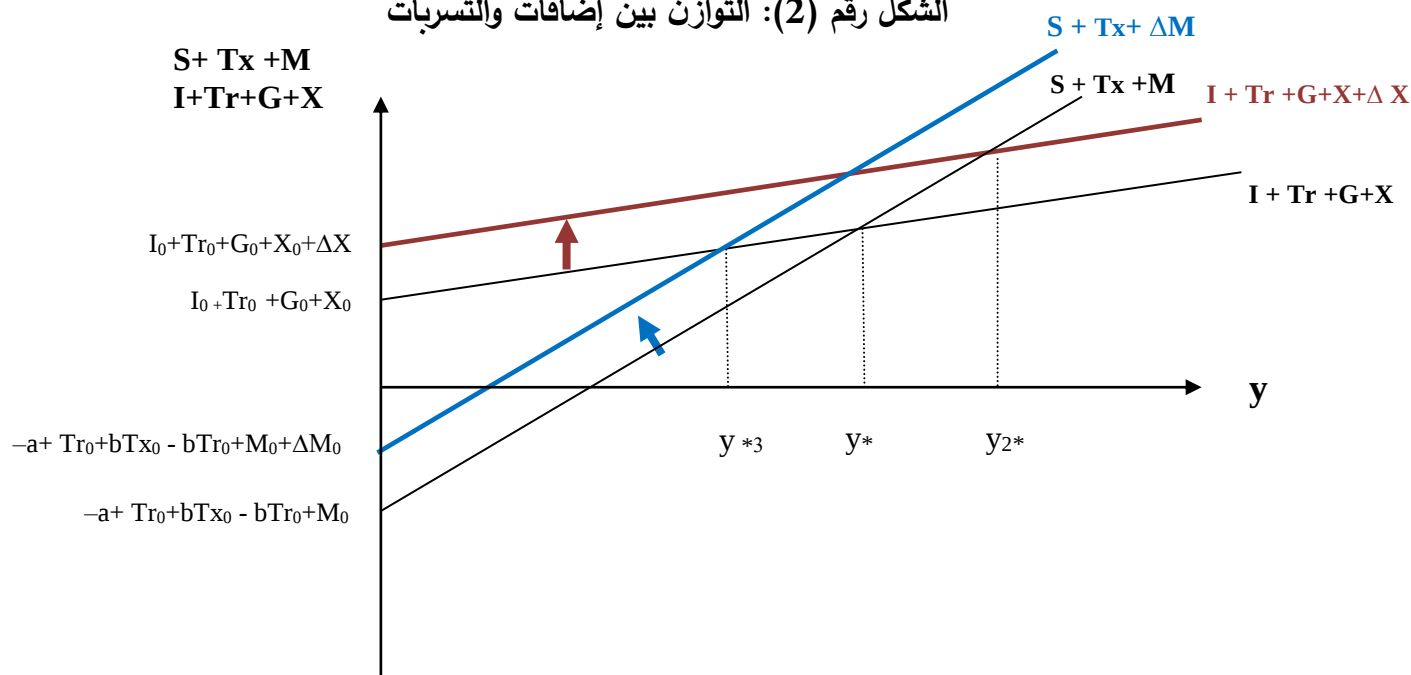
حيث: $AS = y$

$$AD = C + I + G + X - M$$

¹ عمر صخري، مرجع سابق، ص ص 130 - 132.

² بتصرف بالاعتماد على: عمر صخري، مرجع سابق، ص ص 134 - 135، رحمانى موسى، مرجع سابق.

الشكل رقم (2): التوازن بين إضافات والتسريبات



2. أثر الصادرات على الدخل:

لدينا من عبارة الدخل التوازني :

$$y = \frac{1}{1-b+bt-r+m} (a - bTx_o + bTr_o + I_o + G_o + X_o - M_o) \dots\dots\dots (01)$$

نفرض أن الصادرات تغيرت إلى $(X + \Delta X)$ ومنه يتغير y إلى $(y + \Delta y)$ ويكون لدينا :

$$y + \Delta y = \frac{1}{1-b+bt-r+m} (a - bTx_o + bTr_o + I_o + G_o + X_o + \Delta X - M_o) \dots\dots\dots (02)$$

بطرح المعادلة (1) من المعادلة (2) نجد:

$$\Delta y = \frac{1}{1-b+bt-r+m} (\Delta x) \Leftarrow (01) - (02)$$

ويسمى $\frac{1}{1-b+bt-r+m}$ مضاعف الصادرات والإشارة الموجبة معناها إذا زادت الصادرات بوحدةواحدة يرتفع الدخل بمقدار $\frac{1}{1-b+bt-r+m}$ وحدة. (ويمكن إيجاد مضاعف الصادرات بأشتقاق معادلةالدخل التوازني بالنسبة للصادرات)، وزيادة الدخل تؤدي إلى انتقال منحنى AD إلى الأعلى AD_2 ، ويمكنتوضيح الأثر بيانيا من خلال الشكل رقم 1 (منحنى AD_2)، أو من خلال الشكل رقم 2 بحيث زيادةالصادرات تؤدي إلى زيادة الإضافات وانتقال منحنىها إلى الأعلى منحنى $(I + Tr + G + X + \Delta X)$.

3. أثر الواردات على الدخل:

لدينا من عبارة الدخل التوازني :

$$y = \frac{1}{1-b+bt-r+m} (a-bTx_o + bTr_o + I_o + G_o + X_o - M_o) \dots\dots\dots (01)$$

لنفرض أن الواردات تغيرت إلى $(M + \Delta M)$ ومنه يتغير y إلى $(y + \Delta y)$ ويكون لدينا:

$$y + \Delta y = \frac{1}{1-b+bt-r+m} (a-bTx_o + bTr_o + I_o + G_o + X_o - M_o - \Delta M) \dots\dots\dots (02)$$

$$\Delta y = \frac{-1}{1-b+bt-r+m} (\Delta M) \Leftarrow (01) - (02)$$

ويسمى $\frac{-1}{1-b+bt-r+m}$ مضاعف الواردات والإشارة السالبة معناها إذا زادت الواردات بوحدة واحدة

ينخفض الدخل بمقدار $\frac{1}{1-b+bt-r+m}$ وحدة. (ويمكن إيجاد مضاعف الواردات بأشتقاق معادلة الدخل

التوازني بالنسبة للواردات، ويمكن توضيح الأثر بيانيا من خلال الشكل رقم 1 (منحنى AD_3)، أو من خلال

الشكل رقم 2 بحيث زيادة الواردات تؤدي إلى انتقال منحنى التسربات إلى الأعلى منحنى $(S+Tx+\Delta M)$.

المحور الثالث:

التوازن الاقتصادي العام

(نموذج IS-LM)

تمهيد:

اعتبر الكثير من الاقتصاديين النموذج الاقتصادي العام الكينزي المقدم في كتابه المشهور "النظرية العامة للعمالة الفائدة والنقود" بمثابة الثورة الحقيقية في الفكر الاقتصادي، بما قدمه من أدوات تحليل وأساليب جديدة للتعامل مع الظواهر الاقتصادية، وبالرغم من النجاح الذي عرفه النموذج الكينزي وهيمنته على الفكر الاقتصادي إلا أنه تعرض للعديد من الانتقادات وعرف تعديلات في العديد من الجوانب، والتي قام بها العديد من الاقتصاديين ما أصبح يعرف بالتيار الكينزي "الكينزيون الجدد"، وسنحاول التطرق لأهم التعديلات على النموذج الكينزي وذلك من خلال ما سنتناوله فيما يلي:

1. توازن سوق السلع والخدمات (منحنى IS)

يتحقق التوازن الآن في سوق السلع والخدمات من خلال تساوي جانب الطلب الكلي وجانب العرض الكلي، غير أن ما يضاف في هذا الجانب عن النموذج الكينزي هو أن طلب الكلي لا يتحدد فقط بالدخل الكلي وإنما هناك بعض مكوناته ترتبط بسعر الفائدة، وأكثرها تأثراً بها هو الاستثمار الذي له علاقة عكسية بسعر الفائدة، فعند مستويات مختلفة من سعر الفائدة يكون هناك مستويات مختلفة مناظرة من الإنفاق الكلي.

وبما أن الإنفاق الكلي هو الذي يحدد مستوى الدخل فهو يتأثر بسعر الفائدة (وأن هناك مستويات من الدخل تقابل مستويات مختلفة من سعر الفائدة)، وسنحاول فيما يلي إيجاد معادلة الدخل التوازني في ظل هذا الطرح:¹

أ. تحديد الدخل التوازني في حالة نموذج يتكون من قطاعين:

- طريقة عرض كلي يساوي طلب كلي:

بافتراض أن الاقتصاد مغلق (بدون قطاع خارجي) وبافتراض أيضا عدم وجود قطاع الحكومة، وبالتالي تكون لدينا المعادلات التعريفية التالية:

$$C = a + by$$

$$I = I_0 - ki$$

¹ بتصرف بالاعتماد على:

- محمد الخطيب نمر، التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق، مطبوعة لمقياس الاقتصاد الكلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009، 136-131.

- عمر صخري، مرجع سابق، ص ص 198-192.

- رحمانى موسى، مرجع سابق.

تم صياغة شكل دالة الاستثمار كما يلي:

$$I = f(i) \text{ والعلاقة بين } I, i \text{ هي علاقة عكسية.}$$

حيث

$$(k): \text{ تمثل درجة حساسية الاستثمار بالنسبة لأسعار الفائدة حيث } (0 < k)$$

$$(i): \text{ سعر الفائدة}$$

ولدينا شرط التوازن عرض كلي يساوي طلب كلي: $AS=AD$

حيث:

$$\begin{aligned} AS &= y \\ AD &= C + I \\ AD=AS &\Rightarrow y = C + I \end{aligned}$$

وبالتعويض كل متغيرة بقيمتها نجد: y_{IS}

$$y = a + by + I_0 - ki$$

بإخراج y عامل مشترك نجد:

$$y - by = a + I_0 - ki$$

$$y(1 - b) = a + I_0 - ki$$

تصبح قيمة الدخل الوطني (y) بدلالة معدل الفائدة (i) وذلك بقسمة المعادلة الأخيرة على $(1-b)$ كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$y_{IS} = \frac{a + I_0}{1 - b} - \frac{k}{1 - b} i$$

$$y = f(i)$$

حيث (y): يمثل الدخل التوازني.

(i) مستوى سعر الفائدة التوازني.

تسمى العلاقة رقم (1) بعلاقة هانس أو معادلة (IS) فهي تبين العلاقة العكسية بين أسعار الفائدة والدخل عند التوازن، أي كلما ارتفع (i) انخفض (y)، وهذا ما تنبته الإشارة السالبة التي تسبق معدل الحساسية (k) والعكس صحيح.

مثال: إذا كانت لدينا المعلومات التالية عن اقتصاد ما:

$$C = 120 + 0.8y$$

$$I = 130 - 600i$$

المطلوب: إيجاد معادلة (IS) بطريقة الطلب الكلي = العرض الكلي

لدينا شرط التوازن عرض كلي يساوي طلب كلي: $A_S = A_D$

$$AS = AD$$

حيث:

$$AS = y$$

$$AD = C + I$$

$$AD = AS \Rightarrow y = C + I$$

وبالتعويض كل متغيرة بقيمتها نجد: y_{IS}

$$y = a + by + I_0 - ki$$

بإخراج y عامل مشترك نجد:

$$y - by = a + I_0 - ki$$

$$y(1 - b) = a + I_0 - ki \Rightarrow$$

$$y_{IS} = \frac{a + I_0}{1 - b} - \frac{k}{1 - b} i$$

ومنه:

وهي تمثل الصيغة الحرفية للدخل التوازني لنموذج يتكون من قطاعين.

وبالتعويض:

$$y = \frac{120 + 130}{1 - 0.8} - \frac{600}{1 - 0.8} i$$

$$y = \frac{250}{0.2} - \frac{600}{0.2} i \Rightarrow y_{IS} = 1250 - 3000i$$

من خلال المثال يتضح أنه لا يمكن إيجاد المستوى التوازني للدخل إلا إذا علمنا قيمة معدل الفائدة.

- طريقة ادخار/استثمار:

يحدث التوازن في سوق السلع والخدمات إذا تحقق شرط التساوي بين الادخار والاستثمار: $I=S$ ، وهانس يزوج بين التحليل الكلاسيكي والكينزي، حيث يعالج النقائص في التحليل الكينزي عن طريق الحلول التي وضعت من طرف الكلاسيك.

أي يمكننا إيجاد معادلة (IS) أيضا عن طريق $S = I$

وبالتعويض نجد:

$$I_0 - ki = -a + (1 - b)y$$

وبعد التبسيط نجد:

$$y(1 - b) = I_0 + a - ki \Rightarrow$$

$$y_{IS} = \frac{a + I_0}{1 - b} - \frac{k}{1 - b}i$$

ولهذا أطلق عليه اسم (منحنى الادخار - الاستثمار)، ويحدث التوازن في سوق السلع والخدمات إذا تحقق شرط التساوي بين الادخار والاستثمار $I=S$ ، وجميع النقاط المتواجدة على مستوى منحنى هانس هي نقاط توازنية بمعنى تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات.

ب. في حالة نموذج يتكون من ثلاثة قطاعات:

- طريقة عرض كلي يساوي طلب كلي:

ليكن لدينا النموذج التالي:

$$C = a + by_d$$

$$I = I_0 - ki$$

$$G = G_0$$

$$y_d = y - T_x + T_r$$

$$T_x = T_{x0} + ty, \quad T_r = T_{r0}$$

y_d هو الدخل المتاح أي بعد اقتطاع قيمة الضرائب T_x وإضافة قيمة التحويلات T_r .

شرط توازن هذا النموذج هو: الطلب الكلي = العرض الكلي

$$AS = AD \text{ : يتحقق التوازن لما}$$

$$AS = y \text{ : حيث}$$

$$AD = C + I + G$$

$$AD = AS \Rightarrow y = C + I + G$$

وبتعويض كل متغيرة بقيمتها نجد:

$$y = a + by_d + I_0 - ki + G_0$$

وبتعويض y_d بقيمتها نجد:

$$y = a + b(y - T_{x0} - ty + T_{r0}) + I_0 - ki + G_0$$

وبعد عملية النشر نجد:

$$y = a + by - bT_{x0} - bty + bT_{r0} + I_0 - ki + G_0$$

ونقل المجاهيل التي تتضمن (y) إلى طرف والثوابت الأخرى إلى طرف نجد:

$$y - by + bty = a - bT_{x0} + bT_{r0} + I_0 - ki + G_0$$

$$y(1 - b + bt) = a - bT_{x0} + bT_{r0} + I_0 - ki + G_0$$

بإخراج قيمة (y) بدلالة (i) نجد:

$$y_{IS} = \frac{a - bT_{x0} + bT_{r0} + I_0 + G_0}{1 - b + bt} - \frac{k}{1 - b + bt} i$$

- طريقة إضافات/تسريبات (إنفاق/موارد):

$$I + G + T_r = \text{حيث أن الإضافات}$$

$$T_x + S = \text{التسريبات}$$

وبالتعويض نجد:

$$I+G+Tr = S+ Tx \Rightarrow$$

$$I_0 - ki + G_0 + T_{r0} = -a + (1 - b)(y - T_{x0} - ty + T_{r0}) + T_{x0} + ty$$

وبعد النشر والتبسيط نجد:

$$I_0 - ki + G_0 + \cancel{T_{r0}} = -a + y - \cancel{T_{x0}} - \cancel{ty} + \cancel{T_{r0}} - b y + b T_{x0} + b ty - b T_{r0} + \cancel{T_{x0}} + \cancel{ty}$$

$$y - by + b ty = a + I_0 + G_0 - b T_{x0} + b T_{r0} - ki$$

$$y(1 - b + b t) = a - b T_{x0} + b T_{r0} + I_0 + G_0 - ki \Rightarrow$$

$$y_{IS} = \frac{a - b T_{x0} + b T_{r0} + I_0 + G_0}{1 - b + b t} - \frac{k}{1 - b + b t} i$$

ج. في حالة نموذج يتكون من أربع قطاعات:

- طريقة عرض كلي يساوي طلب كلي:

ليكن لدينا النموذج التالي:

$$C = a + b y_d$$

$$y_d = y - Tx + Tr$$

$$Tx = Tx_0 + ty, Tr = Tr_0$$

$$I = I_0 - ki$$

$$G = G_0$$

$$X = X_0$$

$$M = M_0 + my$$

شرط توازن هذا النموذج: الطلب الكلي = العرض الكلي

يتحقق التوازن لما: $AS = AD$

حيث:

$$AS = y$$

$$AD = C + I + G + X - M$$

$$AD = AS \Rightarrow y = C + I + G + X - M$$

وبالتعويض كل متغيرة بقيمتها نجد:

$$y = a + by_d + I_0 - ki + G_0 + X_0 - M_0 - my$$

وبتعويض y_d بقيمتها نجد:

$$y = a + b(y - T_{x0} - ty + Tr_0) + I_0 - ki + G_0 + X_0 - M_0 - my$$

وبعد عملية النشر نجد:

$$y = a + by - bT_{x0} - bty + bTr_0 + I_0 - ki + G_0 + X_0 - M_0 - my$$

وننقل المجاهيل التي تتضمن (y) إلى طرف والثوابت الأخرى إلى طرف نجد:

$$y - by + bty + My = a - bT_{x0} + bTr_0 + I_0 - ki + G_0 + X_0 - M_0$$

$$y(1 - b + bt + m) = a - bT_{x0} + bTr_0 + I_0 - ki + G_0 + X_0 - M_0$$

بإخراج قيمة (y) بدلالة (i) نجد:

$$y_{IS} = \frac{a - bT_{x0} + bTr_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0}{1 - b + bt + m} - \frac{k}{1 - b + bt + m} i$$

- طريقة إضافات/تسريبات:

حيث أن الإضافات = $I+G+Tr+X$ التسريبات = $Tx+S+M$

وبالتعويض نجد:

$$S + Tx + M = I + G + Tr + X$$

$$\begin{aligned} -a + (1-b)(y - T_{x0} - ty + Tr_0) + T_{x0} + ty + M_0 + my &= I_0 - ki + G_0 + Tr_0 + X_0 \\ \Rightarrow -a + y - \cancel{T_{x0}} - \cancel{ty} + \cancel{Tr_0} - by + bT_{x0} + bty - bTr_0 + \cancel{T_{x0}} + \cancel{ty} + M_0 + my &= I_0 - ki \\ + G_0 + \cancel{Tr_0} + X_0 & \end{aligned}$$

بعد النشر والتبسيط نجد:

$$\begin{aligned} \Rightarrow y - by + bty + my &= a - bT_{x0} + bTr_0 + I_0 - ki + G_0 + X_0 - M_0 \\ y(1 - b + bt + m) &= a - bT_{x0} + bTr_0 + I_0 - ki + G_0 + X_0 - M_0 \Rightarrow \end{aligned}$$

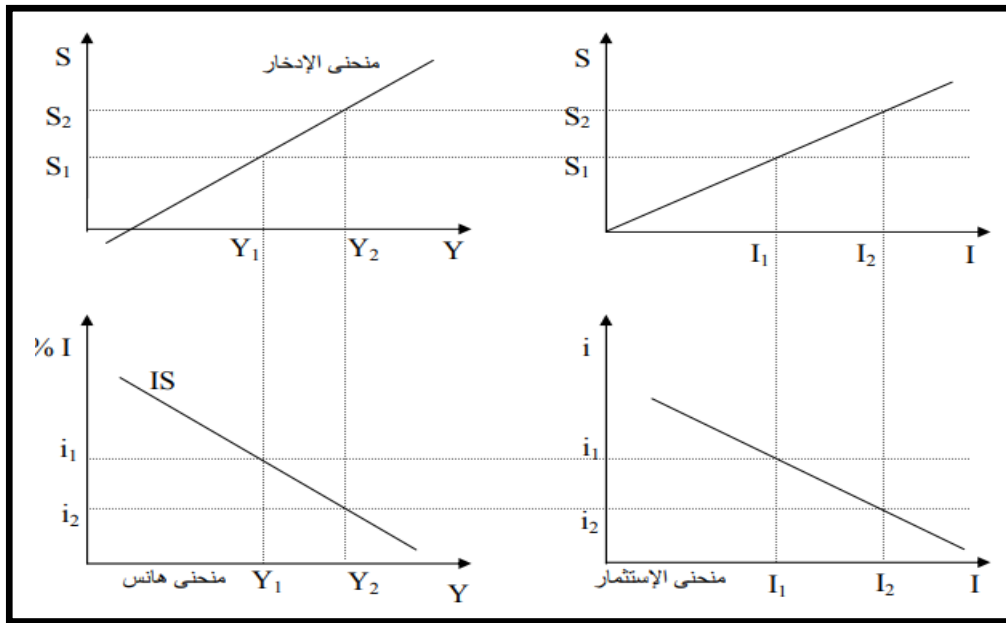
$$y_{IS} = \frac{a - bT_{x0} + bT_{r0} + I_0 + G_0 + X_0 - M_0}{1 - b + b t + m} - \frac{k}{1 - b + b t + m} i$$

د. منحنى هانس لتوازن سوق السلع والخدمات:

لقد أعطى كينز المفهوم العام للتوازن في سوق السلع والخدمات، وهذا إما بتقاطع منحنى العرض الكلي مع منحنى الطلب الكلي أو بالتقاء منحنى الإضافات مع منحنى التسريبات، ثم جاء أحد أنصار المدرسة الكينزية الجديدة وهو هانس الذي قام بتطوير أدوات أكثر تعقيدا لتوضيح العلاقة المتبادلة بين الدخل وسعر الفائدة وهو ما يسمى بمنحنى (IS).

ومنحنى (IS) يمثل جميع التوليفات من مستويات الدخل، ومعدلات الفائدة والتي يتحقق عندها التساوي بين الادخار والاستثمار، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 1: منحنى IS



أي أن منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات عبارة عن مجموع التوافيق التوازنية للدخل والفائدة والتي من شأنها أن تحقق التعادل ما بين الاستثمار والادخار، ويلاحظ بأن ميل منحنى التوازن (IS) سالب مشيراً بذلك إلى العلاقة العكسية بين الفائدة والدخل، وهذا كنتيجة للفرضية التي مفادها أن الاستثمار يرتبط عكسياً مع الفائدة حيث كلما انخفضت الفائدة زاد الاستثمار، وبالتالي يزداد الدخل التوازني والعكس صحيح.

هـ. أثر المتغيرات الخارجية على التوازن وانتقال منحنى (IS):

حتى يمكن تفهم العوامل التي تؤدي إلى انتقال منحنى (IS) فإننا سنفصل الإنفاق الكلي إلى عناصره: الاستثمار، الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي (الذي يمكن التعبير عنه بواسطة دالة الادخار)، وكما سيتضح لنا فإن تحرك دوال مكونات الإنفاق الكلي تؤدي إلى تحريك منحنى (IS)، فبافتراض حدوث زيادة معينة في أحد عناصر الإنفاق الكلي فما أثر ذلك على الدخل التوازني؟ وللإجابة عن ذلك نتعرض لمفهوم المضاعف والذي يعرف على أنه نسبة التغيير في الدخل إلى حجم التغيير في الإنفاق:¹

- أثر الإنفاق الاستهلاكي:

$$C = a + by_d \quad \text{لدينا:}$$

لنفرض أن هناك تغير في الاستهلاك نتيجة بعض التسهيلات المقدمة لقطاع العائلات، فما أثر ذلك على الدخل؟

في حالة نموذج يتكون من أربع قطاعات فإن:

$$y = C + I + G + X - M$$

ومنه:

$$y = \frac{1}{1-b+bt+m} (a - bT_{x0} + bTr_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - ki) \dots \dots \dots (1)$$

لنفرض أن a تغير من a إلى Δa وبالتالي يتغير y إلى $y + \Delta y$ وعلى هذا يكون لدينا:

$$y + \Delta y = \frac{1}{1-b+bt+m} (a + \Delta a - bT_{x0} + bTr_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - ki) \dots \dots \dots (2)$$

$$\Delta y = \frac{1}{1-b+bt+m} \Delta a \quad \text{بطرح المعادلة (1) من المعادلة (2) نجد:}$$

ومعناه إذا تغير a (بالزيادة) بمقدار وحدة واحدة يتغير y (بالزيادة) بمقدار $1/(1-b+bt+m)$ وحدة ويسمى المقدار: $1/(1-b+bt+m+br)$ بمضاعف الإنفاق الاستهلاكي، وزيادة الدخل تؤدي إلى انتقال منحنى (IS) إلى الأعلى، لأن زيادة الإنفاق الاستهلاكي يكون على حساب تراجع حجم الادخار، أي

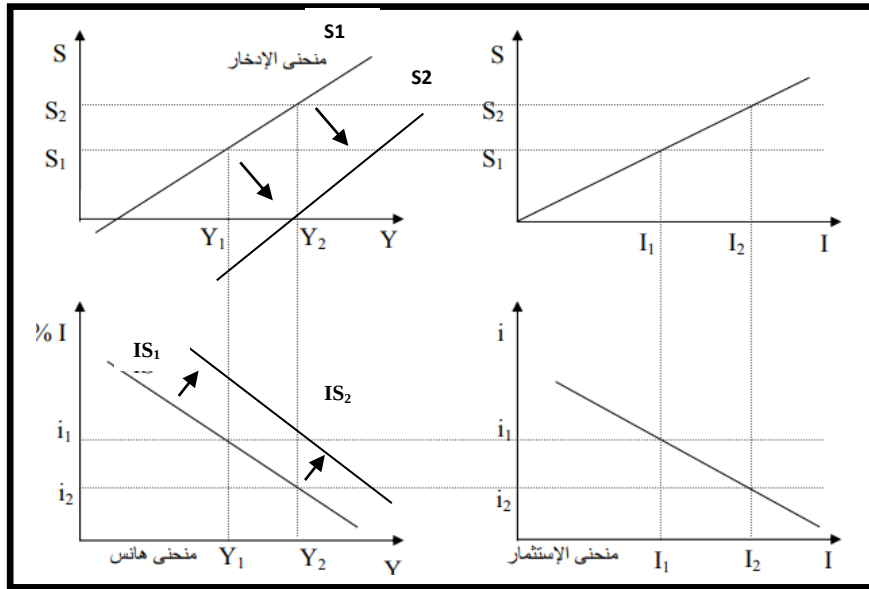
¹ بتصرف بالاعتماد على:

- سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي - الكتاب الأول المفاهيم والنظريات الأساسية، جامعة الكويت، القاهرة، 1994، ص ص 399-402.

- رحمانى موسى، مرجع سابق.

أن منحنى الادخار سينتقل إلى اليسار وهذا ما يؤدي إلى انتقال منحنى (IS) إلى الأعلى (يمين المنحنى) كما هو موضح في الشكل (ويحدث العكس أي ينتقل إلى الأسفل أو اليسار في حالة انخفاض الإنفاق الاستهلاكي وزيادة الادخار):

الشكل رقم 2: أثر الاستهلاك على انتقال منحنى IS



- أثر الإنفاق الاستثماري:

لنفرض أن الاستثمار تغير بالمقدار (ΔI) نتيجة انخفاض الضرائب مثلا فما أثر ذلك على الدخل؟

لدينا:

$$y = \frac{1}{1 - b + bt + m} (a - bT_{x0} + bTr_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - ki) \dots (1)$$

لنفرض أن I تغير إلى $I + \Delta I$ وعليه يتغير y إلى $y + \Delta y$ ويكون لدينا:

$$y + \Delta y = \frac{1}{1 - b + bt + m} (a - bT_{x0} + bTr_0 + I_0 + \Delta I + G_0 + X_0 - M_0 - ki) \dots (2)$$

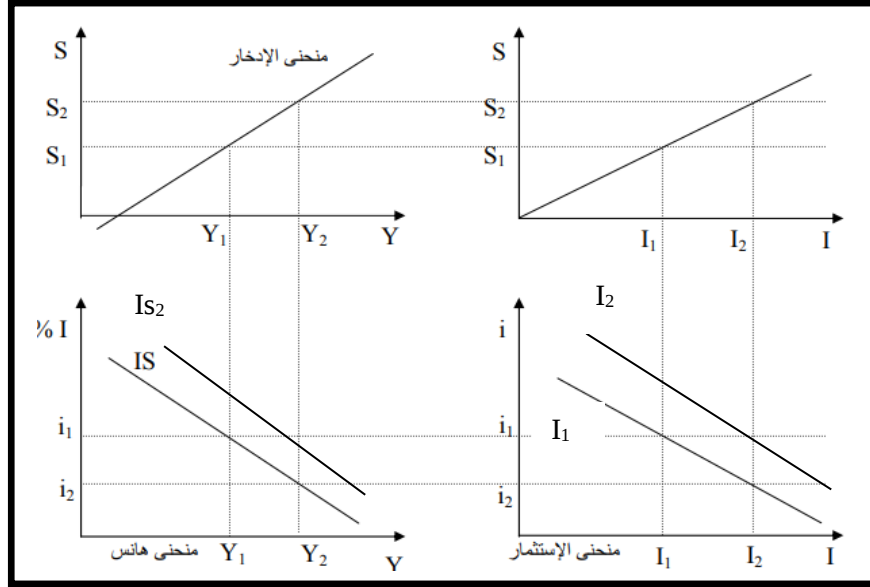
$$\Delta y = \frac{1}{1 - b + bt + m} \Delta I \quad \text{نجد: (2) من المعادلة (1)}$$

ومعناه إذا تغير الإنفاق الاستثماري بوحدة واحدة يحدث تغير في الدخل بمقدار $1/(1 - b + bt + m)$

وحدة، ويسمى المقدار: $1/(1 - b + bt + m)$ بمضاعف الإنفاق الاستثماري بوجود أربع قطاعات.

أي أن زيادة الاستثمار بالمقدار ΔI تؤدي إلى زيادة الدخل بالمقدار Δy ، وزيادة الدخل تؤدي إلى انتقال منحنى (IS) إلى الأعلى (يمين المنحنى) كما هو موضح في الشكل (ويحدث العكس أي ينتقل إلى الأسفل أو اليسار في حالة انخفاض الإنفاق الاستثماري):

الشكل رقم 3: أثر الإنفاق الاستثماري على منحنى IS



- أثر الإنفاق الحكومي:
لدينا:

$$y = \frac{1}{1 - b + bt + m} (a - bT_{x0} + bTr_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - ki) \dots (1)$$

لنفرض أن الإنفاق الحكومي تغير إلى $(G + \Delta G)$ ، ومنه: يتغير الدخل إلى $(y + \Delta y)$ ويكون لدينا:

$$y + \Delta y = \frac{1}{1 - b + bt + m} (a - bT_{x0} + bTr_0 + I_0 + G_0 + \Delta G + X_0 - M_0 - ki) \dots (2)$$

$$\Delta y = \frac{1}{1 - b + bt + m} \Delta G \quad \text{نجد: (2) من المعادلة (1)}$$

ومعناه إذا تغير الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة يتغير الدخل بمقدار $1/(1 - b + bt + m)$ وحدة، يسمى المقدار $1/(1 - b + bt + m + br)$ بمضاعف الإنفاق الحكومي.

أي أن زيادة الإنفاق الحكومي بالمقدار ΔG تؤدي إلى زيادة الدخل بالمقدار Δy (نتيجة زيادة الاستثمار)، وزيادة الدخل تؤدي إلى انتقال منحنى (IS) إلى الأعلى (يمين المنحنى)، ويحدث العكس أي ينتقل إلى الأسفل أو اليسار في حالة انخفاض الإنفاق الحكومي.

- أثر الضرائب:

لنفرض أن الضرائب تغيرت بالمقدار (ΔT_x) فما أثر ذلك على الدخل؟

لدينا:

$$y = \frac{1}{1 - b + bt + m} (a - bT_{x0} + bTr_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - ki) \dots (1)$$

لنفرض أن T_x تغيرت إلى $T_x + \Delta T_x$ وعليه يتغير y إلى $y + \Delta y$ و يكون لدينا:

$$y + \Delta y = \frac{1}{1 - b + bt + m} (a - b(T_{x0} + \Delta T_x) + bTr_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - ki) \dots (2)$$

ب طرح المعادلة (1) من المعادلة (2) نجد:

$$\Delta y = \frac{-b}{1 - b + bt + m} \Delta T_x$$

ويسمى $(-b)/(1 - b + bt + m)$ مضاعف الضرائب والإشارة السالبة معناها إذا زادت الضرائب بوحدة واحدة انخفض الدخل بمقدار $b/(1 - b + bt + m + br)$ وحدة.

أي أن زيادة الضرائب بالمقدار ΔT_x تؤدي إلى انخفاض الدخل بالمقدار Δy (نتيجة انخفاض الاستثمار)، وانخفاض الدخل تؤدي إلى انتقال منحنى (IS) إلى الأسفل (يسار المنحنى)، ويحدث العكس أي ينتقل إلى الأعلى أو اليمين في حالة انخفاض الضرائب.

- أثر التحويلات: (عكس تأثير الضرائب)

بإتباع نفس الخطوات السابقة نجد:

$$\Delta y = \frac{b}{1 - b + bt + m} \Delta T_r$$

ويسمى $b/(1 - b + bt + m)$ مضاعف التحويلات ومعناه إذا زادت التحويلات بوحدة واحدة زاد الدخل الوطني بمقدار $b/(1 - b + bt + m)$ وحدة.

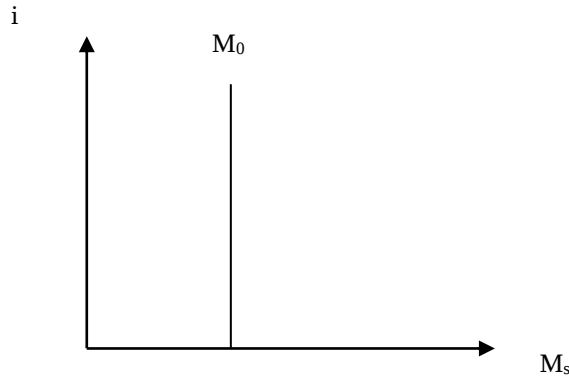
2. توازن سوق النقد (منحنى LM)

على عكس الاقتصاد الكلاسيكي الذي يرى أن النقود حيادية في الاقتصاد، ودورها يتلخص فقط كوحدة قياس لتبادل السلع والخدمات، يرى كينز أن النقود لها دور إيجابي في النشاط الاقتصادي، بحيث تعتبر النقود سلعة شأنها شأن باقي السلع، وبالتالي فلا بد لها من سعر ولا بد لها أيضا من عرض وطلب، وهذا ما سنوضحه فيما يلي:¹

أ. **عرض النقود:** يعتبر عرض النقود من المتغيرات المستقلة التي لا يتدخل السوق في تحديدها، بل إن السلطات النقدية متمثلة في البنك المركزي هي الجهة المخول لها قانونا أن تتحكم في عرض النقود وتشرف عليه وتتحكم فيه من خلال مجموعة من الأدوات كنسبة الاحتياطي الإلزامي، عمليات السوق المفتوحة وسعر إعادة الخصم. ويمكن تمثيل عرض النقود بيانيا كما يلي:

$$M_s = M_0$$

الشكل رقم 4: عرض النقود



وكما تعرف أيضا بحجم الكتلة النقدية أو المعروض النقدي، حيث أن سعر الفائدة (i) لا تؤثر في المعروض النقدي، وتتكون الكتلة النقدية من: نقود قانونية، نقود كتابية، أشباه النقود.

ب. **الطلب على النقود:** تطلب النقود لخصائصها، وتطلب النقود عند كينز لثلاث دوافع هي: المبادلات، الحيلة والحذر والمضاربة.

¹ يتصرف بالاعتماد على:

- عمر صخري، مرجع سابق، ص ص 223-231.

- رحمانى موسى، مرجع سابق.

- دافع المعاملات:

تطلب النقود من أجل أداء المعاملات الحالية والآنية بالنسبة للأفراد والمؤسسات على مدار (اليوم، الأسبوع والسنة) وهذا لا يعني أن الأفراد الذين ليس لهم دخول ليس لهم معاملات، أي أن هذه النظرية غير مطلقة وعند استلام الدخل لا يتم إنفاقه في نفس اللحظة إنما ينفق بالتدريج، والفرد الاقتصادي الرشيد لا يوجه كل دخله للمعاملات فقط.

وتطلب النقود في هاته الحالة من أجل إقتناء الحاجيات اليومية الروتينية كشرء المأكولات والتنقل في المواصلات وغيرها، والطلب على النقود من أجل المبادلات هو دالة موجبة في الدخل، فكلما زاد الدخل زاد الطلب على النقود بدافع المبادلات، والعكس صحيح، أي:

$$Md_1 = \alpha_1 y$$

حيث:

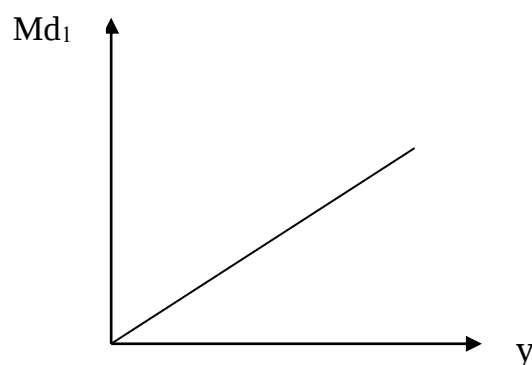
α_1 : الجزء أو النسبة المقتطعة من الدخل لأداء المعاملات.

y : الدخل.

Md_1 : الطلب على النقد بدافع المعاملات

والعلاقة بين Md_1 و y علاقة طردية

الشكل رقم 5: الطلب على النقود بدافع المعاملات



- دافع الحيلة والحذر:

الإنسان بطبعه ميال إلى الاحتياط لمواجهة الطوارئ التي قد يتعرض لها في المستقبل والتي يتنبأ بها، ونقصد بهذا الدافع تلك النفقات التي تخص الأمور الطارئة وغير العادية كوقوع حادث مثلاً، أو مرض مفاجئ وغيرها، والطلب على النقود من أجل الحيلة والحذر دالة طردية في الدخل، أي:

$$Md_2 = \alpha_2 y$$

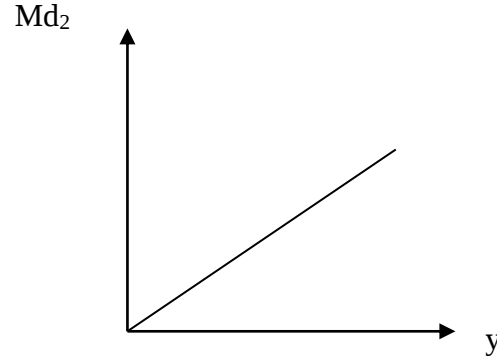
α_2 : النسبة المقتطعة من الدخل من أجل الاحتياط .

Md_2 : الطلب على النقد من أجل الحيلة والحذر

y : الدخل

Md_2

الشكل رقم 6: الطلب على النقود بدافع الاحتياط



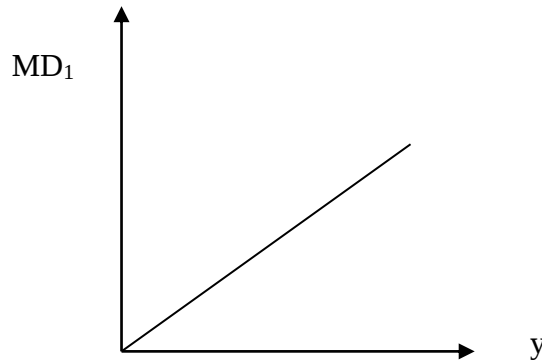
نلاحظ أن الطلب على النقد بدافع المعاملات والطلب على النقد من أجل الحيلة والحذر لهما نفس العلاقة مع الدخل وعليه يمكن كتابة الصيغة كما يلي:

$$MD_1 = Md_1 + Md_2 = \alpha_1 y + \alpha_2 y \Rightarrow MD_1 = \alpha y$$

α : هي الجزء المقتطع بدافع المعاملات والاحتياط.

MD_1 : الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط.

الشكل رقم 7: الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط



- دافع المضاربة:

ونعني بها قيام الأفراد بشراء الأسهم والسندات بأثمان منخفضة وبيعها عندما ترتفع أسعارها بغية الحصول على عوائد من هاته العملية، والعامل الذي يحدد مدى قيمة الأرباح التي يجنيها الفرد من جراء المضاربة في السندات هو سعر الفائدة السائد حسب العلاقة التالية: $p = \frac{vr}{i}$ ، حيث:

p : القيمة السوقية للسند.

r : العائد السنوي للسند.

v : القيمة الاسمية للسند.

i : سعر الفائدة السائد في السوق في لحظة معينة.

وعليه كلما كانت أسعار الفائدة في السوق مرتفعة كلما كانت قيمة السند منخفضة، وبالتالي يتجه الأفراد إلى شراء السندات ويتخلون عن النقود، وعندما تنخفض أسعار الفائدة فإن أسعار السندات سوف ترتفع فيقوم الأفراد ببيع ما يمتلكونه منها، وبالتالي يزيد طلبهم على النقود، ومنه فالطلب على النقود هو دالة عكسية في سعر الفائدة، ونرمز له بالرمز MD_2 ، حيث:

$$MD_2 = L_0 - gi$$

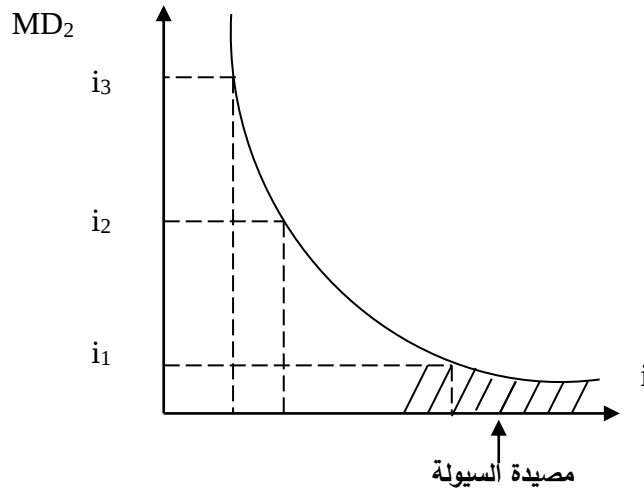
L_0 : كمية النقد الموجهة للمضاربة.

g : ثابت.

i : سعر الفائدة.

ويمكن تمثيل هذه المعادلة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 8: الطلب على النقود بدافع المضاربة



إذا كانت :

i مرتفعة مثلاً عند i_3 في أعلى قيمة لها ← يقوم المضاربون بشراء سندات (لأن أسعار السندات منخفضة في أدنى سعر لها) ← تحول كل النقد إلى سندات أي (تفضيل السندات).

- i منخفض مثلاً عند $i_2 \leftarrow$ يقوم المضاربون ببيع السندات (لأن أسعار السندات مرتفعة) $\leftarrow$ زيادة الطلب على النقود (تحويل السندات إلى نقد أي تفضيل السيولة)

- i في الحد الأدنى لها مثلاً عند $i_1 \leftarrow$ أسعار السندات في أعلى مستوى لها $\leftarrow$ يقوم المضاربون ببيع كل السندات، التخلي على السندات وتحويلها إلى سيولة، وهنا يفضل المضارب السيولة المطلقة ويقعون في مصيدة السيولة (أي يصبح الطلب هنا لا نهائي على السيولة)، لأن أسعار السندات في أعلى سعر لها (أسعار الفائدة في أدنى قيمة لها) أحسن فرصة للربح.

وعليه فالطلب الإجمالي على النقود يتكون من مجموع الطلب على المبادلات، الحبيطة والحذر والمضاربة، واختصاراً يمكن صياغة نموذج الطلب على النقود من الشكل التالي:

$$MD = MD_1 + MD_2 = \alpha y + L_0 - gi$$

ج. التوازن في سوق النقود:

يتحقق التوازن في سوق النقود عندما تتحقق المساواة بين الطلب على النقود وعرض النقود M_s ، حيث

انطلق هيكس من التحليل الكينزي حيث يحدث التوازن الكلي لما:

العرض الكلي = الطلب الكلي

الطلب الكلي للنقود = (الطلب بدافع المعاملات + الطلب بدافع الاحتياط) + الطلب بدافع المضاربة

ومنه الطلب على النقود: $MD = MD_1 + MD_2$

عرض النقود: $M_s = M_0$

عند التوازن: $M_s = MD$

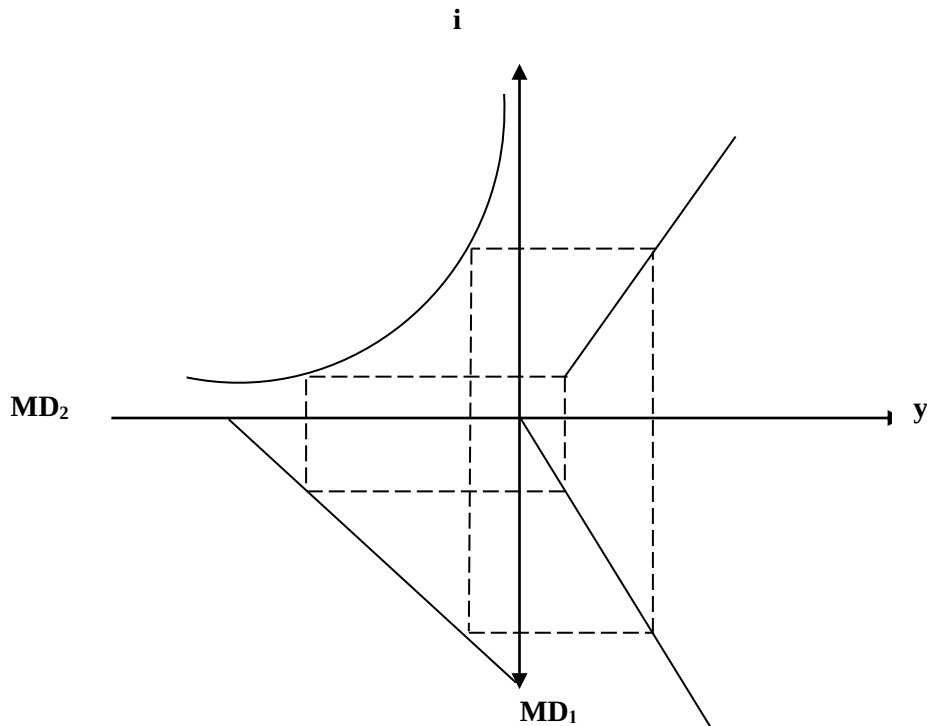
$$M_s = MD \Rightarrow M_0 = \alpha y + L_0 - gi \Rightarrow$$

$$\frac{gi}{y_{LM} \alpha} = \frac{M_0 - L_0}{\alpha} +$$

وهي الصيغة الحرفية للدخل التوازني في سوق النقد.

نستنتج أن العلاقة طردية بين i و y

الشكل رقم 9: منحني LM



- ### مثال:

- عرض النقود هو $M = 1000$

- الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط هو $MD_1 = 0.5y$
- الطلب على النقود بدافع المضاربة هو: $MD_2 = 100 - 60i$

استنتج معادلة LM

بمساواة عرض النقود إلى الطلب على النقود نجد:

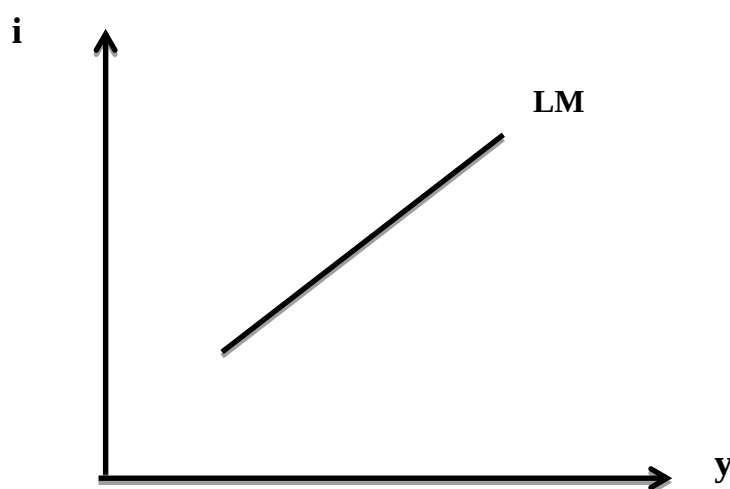
$$100 - 60i + 0.5y = 1000$$

$$0.5y = 1000 - 100 + 60i$$

$$y = 1800 + 120i$$

وبالتالي فمعادلة LM هي:

الشكل رقم 10: تمثيل منحنى LM



3. التوازن الكلي (منحنى IS – LM):

يتحقق التوازن الكلي في الاقتصاد عندما يتوازن سوق السلع والخدمات مع سوق النقود IS – LM.

معادلة IS هي: $IS = y = f(i) \frac{\partial y}{\partial i} < 0$ معادلة LM هي: $LM = y = f(i) \frac{\partial y}{\partial i} > 0$ عند التوازن يكون: $y_{IS} = y_{LM}$

$$f(i) = f(i)$$

ومنه نستخرج سعر الفائدة التوازني i^* وبالتعويض في معادلة IS أو LM نجد الدخل التوازني y^* .

مثال:

لتكن لدينا معادلة IS من الشكل: $y_{IS} = 2000 - 4000i$

ومعادلة LM من الشكل: $y_{LM} = 1000 + 4000i$

حساب التوازن: $y_{IS} = y_{LM} \Rightarrow 2000 - 4000i = 1000 + 4000i$

$$1000 = 8000i \Rightarrow i = 0.125$$

ومنه فسر الفائدة التوازني هو $i^* = 12.5\%$

بالتعويض في معادلة IS أو LM نجد الدخل التوازني:

$$y = 200 - 400(0.125) \Rightarrow y = 1500$$

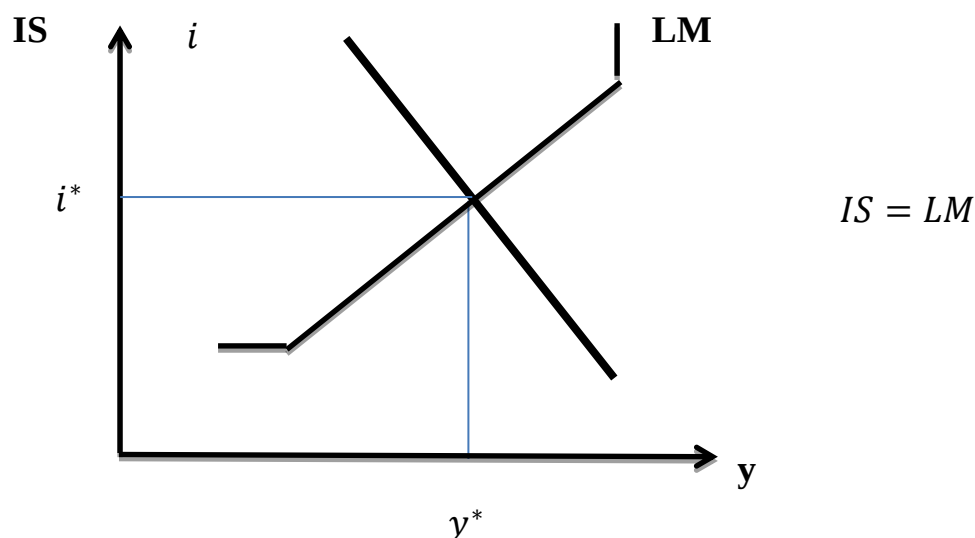
ومنه فالدخل التوازني هو $y^* = 1500$

ومنه التوليفة المثلث من الدخل y وسر الفائدة i التي تحقق التوازن العام في الاقتصاد هي: $y^* =$

$$1500, i^* = 12.5\%$$

أما التمثيل البياني فهو كالتالي:

الشكل رقم 11: التوازن الاقتصادي العام (منحنى IS – LM)



المحور الرابع:

تحليل السياسات المالية

والنقدية

تمهيد:

تعتبر كل من السياسة المالية والسياسة النقدية من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية التي تستعملها كل من الحكومة متمثلة في وزارة المالية والبنك المركزي على التوالي من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي العام.

1. تأثير السياسة المالية على التوازن العام $IS - LM$:¹

تعرف السياسة المالية على أنها تلك السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها لإنشاء آثار مرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف، وبعبارة مختصرة استخدام أدوات السياسة المالية من ضرائب ونفقات في التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي.

أما عن أدوات السياسة المالية فهي تتركز في أداتين أساسيتين هما: الضرائب والنفقات.

أ. مرونة منحنى LM :

حين يكون منحنى LM خطاً أفقياً فإنه يكتسب مرونة تامة وحين يكون خطاً عمودياً فإنه يصبح عديم المرونة، ما عدى ذلك فإن المنحنى يظهر استجابة ما للتغير في سعر الفائدة، ينقسم منحنى LM إلى ثلاث أقسام أو مجالات هي كالتالي:

- **المجال الكلاسيكي:** عندما يكون منحنى LM خطاً عمودياً موازياً لمحور الفائدة (محور الترتيب)، فإن مرونة المنحنى بالنسبة للفائدة تقترب من الصفر (انعدام المرونة)، ولأن أسعار الفائدة مرتفعة عند هذا المستوى فإن الأفراد يفضلون الاحتفاظ بالنقود من أجل المبادلات والاحتياط ولا يطلبون النقود من أجل المضاربة.

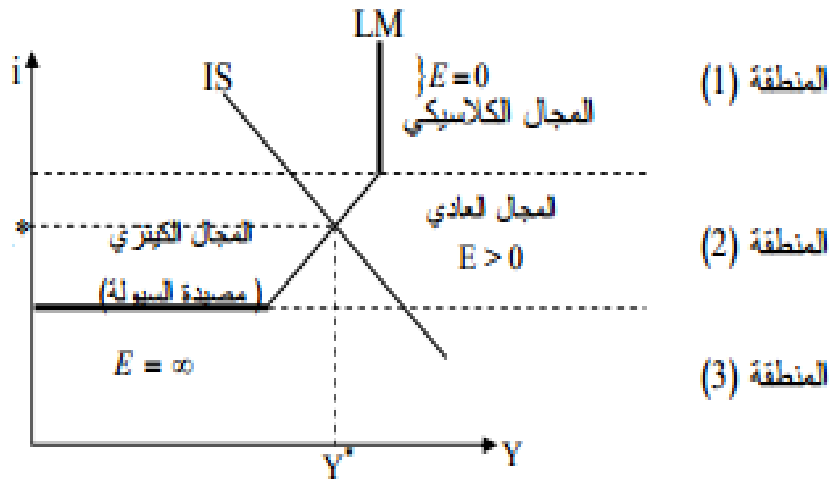
- **المجال الأوسط:** يقع هذا المجال بين الخط الأفقي الموازي لمحور الفواصل والخط العمودي الموازي لمحور الترتيب، في هذا المجال يكون المنحنى متوسط المرونة ويطلب الأفراد النقود عند هذا المستوى من أجل المضاربة والمبادلات والاحتياط.

¹ بوري محي الدين، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر ما بين 2000-2010، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي لياس، سيدي يلعباس، 2018، ص ص 120-121.

- **المجال الكينزي:** حين يكون منحنى LM خطاً أفقياً موازياً لمحور الدخل (الفواصل)، في هذا المجال فإن المنحنى يصبح تام المرونة بالنسبة لسعر الفائدة، ويعرف هذا المجال بمصيدة السيولة، حيث يكون هناك عرض نقدي معتبر وأسعار فائدة منخفضة، وبالتالي فالأفراد يفضلون الاحتفاظ بالأموال بدلاً من الاحتفاظ بالسندات.

والشكل البياني يمثل الحالات الثلاث السابقة:

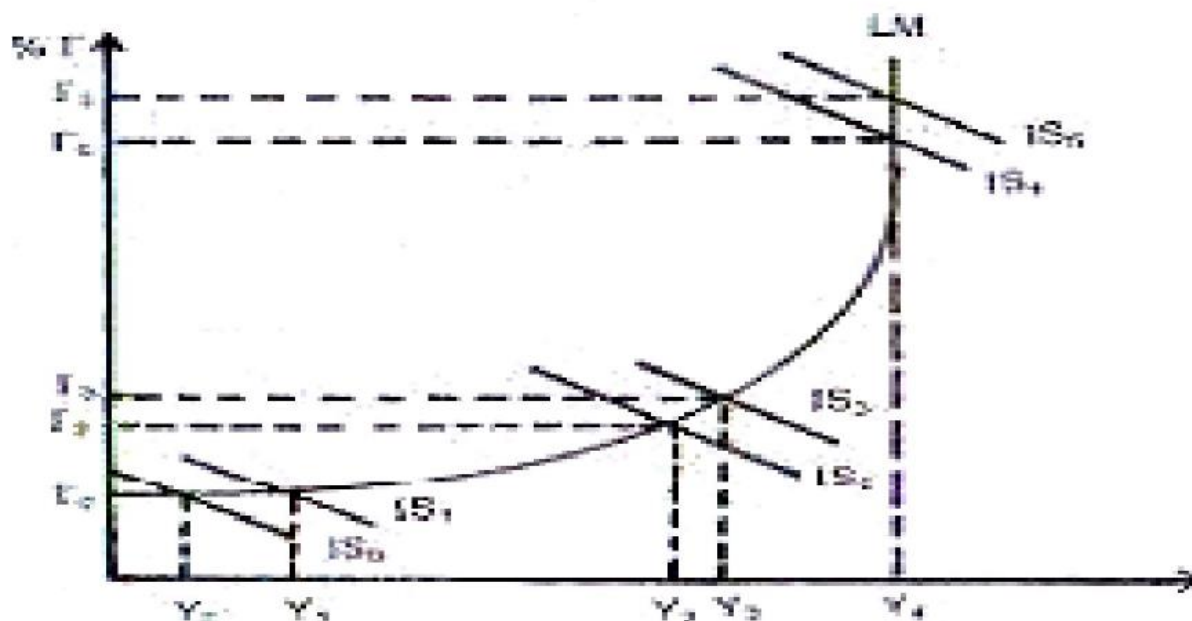
الشكل رقم 1: منحنى LM



- في المنطقة الكلاسيكية السياسة المالية لا تكون فعالة إطلاقاً، حيث أن الزيادة في الإنفاق تؤدي إلى انتقال منحنى IS من IS_4 إلى IS_5 ولا تأثر بتاتا على مستوى الدخل بل يبقى ثابتاً عند y_4 .
- إذا تقاطع منحنى IS مع منحنى LM في المنطقة الوسطى فإن السياسة المالية تصبح فعالة في زيادة الدخل، فإذا ارتفع الإنفاق الحكومي يؤدي ذلك إلى انتقال منحنى IS من IS_2 إلى IS_3 ويترتب على ذلك زيادة في الدخل الوطني من y_2 إلى y_3 وتنتقل الفائدة من i_2 إلى i_3 وبالتالي ينخفض الاستثمار قليلاً.
- في المنطقة الكينزية تكون السياسة المالية أكثر فعالية، لأن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الاستثمار ومنه يرتفع الدخل الوطني من y_1 إلى y_2 أما سعر الفائدة فيبقى ثابتاً.

والشكل التالي يلخص كل ما سبق.

الشكل رقم 2: فعالية السياسة المالية

2. تأثير السياسة النقدية على التوازن العام $IS - LM$ ¹:

تعرف السياسة النقدية على أنها تلك السياسة التي يقوم بها البنك المركزي بالاعتماد على أدوات السياسة النقدية المختلفة بالتأثير على حجم النقود في الاقتصاد من أجل تحقيق الاستقرار في السوق النقدي، وبالتالي الاستقرار الاقتصادي العام.

أما عن أدوات السياسة النقدية فهي تتركز في ثلاث أدوات رئيسية هي: سعر إعادة الخصم، نسبة الاحتياطي الإلزامي وعمليات السوق المفتوحة.

أ. دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي:

تحدث الفجوة التضخمية عند زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي ($AD > AS$) بفعل زيادة الكتلة النقدية في السوق، وللقضاء على هذا الطلب المرتفع ينتهج البنك المركزي سياسة نقدية تشفوية.

¹ بتصرف بالاعتماد على: عمر صخري، مرجع سابق، ص ص 264-265، رحمانى موسى، مرجع سابق.

في حين تحدث الفجوة الانكماشية عند نقص الطلب الكلي عن العرض الكلي ($AD < AS$)، ويمكن القضاء على هذه الفجوة بتحفيز الطلب الكلي، أي بإتباع سياسة نقدية توسعية. ويتم كلا الأمرين باستخدام أدوات السياسة النقدية كما يلي:

- **عمليات السوق المفتوحة:** في هاته الحالة يدخل البنك المركزي في السوق المالي إما مشتريا أو بائعا للسندات الحكومية، ففي حالة ما كان الاقتصاد في حالة انكماش فإن البنك المركزي يتبع سياسة نقدية توسعية، أي أنه يتدخل كمشتري للسندات الحكومية، وبالتالي يوفر سيولة أكثر في الاقتصاد مما يحفز الأفراد على الإنفاق الاستهلاكي ويحفز المؤسسات على الإنفاق الاستثماري، وبالتالي يزيد الطلب إلى أن يصل مستوى العرض الكلي ومنه تنقلص الفجوة الانكماشية، أما في الحالة العكسية وهي الحالة التضخمية فإن البنك المركزي يتبع سياسة نقدية تقشفية أي أنه يتدخل كمشتري للسندات الحكومية وبالتالي يقلل من توفر النقود لدى الأفراد والمؤسسات ومنه كبح جماح الطلب الكلي إلى أن يصل إلى مستوى العرض الكلي المتاح في السوق ومنه التخفيف من حدة الفجوة التضخمية.

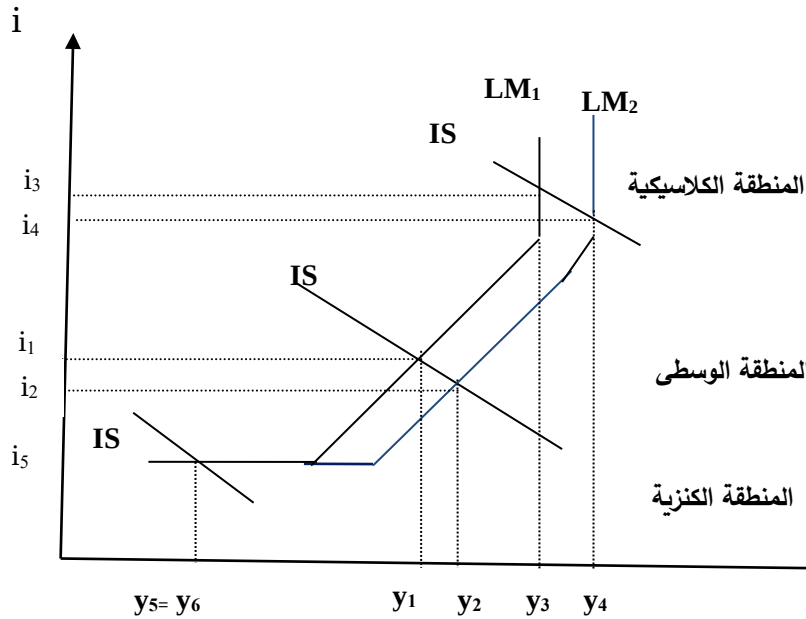
- **سعر إعادة الخصم:** في حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم مما يعني انخفاض حجم القروض المتوفرة لدى البنوك التجارية، والتي بدورها ترفع سعر الفائدة على الودائع والقروض، مما يعني ارتفاع حجم الأموال المودعة في البنوك، وبالتالي انخفاض حجم الكتلة النقدية التي تدور في الاقتصاد ومنه انخفاض الطلب الكلي الإجمالي وبالتالي القضاء على الفجوة التضخمية، في حين يقوم البنك المركزي في حالة الانكماش بخفض سعر إعادة الخصم مما يعني ارتفاع حجم القروض المتوفرة لدى البنوك التجارية والتي بدورها تقوم بتخفيض سعر الفائدة على القروض والودائع وذلك من أجل جعل الأفراد يمتلكون مال أكثر في أيديهم من أجل زيادة عملية الإنفاق أو الاستثمار الفردي، ويحفز سعر الفائدة المنخفض المؤسسات على الإنفاق الاستثماري وبالتالي يزيد الطلب الكلي ومنه تنقلص الفجوة الانكماشية.

- **الاحتياطي القانوني:** في حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي مما يعني نقص الأموال المتوفرة في يد البنوك التجارية، وبالتالي قلة توليد الائتمان ونتيجة لذلك ينخفض حجم النقود في الاقتصاد مما يقلص الطلب الكلي ومنه التقليل من الفجوة التضخمية، وفي الحالة العكسية يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي لديه مما يزيد من توفر السيولة لدى البنك التجاري ومنه توفير

الأموال لدى الأفراد والمؤسسات من خلال إمكانية الاقتراض وبالتالي زيادة الطلب الكلي ومنه التقليل من الفجوة الانكماشية.

ويمكن تلخيص أثر السياسة النقدية على التوازن العام في المناطق الثلاث من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 3: فعالية السياسة النقدية



- إذا تقاطع منحنى IS مع منحنى LM في المنطقة الوسطى فإن السياسة المالية تصبح فعالة في زيادة الدخل، فإذا زاد عرض النقود انتقل منحنى LM إلى LM_2 ويترتب على ذلك زيادة في الدخل الوطني من y_1 إلى y_2 وتنتقل الفائدة من i_1 إلى i_2 .
- في منطقة الكلاسيكية تكون السياسة النقدية أكثر فعالية (فعاليتها هنا أكبر من فعاليتها في المنطقة الوسطى)، لأن الزيادة في المعروض النقدي تؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى LM_2 وتخفيض سعر الفائدة من i_3 إلى i_4 مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار ومنه يرتفع الدخل الوطني من y_3 إلى y_4 .

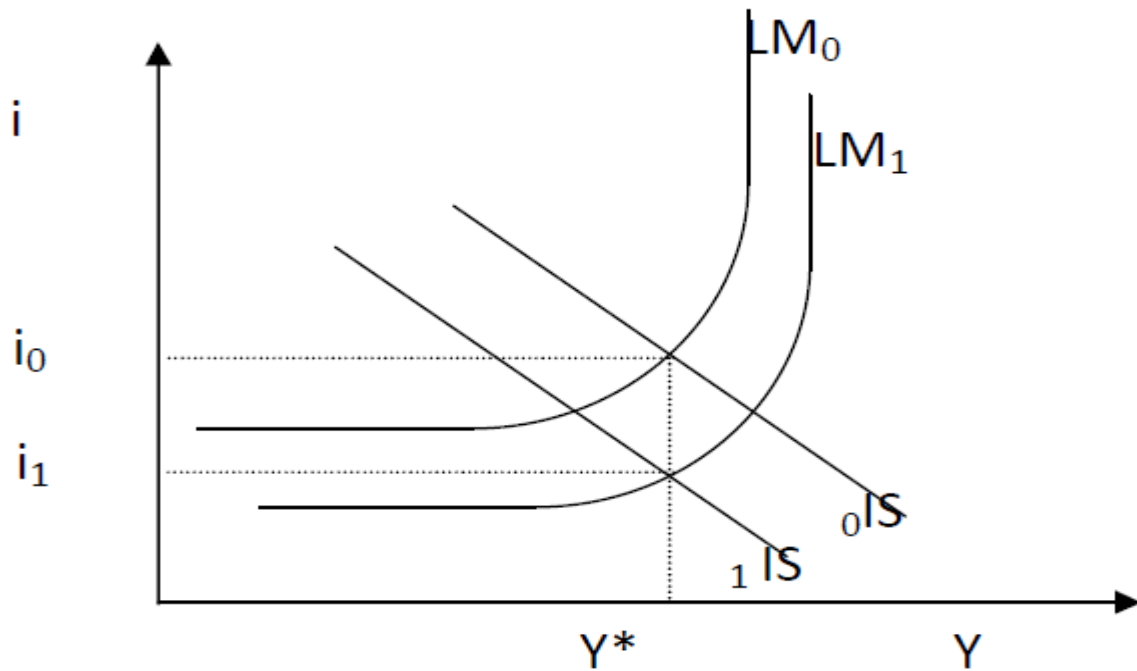
- في المنطقة الكينزية السياسة النقدية غير فعالة تماماً في تغيير مستوى الدخل (منحنى LM يكون بشكل خط أفقي يوازي محور الفواصل ويكون تام المرونة بالنسبة لسعر الفائدة، حيث أن الزيادة في عرض النقود ستبقى في شكل أرصدة عاطلة لأن سعر الفائدة يبقى ثابت في أدنى قيمة له وأسعار

السندات في أعلى قيمة لها، أين يكون الطلب على السيولة لا نهائي (التخلي على السندات والاحتفاظ بالسيولة)، ويسود الأفراد شعور بأن سعر الفائدة لن ينخفض أكثر من هذا الحد بمعنى أن أسعار السندات لن ترتفع أكثر من هذا الحد، أي لا توجد فرصة للربح أحسن من هذه الفرصة، لذلك يقومون بتحويل كل ما لديهم من سندات إلى سيولة ويقع الأفراد في ما يسمى مصيدة السيولة، وهذا لا يؤثر بتاتا على مستوى الدخل بل يبقى ثابتا عند $y_6 = y_5$

3. دمج السياسة المالية والنقدية في آن واحد:¹

- يمكن استخدام السياسة المالية والنقدية معا من أجل إجراء تغييرات في أسعار الفائدة وتركيبه الإنتاج دون تغيير مستوى توازن الدخل، وفي هذه الحالة يتم تخفيض سعر الفائدة عن طريق رفع معدلات الضرائب ومن ثمة انتقال منحنى IS إلى اليسار، إلا أنه في ذات الوقت يمكن مواجهة مثل هذه الحالة عن طريق زيادة عرض النقود ومن ثمة انتقال منحنى LM إلى اليمين وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 4: دمج السياستين معا مع تغيير سعر الفائدة
دمج السياستين مع تغير سعر الفائدة



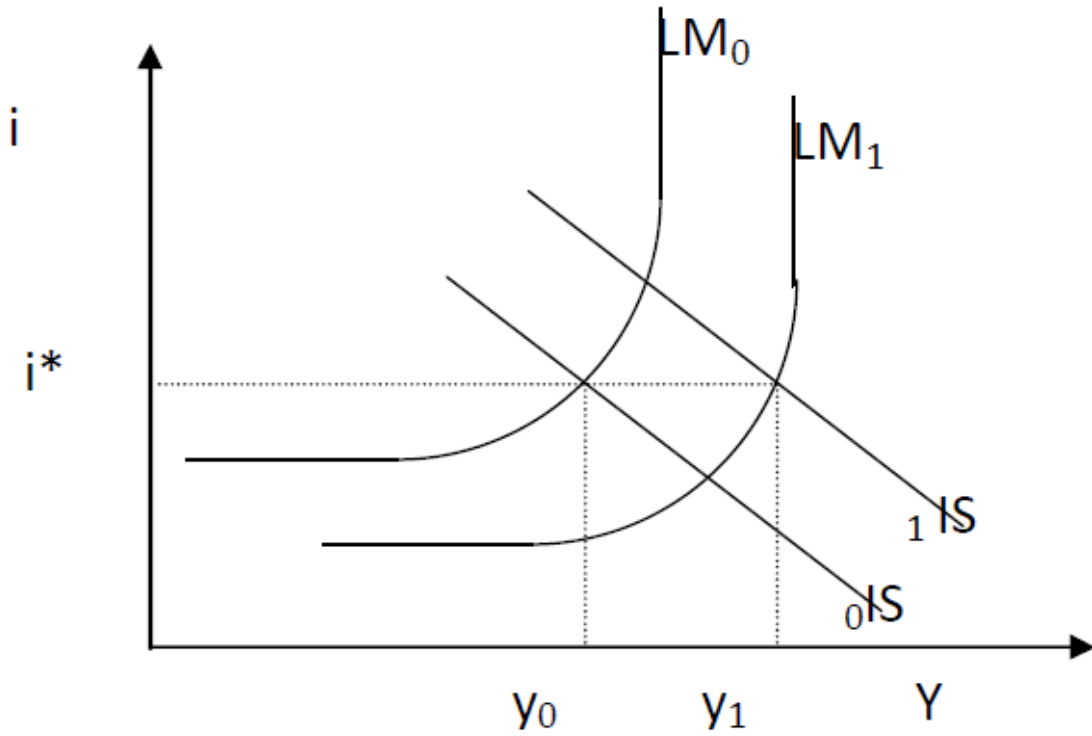
¹ بوري محي الدين، ص ص 122-123.

يؤدي التغير في دمج السياستين معا إلى انخفاض أسعار الفائدة (ارتفاع مستوى الاستثمار) وبقاء المستوى التوازني للدخل ثابت.

- أما في الحالة الثانية فيمكن دمج أثر السياستين معا لإحداث التغير في المستوى التوازني للدخل دون تغير مستوى سعر الفائدة وذلك بزيادة الإنفاق الحكومي مما يؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى اليمين والزيادة في عرض النقود وبالتالي انتقال منحنى LM إلى اليمين، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 4: دمج السياستين معا مع ثبات سعر الفائدة

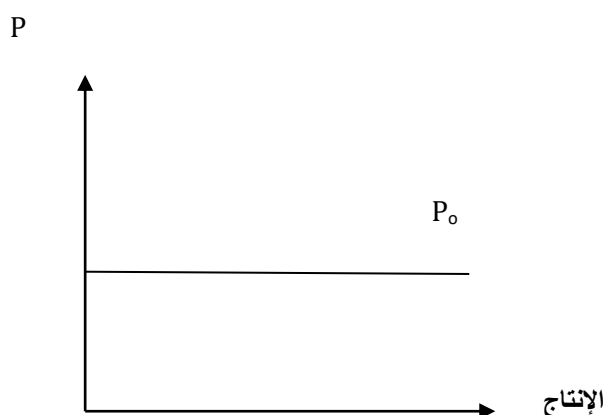
دمج السياستين مع ثبات سعر الفائدة



المحور الخامس:
أثر الأسعار والأجور في
التوازن العام

تمهيد:

تقوم بعض الفرضيات على أنه في أوقات الكساد تنصف الأسعار بالثبات، إلا أن الواقع العملي يناقض هذا الفرض خاصة في حالات التوسع على خلاف حالات الكساد أين يكون أثر الأسعار والأجور لا يكاد يذكر تأثيره على المستوى العام للتوازن، ففي حالات كهذه تكون هناك زيادات متتالية في الإنتاج رغم هذا تبقى مستويات أجور العمالة ثابتة وهذا لارتفاع مستويات البطالة، فقد شهدت أزمة 1929 زيادة في الإنتاج إلا أن معدل البطالة بلغ 25%.



ولكن مع تراجع معدلات البطالة إلى مستويات أدنى، أدت الزيادات المتتالية في الطلب على العمالة إلى ارتفاع الأسعار، حيث يعتقد الكلاسيك أن عملية التوازن العام تحدث عند مستويات التشغيل التام، وأن هناك قوى تلقائية تدفع النظام الاقتصادي باتجاه التوازن دون الحاجة إلى تدخل الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي وتستند المدرسة الكلاسيكية على مدى استجابة كل من الأسعار والأجور إلى التغيرات التي تعرفها مختلف الأسواق انطلاقاً من قوى العرض والطلب.

كما رأى كينز على خلاف الكلاسيك أنه يمكن تحقيق التوازن العام دون مستويات التشغيل التام، ومنه يرى وجود نوع من البطالة الهيكلية لذلك وجب اعتماد سياسات مالية أو نقدية عن طريق تدخل الدولة لأجل بلوغ مستويات التشغيل التام، وذلك من خلال التركيز على دراسة علاقة الأسعار والأجور وأثرهما على التوظيف وبالتالي الإنتاج.¹

وسنحاول من خلال الطرح القادم توضيح أثر الأسعار والأجور على التوازن العام:

¹ رحمانى موسى، مطبوعة بعنوان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، مقدمة لطلبة السنة الثانية علوم تسيير، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 1998-1999، ص 135.

1. توازن سوق العمل:

لأجل تتبع التوازن الكلي على مستوى الاقتصاد الوطني لابد من تحديد مختلف مستويات الأسعار وكذا الكميات المنتجة التي تقابلها، لتحديد التوازن اعتماداً على عنصر العمل خاصة في الآجال القصيرة حيث يصبح المتغير الوحيد الذي يمكن التأثير عليه لزيادة الإنتاج، ذاك أن بقية عوامل الإنتاج الأخرى تتطلب وقتاً طويلاً نسبياً لكي يظهر أثرها في الإنتاج.

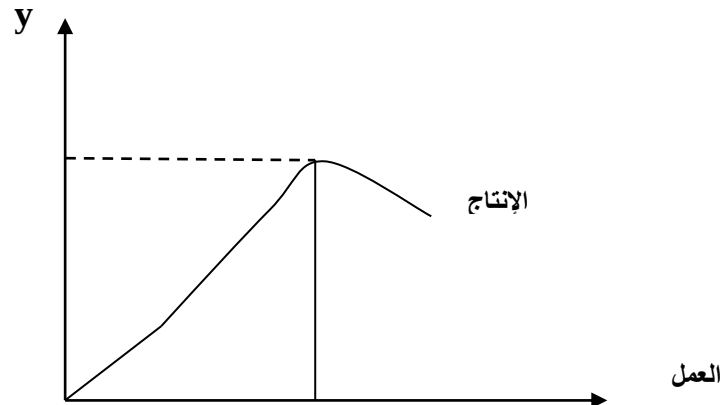
أ. دالة الإنتاج:

تعتبر هذه الأخيرة عن العلاقة الدالية بين العوامل التكنولوجية المكونة لها من (الأرض، رأس المال، التنظيم، العمل)، وإن تجميع دوال الإنتاج على مستوى الاقتصاد القومي يمكن صياغتها في شكل دالة إنتاج كلية على الشكل التالي¹:

$$y = f(N, K, O, E)$$

وأنه لأجل زيادة الإنتاج في الأجل القصير المتغيرة الأكثر حساسية في هذه الحالة هي عنصر العمل كما سبقت الإشارة إليه، وعليه تعتبر باقي المتغيرات ثابتة في الآجال القصيرة (رأس المال K، التنظيم O، الأرض E)، ومنه تصبح دالة الإنتاج $y=f(N)$ ، المعبرة عن العلاقة الطردية بين عنصر العمل وكمية الإنتاج.

الشكل رقم 1: دالة الإنتاج



وبما أن المحددة الرئيسية لدالة الإنتاج هي عنصر العمل يجب دراسة سوق العمل في شقيه:

¹ نفس المرجع، ص 136.

ب. الطلب على العمل:

لا يختلف كينز مع الكلاسيك فيما يتعلق بدالة الطلب على العمل، فهو يقبل فرضية المنافسة التامة، وبالتالي السعي لتنظيم الربح تحت قيد دالة الإنتاج، وقاعدة التوازن هي استمرار المنتج في إنتاج وعرض كميات إضافية من سلعته حتى تتساوى التكلفة الحدية مع الإنتاجية الحدية.¹

تحت شروط المنافسة التامة فإن شرط معظمة الأرباح للمؤسسات هو²:

التكلفة الحدية = الإيراد الحدي أي أن:

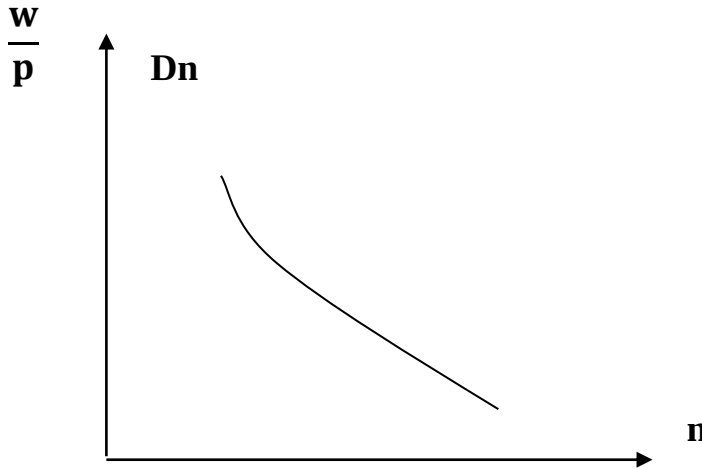
الأجر الاسمي (w) = السعر (P) × الإنتاجية الحدية لعنصر العمل (MC)

الأجر الحقيقي (W/P) = الإنتاجية الحدية (MC)، ومنه يمكن تحديد أن دالة الطلب على عنصر العمل هي دالة في معدل الأجر الحقيقي لعنصر العمل D_n :

$$D_n = f\left(\frac{w}{p}\right)$$

ويلاحظ أنه يزداد الطلب على عنصر العمل كلما كان معدل الأجر الحقيقي منخفض والعكس صحيح:

الشكل رقم 2: الطلب على العمل



ج. عرض العمل:

إن النموذج الكينزي يرى أن سلوك العمال في عرض خدماتهم يتحدد أساساً بمعدل الأجر الاسمي لا بالأجر الحقيقي كما يرى الكلاسيك، وكلما كان الأجر الاسمي أعلى كلما كان أحسن بغض النظر على التغير في المستوى العام للأسعار، وبالتالي فهم معرضون لظاهرة الخداع النقدي، وبالنسبة لكينز فإن الأجر

¹ ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 317.

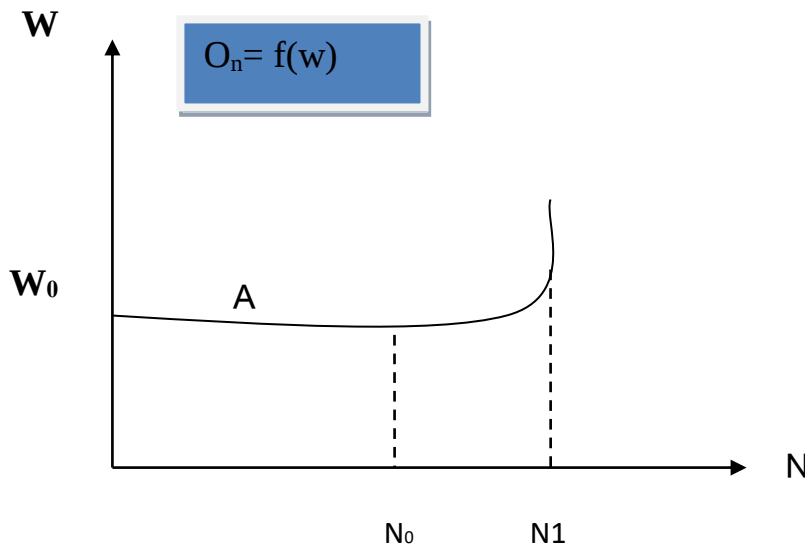
² رحمانى موسى مرجع سابق، ص 136.

الاسمي غير مرّن نحو الانخفاض وبالتالي وجود حد أدنى له وإلا لا يوجد أي عرض للعمل من قبل العمال، أي أن كينز يفترض أن هناك معدل من الأجر لا يمكن أن يتنازل عليه العامل (حد أدنى للأجر)، يكون العامل غير قابل لعرض خدماته تحت هذا المستوى وليكن (W_0) .¹

ويعرف عرض العمل كما يلي:

$$O_n = f(W)$$

الشكل رقم 3: عرض العمل

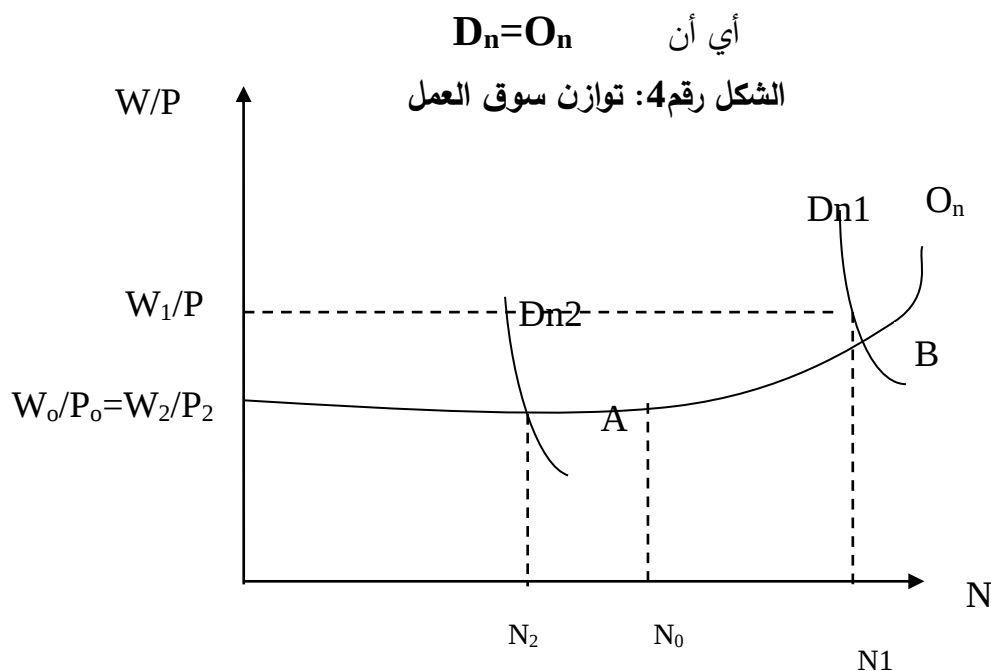


يلاحظ أنه عند معدل الأجر الاسمي (W_0) العمال يعرضون خدماتهم ما بين $(0-N_0)$ ، وعند امتصاص كل عرض عمل عند هذا المستوى من الأجر، تصبح عملية التوظيف بعد ذلك تتطلب رفع الأجر لإغراء أولئك الذين لا يقبلون بالأجر عند المستوى (W_0) مما يدفع بمنحنى العرض إلى الارتفاع، ويلاحظ أن العلاقة طردية بين العمل والأجر، ويمكن صياغة المعادلة السابقة بدلالة معدل الأجر الحقيقي (w/P) تحت شرط أنه عند مستوى عام من الأسعار يقابله حد أدنى للأجر، لأنه عند مستويات مرتفعة من التضخم لا يمكن للعمال أن يتجاهلوا الارتفاع الكبير في مستويات الأسعار ولذلك يطالبون برفع أجورهم. ويتحقق التوازن العام في سوق العمل لما:²

$$\text{عرض العمل} = \text{طلب العمل}$$

¹ محمد الشريف الحسان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص 281، 282.

² رحمانى موسى مرجع سابق، ص 138.



- يلاحظ أنه إذا كان المستوى التوازن في النقطة (B) فإنه يتحدد معدل الأجر الحقيقي (W_1/P_1) وتكون النقطة B ذات الخصائص التالية :

$N_1 > N_0$ حجم التوظيف أكبر من المستوى N_0 وهذا لكون أن الأجر المعروض كبير حيث $(W_1/P_1 > W_0/P_0)$

- عند النقطة (A) ذات الخصائص التالية :
الأجر عند الحد الأدنى $(W_2/P_2 = W_0/P_0)$.

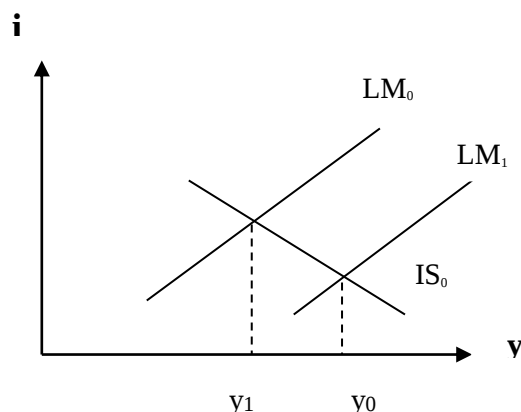
$N_0 > N_2$ حجم التوظيف منخفض بل يوجد فائض في العمل أي هناك عناصر عمل عاطلة بالمقدار (N_0, N_2) تعرف بالبطالة غير الإرادية بالنسبة لعنصر العمل، يعني أنها غير متعلقة بالعامل بقدر ما تتعلق بالجهاز الإنتاجي لأن العامل عند مستوى أجر (W_0/P_0) يكون مستعد للعمل، لكن المنظم ليس على استعداد لذلك لأنه يطمع في معدلات أدنى من ذلك، وعليه نكون في حالة توازن رغم أننا دون مستوى التشغيل التام.

2. مستوى الأسعار والتوازن في سوق النقود :

عرض النقود الحقيقية m يساوي عرض النقود الاسمية M على الأسعار p ، أي إذا انخفض مستوى الأسعار يزيد عرض النقود الحقيقية وينتقل المنحنى LM المرسوم بالنسبة للدخل الحقيقي إلى اليمين، وعندما يزيد مستوى الأسعار ينخفض عرض النقود الحقيقية وينتقل منحنى LM إلى اليسار، ويعني ذلك أن تغيرات الأسعار تستطيع أن تحرك الأسواق الثلاث نحو التوازن الآني، إذا ارتفعت الأسعار عندما يزيد الدخل

التوازني في سوق النقود والسلع عن مستوى إنتاج التوظيف الكامل، وإذا هبطت الأسعار عندما ينخفض هذا المستوى للدخل عن مستوى إنتاج التوظيف الكامل.

الشكل رقم 5: مستوى الأسعار والتوازن في سوق النقود



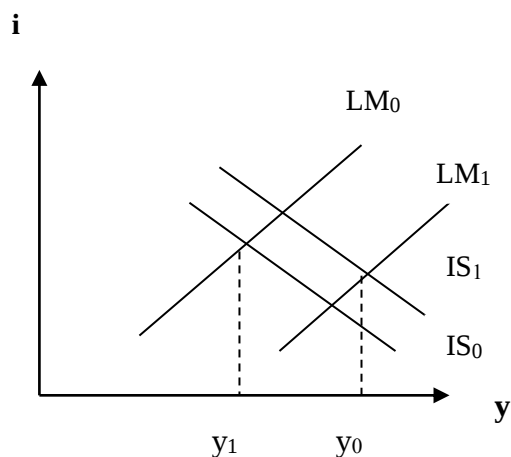
تؤثر التغيرات في مستوى الأسعار على القيمة الحقيقية للثروة المالية، وتزيد القيمة الحقيقية للدين الذي يملكه الدائنون ويستدين به المدينون مع انخفاض مستوى الأسعار، وتقل مع ارتفاع مستوى الأسعار، وكذلك تؤثر التغيرات في مستوى الأسعار على القيمة الحقيقية لعرض النقود الاسمية، فمع انخفاض الأسعار تزيد القيمة الحقيقية للنقود، وتنخفض مع ارتفاع الأسعار، فإذا كان الدين كله مصدرا من قبل الحكومة ويملكه القطاع العائلي وكذلك تصدر الحكومة عرض النقود ويحوزها قطاع العائلات فإن ما يحتفظ به القطاع العائلي من دين حقيقي زائد نقود حقيقية (ونطلق على هذا المجموع الأرصدة الحقيقية) يزيد مع انخفاض مستوى الأسعار ويقل مع زيادة مستوى الأسعار.

مثال: بافتراض أنه يوجد توازن في سوق خدمات العمل عند دخل حقيقي y_0 وأن المنحنيين LM_0 و IS_0 يقرران التوازن في سوق السلع والنقود عند دخل حقيقي y_1 ، ونستمر في افتراض أن:

- السلع والخدمات تعرض فقط إذا كان هناك طلبا عليها.
 - تنخفض الأجور والأسعار بنفس النسبة إذا كانت هناك بطالة.
- في الشكل توجد البطالة عند مستوى دخل y_1 ولذلك ينبغي أن تنخفض الأسعار مسببة زيادات في عرض النقود الحقيقية والأرصدة الحقيقية (بافتراض وجود نقود ائتمانية ودين حكومي) ويستمر

الانخفاض في مستوى الأسعار وانتقال IS و LM إلى اليمين حتى يوجد التوازن الآن في أسواق النقود والسلع وخدمات العمل عند دخل حقيقي y_0 .

الشكل رقم 6: مستوى الأسعار والتوازن في سوق النقود

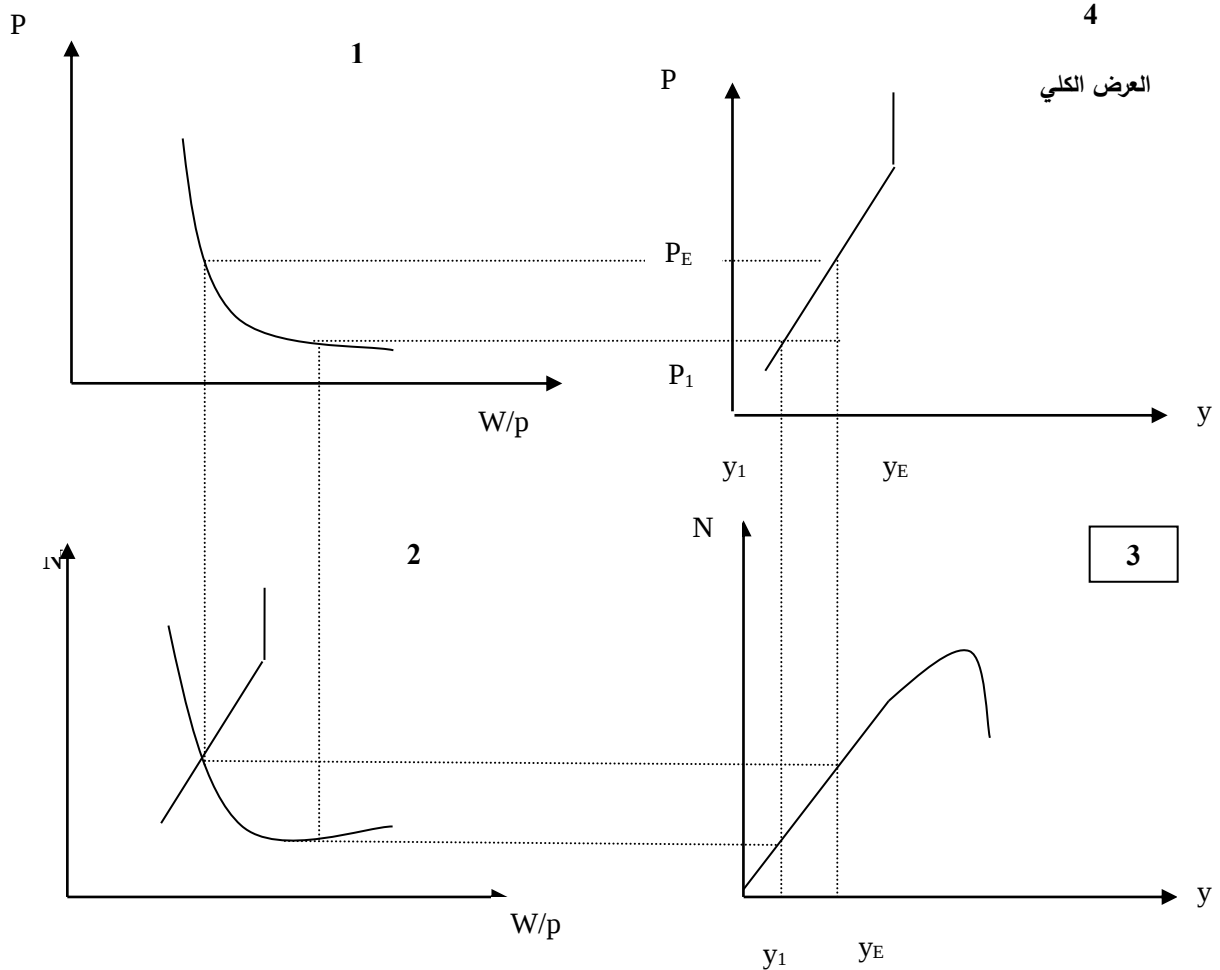


3. اشتقاق منحنى العرض الكلي:

هو المنحنى الذي يربط بين المستوى العام للأسعار وكذا الدخل الوطني، انطلاقاً من منحنيات جزئية منها:¹

- منحنى الأسعار الذي يربط بين القيم الحقيقية والنقدية.
 - منحنى دالة الإنتاج التي تحدد كميات العمل اللازمة لكم معين من الإنتاج.
 - طلب العمل الذي يحدد التوازن بين حجم التوظيف ومعدل الأجر الحقيقي.
- انطلاقاً من هذه المنحنيات الجزئية والربط فيما بينها نستنتج منحنى العرض الكلي:

الشكل رقم 7: منحنى العرض الكلي



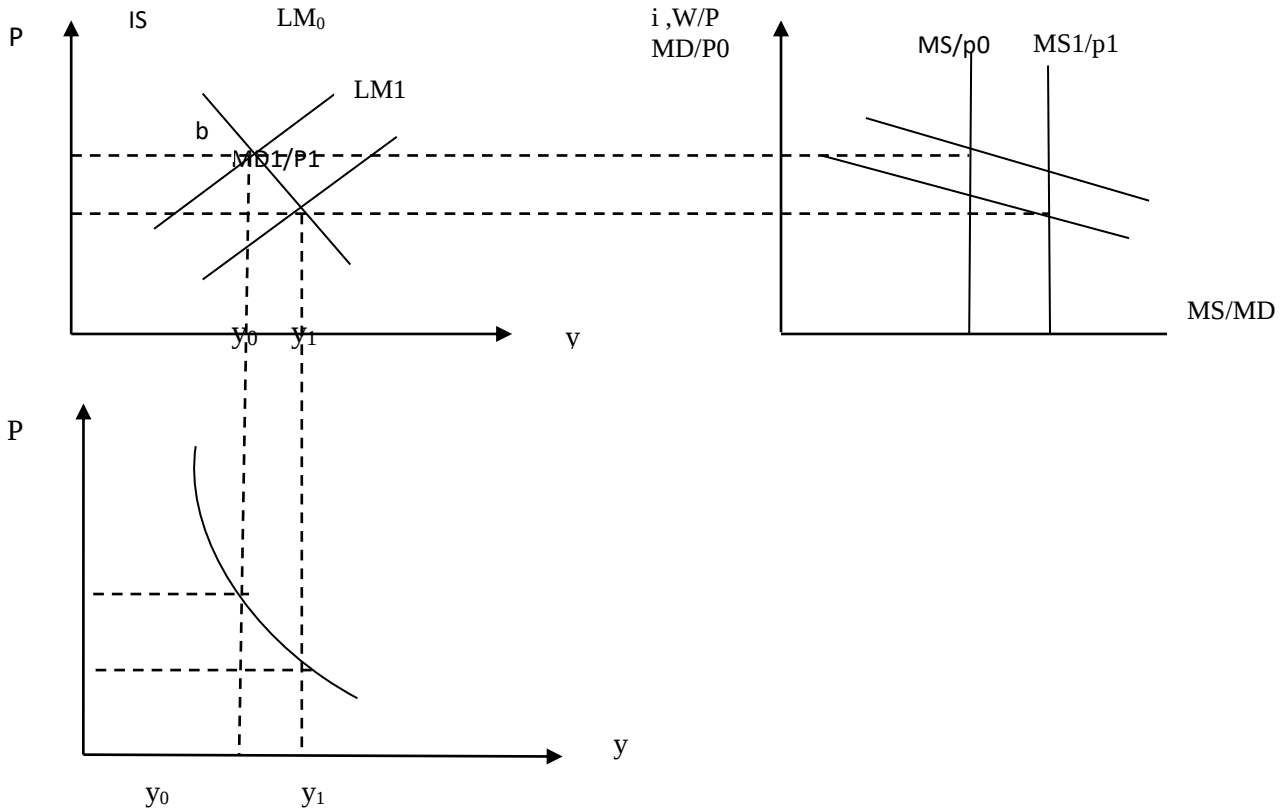
¹ نفس المرجع، ص ص 138-139.

4. اشتقاق منحنى الطلب الكلي:

يربط منحنى الطلب الكلي بين مستويات الدخل وكذا مستويات الأسعار استنادا إلى التوازنات الجزئية في سوقي السلع والخدمات (IS) وسوق النقد (LM).

كما هو موضح في الشكل التالي:¹

الشكل رقم 8: منحنى الطلب الكلي



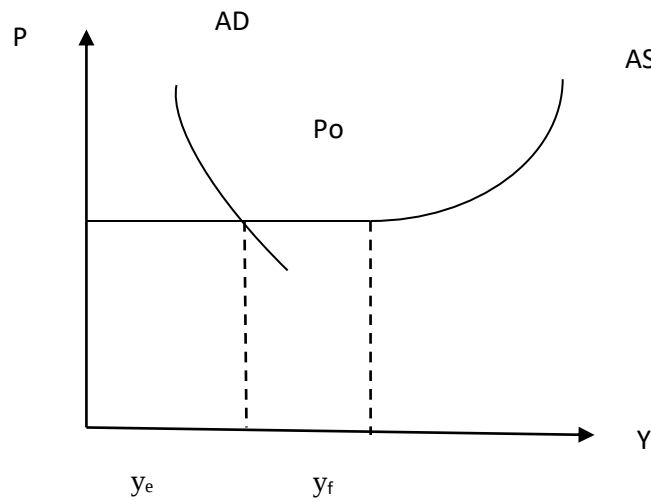
إن الانخفاض في مستويات الأسعار يؤدي إلى زيادات معدل النقود الحقيقية فترتفع القدرة الشرائية للنقد مما يدفع الاستثمارات إلى مستويات أعلى فينتج عنها زيادات مقابلة في الدخل، والعكس صحيح. ويعرف أثر انخفاض مستوى الأسعار على كل من النقد الحقيقي، أسعار الفائدة، الاستثمارات بأثر كينز، أنه بتقاطع منحنى العرض الكلي ومنحنى الطلب الكلي يتحدد لنا مستوى الأسعار وحجم الدخل المقابل له وكذا مستوى العمالة، وقد يتحقق التوازن دون مستوى التشغيل التام كما هو في الشكل أدناه، حيث يلاحظ بأن هناك عناصر عمل عاطلة بالمقدار $(y_f - y_e)$ وهو ما قال به كينز قد يتحقق التوازن دون مستوى التشغيل التام.

¹ رحمانى موسى، مرجع سابق، ص 140.

5. التوازن الكلي:

يتحقق التوازن الكلي بتقاطع منحنى العرض الكلي ومنحنى الطلب الكليو يتحدد لنا مستوى الأسعار وحجم الدخل المقابل له وكذا مستوى العمالة، وقد يتحقق التوازن دون مستوى التشغيل التام وهذا لعدة أسباب، كأن تكون القدرة الإنتاجية للهياكل الاقتصادية محدودة (العرض الكلي) أمام معدلات الطلب المرتفعة، أو كأن تكون الطاقات البشرية محدودة أمام القاعدة الاقتصادية الضخمة للاقتصاد (معدلات الأطفال والشيوخ في المجتمع تفوق معدلات القادرين على العمل)، لذلك نجد جزءا من الهياكل الاقتصادية غير مستغلة.

الشكل رقم 9: منحنى التوازن الكلي



المحور السادس: الدورات الاقتصادية

1. الإطار المفاهيمي للدورات الاقتصادية:

أ. مفهوم الدورة الاقتصادية:

- تعريف الدورة الاقتصادية:

لقد حاول بعض الاقتصاديون تعريف الدورة الاقتصادية على أنها "التقلبات الاقتصادية التي تحدث في النشاط الاقتصادي بصفة عامة، كما أن الدورة الاقتصادية تعبر عن التقلبات التي تطرأ على العمالة والنتائج الكلي والأسعار، أو عبارة عن تقلبات منتظمة بصورة دورية في مستوى النشاط الاقتصادي".¹ وتكون الدورات على شكل تقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي وخاصة في مستوى الإنتاج والتوظيف والمستوى العام للأسعار، والمفهوم الكلاسيكي لها يتمثل في تذبذبات (تدني وارتفاع) في مستوى النشاطات الاقتصادية حول الاتجاه العام.

و حسب آرثر بارن و ويسلي ميتشال فالدورة الاقتصادية عبارة عن تلك "التوسعات تليها تلك الإنكماشات التي تحدث انخفاض في وقت واحد تقريباً في العديد من القطاعات، تليها فترات الركود الاقتصادي، ثم انتعاش واسع النطاق الذي من شأنه توليد مرحلة من التوسع في الدورة القادمة".² فالدورة الاقتصادية تعني التقلبات الدورية التي تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي، منتقلة من حالة الانتعاش والرواج إلى حالة الانكماش ثم تعود مرة ثانية إلى الرواج والازدهار.³

- الفرق بين الدورة الاقتصادية والأزمة الاقتصادية:

يميز الاقتصاديون بين مفهومي الدورة Cycle كما عرفت سابقاً، وبين مفهوم الأزمة الاقتصادية Economic Crises والتي تعرف بأنها اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في دولة ما أو في عدة دول، وهي تطلق بصفة رئيسية على الاضطراب الناجم عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، فالأزمة قد تكون عنيفة أو بطيئة، وقد تكون محلية يقتصر أثرها على بلد أو دولة معينة، أو أن تكون عامة وشاملة لعدد من الدول أو العالم بمجمله مثل الأزمة الاقتصادية العالمية، أو الأزمة المالية التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا، وعليه فإن الأزمة تعبر عن الاختلال أو الاضطراب، في حين أن الدورة تعبر عن الانتظام الذي تخضع له الظواهر الطبيعية.⁴

¹ الطيب بولحية، مطبوعة بعنوان، التحليل الاقتصادي الكلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2015-2016، ص 104.

² دحمان بوعلي سمير، البشير عبد الكريم، نظريات الدورات الاقتصادية الحديثة وصراع السياسات الاقتصادية - دراسة نظرية تحليلية لتطور النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية وسياساتها، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 16، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017، ص 3-4.

³ رجاء خضير، عبود موسى الربيعي، التحليل الفكري للدورات الاقتصادية، ص 5، متاح على الرابط:

تاريخ الاطلاع عليه: 2023/05/03 على الساعة: 17:15:17: <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&Id=64359>

⁴ الطيب بولحية، مرجع سابق، ص 104.

- خصائص الدورات الاقتصادية:

يمكن إيجاز أهم خصائص الدورة الاقتصادية في النقاط التالية :

- المعاودة، أي أنها متجددة وتحدث مرات ومرات وبشكل دوري، وبالتالي لا يمكن التكلم عن شيء اسمه السير على مسار ثابت؛
- الانتشار بحيث يكون لها الأثر على الكثير من الأنشطة الاقتصادية المختلفة في نفس الوقت، ويتوقف ذلك على مرحلة الدورة وقوتها؛
- أنها ذات طبيعة عامة وشاملة، تمس كل القطاعات الاقتصادية؛
- تمر الدورة عادة بأربع مراحل أساسية، على الرغم من وجود من ينفي ذلك؛
- اختلاف نوع الدورات وبالتالي اختلاف في سعة الدورة ومدتها؛
- يمكن أن تتداخل دورتين معا، ونقصد احتواء دورات صغيرة في دورة كبيرة؛
- اختلاف مسببات الدورات وتعددتها؛¹
- أنها حركة تقلبات تصيب النشاط الاقتصادي فيصبح غير مستقرا إما متزايدا أو متناقصا؛
- أنها نتاج اختلال في التوازن بين الإنتاج والاستهلاك؛
- أنها ظاهرة تصيب أغلب القطاعات الاقتصادية؛
- أن شدتها تقاس بمعدل التغير في الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي وبمعدلات البطالة.²

- مؤشرات الدورات الاقتصادية:

هناك عدة مؤشرات اقتصادية مستخدمة في معرفة نوع الدورة ومرحلتها، وهناك من يقسمها إلى مؤشرات رئيسية وهي ممثلة بالمؤشرات الثلاث الأولى وأخرى فرعية (بقية المؤشرات)، ونختصر أهم هذه المؤشرات في النقاط التالية:³

- ✓ التغير الحاصل في الناتج المحلي الخام، والمقصود بذلك معدلات النمو الاقتصادي؛
- ✓ التغير الحاصل في معدلات البطالة والاستخدام؛
- ✓ التغير الحاصل في المستوى العام للأسعار؛
- ✓ اضطرابات مؤشرات الأسواق المالية؛
- ✓ التغيرات الكبيرة في ميزان المدفوعات ومعه الميزان التجاري؛

¹ دحمان بوعلي سمير، البشير عبد الكريم، مرجع سابق، ص4.

² عبد المومن محمد، أهمية الدورات الاقتصادية في بناء الفكر الاقتصادي، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة الدولية، المجلد 06، العدد 03، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3، 2017، ص 1135.

³ دحمان بوعلي سمير، البشير عبد الكريم، مرجع سابق، ص6.

- ✓ التغيرات المعتمدة في أسعار صرف العملة؛
- ✓ التغير في الإنتاج القطاعي؛
- ✓ التغير في مستوى الإنفاق الاستهلاكي الكلي؛
- ✓ التغير في مستوى الإنفاق الاستثماري الكلي.

ب. أسباب الدورات الاقتصادية:

يمكن القول أن الدورات الاقتصادية تحدث بفعل مجموعة من الأسباب أبرزها: ¹

- عوامل خارج النظام الاقتصادي:

تتمثل هذه العوامل فيما يلي:

- عدم استقرار النشاط الاقتصادي في الإنتاج أو التوزيع بسبب تعقد النظام الاقتصادي، وزيادة حالة عدم التأكد والمتمثلة في زيادة المخاطر المرافقة للاستثمار.
- عدم تناسق التطور الاقتصادي بين معظم القطاعات، فهذا التطور غير منتظم من حيث إحداثه للتقدم التكنولوجي في بعض الصناعات، وزيادة الإنتاج بمعدل أسرع من بقية الصناعات، التي قد ينخفض فيها النشاط إلى أدنى حد ممكن.
- عدم انتظام الطلب على السلع الرأسمالية، فلكونه مشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية التي تعتبر دالة في أذواق المستهلكين، وأن هذه الأذواق عرضة للتغيير المستمر نحو استهلاك سلعة أخرى، فبالتالي فإن تقلب الإنفاق على السلع الاستهلاكية يرافقه تقلب أوسع في الطلب على السلع الرأسمالية.
- حدوث اختلال في الإنتاج الزراعي، إما بسبب التغيرات في الظروف المناخية والجوية، أو بسبب البطء في استجابة العرض للتغيرات في الأسعار، والنتيجة حدوث فجوة بين الطلب والعرض من فترة إلى أخرى.
- الحروب والإضرابات والكوارث التي تنعكس سلباً على أسعار الذهب والنفط، أو تؤثر باتجاه زيادة الهجرات القروية.
- مدخلات الإنتاج الجديدة خاصة التي مصدرها الابتكار والاختراع، فمثلاً نجد أن سبب التضخم الركودي في السبعينات كان الصدمة النفطية، وأن رخاء التسعينات كان سببه التطور في قطاع التكنولوجيا والمعلومات.

- عوامل من داخل النظام الاقتصادي:

ومن أبرزها:

- تأثير فكرة المضاعف والمعدل وذلك من حيث نمو معدل الإنفاق الكلي، أو الطلب الكلي الذي يزيد من الناتج الحقيقي وهو ما يحفز الاستثمار الصافي، ويزيد معدل النمو حتى يصل إلى مستوى التشغيل الكامل

¹ الطيب بولحية، مرجع سابق، ص ص 105-106.

قبل أن ينخفض النمو الاقتصادي ويتأثر معه الإنفاق الاقتصادي الاستثماري وتراكم رأس المال، وعليه ينخفض كل من الناتج الحقيقي ومعدلات الأسعار، ويدخل الاقتصاد في حالة الركود.

- تأثير توقعات أرباب العمل بالنسبة للمستقبل، فإذا كانت توقعاتهم تصب في قصر مدة الكساد، فهنا يقررون تجديد أصولهم الرأسمالية بسبب انخفاض الأسعار، وهو ما يزيد من الاندفاع نحو الرواج، وهذا لن يستمر طويلاً وبالتالي يقل حجم الإنتاج حتى يتوقف نهائياً.

- تأثير العوامل النقدية، فالتوسع في استعمال الائتمان يزيد من أسعار الفائدة، وهنا يقل التداول النقدي ويعجز المنتجون عن تصريف سلعهم، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الأسعار إلى أدنى حد، فيزيد الطلب وتتفش الأسعار نسبياً، ويتسع نطاق الإنتاج ويقبل الأفراد على الاقتراض وتزداد عملية الخصم، وهكذا تبدأ الدورة من جديد بفعل إساءة استخدام الائتمان مرة أخرى.

- أسباب أخرى:

يرجع البعض سبب حصول الدورات الاقتصادية في النظام الرأسمالي لميزات خاصة في النظام نفسه تعود إلى:

✓ أنه اقتصاد سوق وأن غرض الإنتاج فيه هو إشباع حاجات غير محدودة، فالمنتج ليس لديه المعلومات الكافية عن حجم السوق أو الطلب الكلي، فيصبح هنالك اختلال في التوازن في السوق بين العرض الكلي والطلب الكلي.

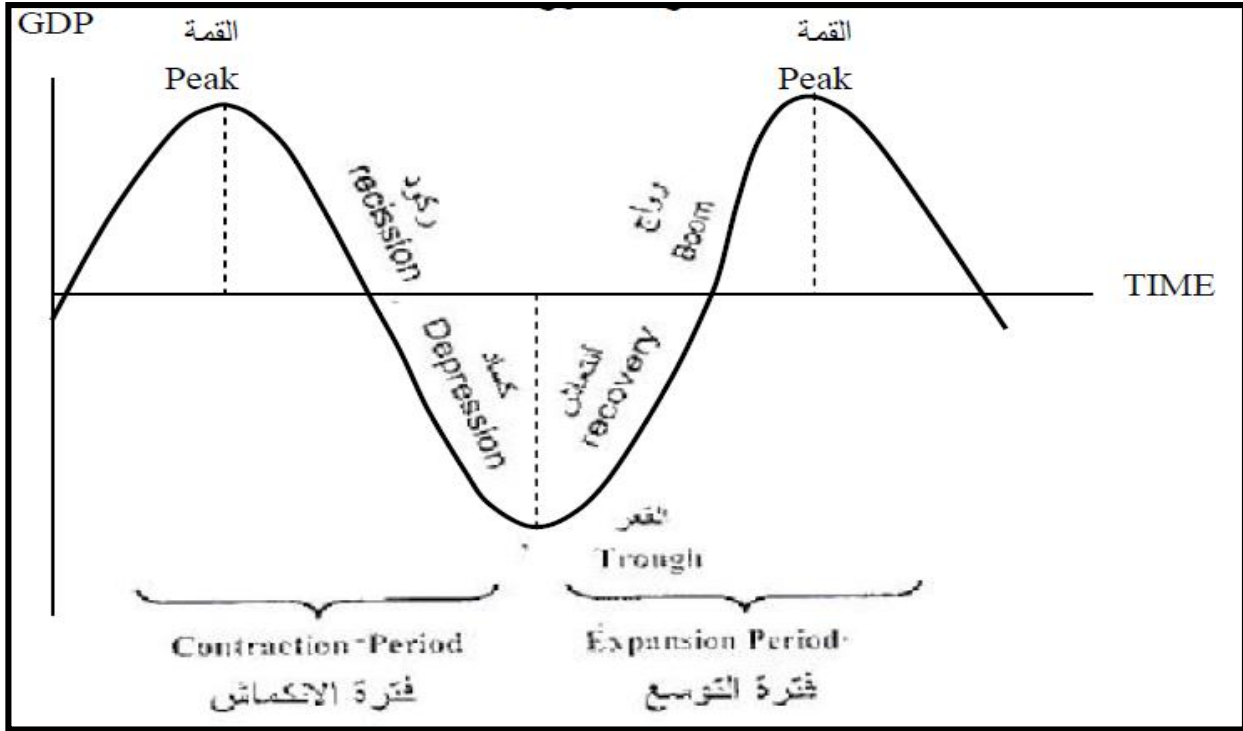
✓ أنه اقتصاد نقدي وائتماني له قدرة على توفير سيولة كاملة وزيادة في كمية المعروض النقدي مما تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة، وهو الأمر الذي يدفع المنظمين ورجال الأعمال إلى الاقتراض والتوسع في استثماراتهم، وقد يحصل العكس ولأسباب عدة فتخفيض المصارف قروضها إلى المستثمرين فينخفض حجم الإنفاق الاستثماري ويقل الطلب الكلي وتظهر البطالة، وبناء على ذلك فالإقتصاد الرأسمالي يمر بدورتين هما دورة الإنتاج والأخرى دورة غير عادية هي دورة الأعمال، وأن الغرض الأساسي للنظام الرأسمالي هو تحقيق الربح لذلك فإن الأسعار تأخذ دوراً كبيراً كمنظم للسوق والإنتاج، لذلك سوف يجري الإنتاج بغض النظر عن احتياجات السوق وبالتالي تواجه حركة الأعمال اختلال بطريقة تلقائية تتحول بموجبها دورة الإنتاج إلى دورة أعمال، ناتجة عن تناقض بين قدرتها الإنتاجية والاستخدام الكامل للموارد المتاحة مما ينعكس على التوازن الاقتصادي، وظهور تفاوت بين القدرة على الإنتاج من جهة وانخفاض في القدرة على تصريف المنتجات نتيجة لانخفاض القدرة الشرائية للمستهلك وسوء توزيع الدخل من جهة أخرى، عندئذ تبدأ الدورة بالكساد مصحوبة بمزيد من البطالة والتضخم وتجميد الأجور وانخفاض في معدلات الاستثمار، ولحل هذه المشكلة اندفع النظام الرأسمالي نحو التوسع وإخضاع العديد من الدول ذات الموارد

الاقتصادية لسيطرتها خاصة في آسيا وإفريقيا، وكان ذلك جزء من خطة تخفيف الركود والبطالة في هذا النظام.¹

ج. مراحل الدورات الاقتصادية:

يجمع الاقتصاديون عموماً، على أن الدورة الاقتصادية تمر بأربع مراحل رئيسية، مع ملاحظة أن هناك اختلافات بسيطة في بعض مسمياتها، والشكل الموالي يوضح هذه المراحل:

الشكل رقم 1: مراحل الدورة الاقتصادية



المصدر: رجاء خضير عبود موسى الربيعي، التحليل الفكري للدورات الاقتصادية، ص 7، متاح على الرابط:

تاريخ الاطلاع عليه: 2023/05/03 على <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=64359>

الساعة: 15:17.

- مرحلة الانتعاش Recovery :

تمثل المرحلة التي يميل فيها مستوى النشاط الاقتصادي إلى النمو ببطء وينخفض سعر الفائدة ويتضاءل المخزون السلعي وتتنزid الطلبات على المنتجات لتعويض ما استنفذ من هذا المخزون، مصحوبة بزيادة ملحوظة في الائتمان المصرفي، والنتيجة هي زيادة حجم التوظيف ببطء ويتم الوفاء بديون البنوك، إضافة إلى ذلك تتصف هذه المرحلة بارتفاع مستوى الإنتاج وانخفاض نسبي في مستوى البطالة وارتفاع ضئيل في الأسعار وتوسع في حركة الإقراض.²

¹ رجاء خضير عبود موسى الربيعي، مرجع سابق، ص 35.

² نفس المرجع، ص 8.

- مرحلة الرواج Boom :

هي الفترة الثانية من مرحلة التوسع وهي بيانها تقع عندما يتعدى مستوى التوسع الاقتصادي مستوى الاتجاه العام للنشاط الاقتصادي الحقيقي، وهذا معناه أن النشاط الاقتصادي قد استعاد قوته وأصبح النمو الاقتصادي المتسارع ميزة الدورة الاقتصادية ويمس بشكل واضح كل القطاعات الاقتصادية دون استثناء.¹ ويطلق عليها القمة، حيث تتميز بارتفاع مضطرد في الأسعار، ويزيد حجم الإنتاج الكلي بمعدل سريع، إضافة إلى حجم الدخل ومستوى التشغيل، وفي هذه المرحلة أيضا يتم استغلال كامل القدرات الإنتاجية المتاحة، ويصبح هناك انخفاض في حجم المعروض من العمال بسبب زيادة حجم الطلب عليه، كما يظهر هناك نقص واضح في بعض المواد الخام.²

- مرحلة الركود Recession :

وهي المرحلة التي تبدأ فيها الأسعار بالهبوط وينتشر الذعر التجاري وترتفع أسعار الفائدة وينخفض حجم الإنتاج والدخل، إضافة إلى ذلك انخفاض التسهيلات المصرفية وارتفاع نسبة الاحتياط القانوني وضعف التسويات والإيداعات المصرفية، وغالبا ما تنخفض مشتريات المستهلكين بحدّة في حين يتزايد مخزون قطاعات الأعمال من السلع الإنتاجية وهبوط الاستثمار وانخفاض الطلب على الأيدي العاملة يتبعها عمليات تسريح مؤقت للعمال وارتفاع البطالة، وكذلك تراجع الطلب على المواد الأولية وانهيار أسعارها مع انخفاض أرباح قطاعات الأعمال بحدّة ترافقها هبوط في أسعار الأسهم، وحيث أن الطلب على القروض ينخفض وفي مثل هذه الأوضاع فإن أسعار الفائدة بشكل عام سوف تنخفض أيضا.³

- مرحلة الكساد Depression:

وقد أطلق عليها الباحثون مصطلح القاع كونها تعبر عن الجزء الأسفل من النشاط الاقتصادي، الذي يصبح سيئا بدرجة كافية ففيها تنخفض الأسعار، وتنتشر البطالة، ويصبح هناك كساد في التجارة والنشاط الاقتصادي.

وتوضح الأدبيات أن كل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية، ترتبط بشكل عضوي مع المراحل الأخرى، ويعد الانتقال من الأزمة والركود إلى الانتعاش فالنهوض، حركة صاعدة ترتبط بتغير هيكل الإنتاج لمواجهة الأزمة من جهة، وبرود الفعل التي تبديها القوى الاقتصادية المختلفة من جهة ثانية. كما تبين الأدبيات أن الركود يمتد لفترة تصل إلى ستة أشهر بينما يمتد الكساد Depression لعدة سنوات، ومن المتوقع أن يتضمن تحولات أكثر من حالة الركود، وفيها قد يحدث انخفاض حاد في مشتريات

¹ عبد المومن محمد، مرجع سابق، ص 1141.

² الطيب بولحية، مرجع سابق، ص 106.

³ رجاء خضير، عبود موسى الربيعي، مرجع سابق، ص 9.

المستهلكين، ويتراكم مخزون قطاع الأعمال من السيارات والسلع المعمرة، ويهبط الناتج الحقيقي، وتتدهور الأرباح، وتنخفض الكفاءة الحدية لرأس المال، وينفض الطلب على العمل. وللتمييز بين الكساد والركود يمكن النظر إلى التغييرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ففي حالة الكساد قد ينخفض هذا الناتج بأكثر من 10 %، ويحدث الركود عندما ينخفض النشاط الاقتصادي بأقل من ذلك.¹

د. معالجة الدورات الاقتصادية:

يركز الاقتصاديون على مجموعتين رئيسيتين من الاستراتيجيات، التي يمكن استخدامها لمواجهة الدورات الاقتصادية، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي هما:

- الإستراتيجية النشطة:

تقوم هذه الإستراتيجية على تحولات جادة في السياسات النقدية والمالية، ففي فترات الركود يقوم البنك المركزي، باستخدام أدوات السياسة النقدية التقليدية لزيادة عرض النقود، وفي نفس الوقت تقوم السلطات المالية بزيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب من جهة أخرى، والعكس في فترات الرخاء التضخمي حيث تنسق هذه السياسات مع أدوات الاستقرار التلقائية، والتي تتغير بموجبها مستويات الإنفاق الحكومي ومعدلات الضرائب، بهدف استقرار مجمل الطلب بالقرب من مستوى الناتج عند مستوى التشغيل الكامل.

- الإستراتيجية غير النشطة:

تقوم هذه الإستراتيجية على قاعدة النمو النقدي الثابت لفريدمان، والتي تنص على أن زيادة عرض النقود بأقل من معدل نمو الناتج الحقيقي، يعني تقليص عرض النقود بالنسبة للناتج الحقيقي، وبالتالي فإن السياسة النقدية ستعمل على تفعيل التأثير المحدود خلال فترة الرخاء التضخمي. وبالمقابل فإن زيادة عرض النقود أكثر من معدل نمو الناتج الحقيقي، سيعمل على تعديل الاتجاه التصاعدي لمعدلات التضخم، وهكذا تقوم الإستراتيجية غير النشطة على أسلوب توقف ثم تحرك، وذلك بدلا من كبح صناع القرار للعرض النقدي بقوة بعد عدة مرات من التوسع، ومن ثم زيادة التضخم المتولد مما يدفع الاقتصاد إلى الركود.²

¹ الطيب بولحية، مرجع سابق، ص 106-107.

² توفيق تمار، محاضرات وأعمال موجهة في مقياس الاقتصاد الكلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017، ص 92.

2. أنواع الدورات الاقتصادية:

عقد في عام 1968 بلندن مؤتمر بعنوان: هل أصبحت الدورة الاقتصادية من الماضي؟ ولقد توصل المؤتمر إلى نتيجة مفادها أن الدورة الاقتصادية لا تزال قائمة، إلا أن هناك مؤشرا كافيا بأن معنى الانتظام الذي أعطى وصف الدورات لم يعد منتظما.¹

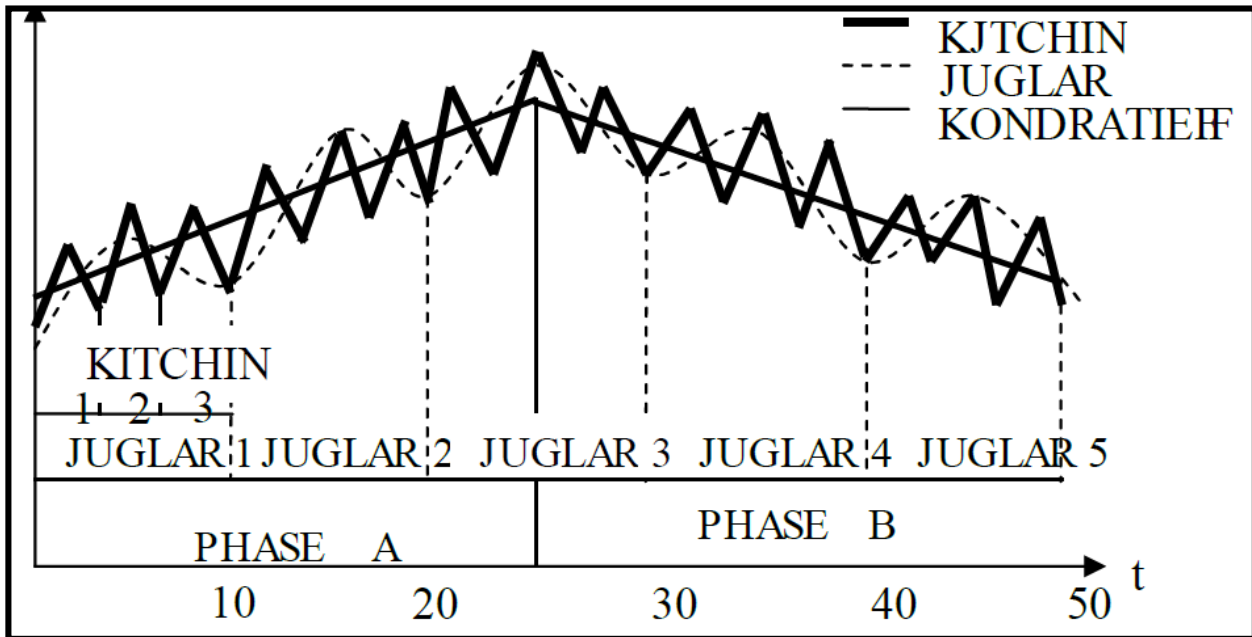
ولكن مع ذلك حاول الاقتصاديون من خلال الوقائع الاقتصادية التاريخية دراسة الفترات التي تمر بين دورة وأخرى، أين حاولوا قياس طول الموجة الدورية زمنيا، من أهم هذه الأنواع ما يلي:

- **الدورات الطويلة:** تعرف بدورة Kondratieff تتراوح مدتها بين 50 و 60 سنة.
 - **الدورات المتوسطة :** تعرف بدورة الاستثمار الثابت أو بدورة Jugular مدتها بين 7 و 11 سنة.
 - **الدورات القصيرة:** تعرف بدورة المخزون أو بدورة Kitchen مدتها في المتوسط 40 شهرا.²
- والشكل الموالي يمثل الدورات الاقتصادية :

¹ حاتم المع، الأزمة المالية العالمية للقرن الواحد والعشرين، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2011، ص7.

² دحمان بواعلي سمير، البشير عبد الكريم، مرجع سابق، ص 6.

الشكل رقم 2: أهم أنواع الدورات الاقتصادية



المصدر: دحمان بوعلي سمير، البشير عبد الكريم، نظريات الدورات الاقتصادية الحديثة وصراع السياسات الاقتصادية - دراسة نظرية تحليلية لتطور النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية وسياساتها، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 16، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017، ص 7.

استنتج Schumpeter بعد دراسته لمختلف أنواع الدورات الاقتصادية بأنها تتداخل فيما بينها، حيث خلال فترة الدورة الاقتصادية الطويلة تحدث تذبذبات أخرى في النشاط الاقتصادي، متزامنة هبوطاً ونزولاً ومنسجمة مع كل من التقلبات السنوية والدورات المتوسطة المدى ومع الدورات الطويلة المدى، حيث مراحلها تكون منتظمة بين هذه وتلك، مشيراً في الأخير إلى وجود تداخل في الدورات الاقتصادية بين كل من دورة Kondratieff ودورة Juglar ودورة Kitchin.

أي أن الدورة الكبيرة تتكون من دورات وسطية وهذه الأخيرة تتشكل من دورات أقل وهكذا، فالدورات الاقتصادية تتداخل فيما بينها وبالتالي تتعايش أنواع عديدة من الأزمات في آن واحد.¹ وفيما يلي شرح موجز لأهم أنواع الدورات الاقتصادية:

- دورة كيتشن (Kitchin Cycles): وتستمر لمدة قصيرة أربعين شهر وقد أكد كيتشن أن حصة الاختراعات التكنولوجية في الاستثمار تتناسب عكسياً مع حصة الإنتاج فيه، حيث أن الاستثمارات الجديدة سوف تخصص لزيادة الإنتاج أو لزيادة إدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة في خطتهم الإنتاجية.²

¹ عبد المومن محمد، مرجع سابق، ص 1151.

² رجاء خضير، عبود موسى الربيعي، مرجع سابق، ص ص 9-12.

وتوصل كتشن إلى أن التغير في المخزون هو المتسبب في الانتقال من حالة النمو إلى حالة الانكماش، حيث تسعى المؤسسات إلى التوسع في المخزون السلعي بزيادة مطردة لتلبية الطلب المتزايد، مما يدفعها إلى رفع طاقتها الإنتاجية باستمرار الأمر الذي يدخلها مرحلة تكوين مخزون سلعي، وعندما يكبر حجمه تخفض المؤسسات إنتاجها حتى يتم تصريف ذلك، فيدخل النشاط الاقتصادي عندها مرحلة الانكماش.¹

- **دورة جوغلر (Jugular Cycle):** وتسمى دورات الاستثمار الثابت (Fixed Investment)، تتراوح مدتها بين 9 و 10 سنوات وقد أرجع جوغلر الطلب على إنتاج السلع المعمرة إلى مجموعة من العوامل هي:

- أسعار الفائدة في السوق.
- أرباح المشروعات الاستثمارية.
- التوقعات الخاصة برجال الأعمال والمستثمرين.
- تكنولوجيا الإنتاج وتخزين السلع المعمرة.

إن هذه النظرية ترجع تغير الظرف الاقتصادي إلى تلك الزيادات القوية التي تحدث في حجم استثمارات المؤسسات خلال فترات التوسع بسبب انخفاض أسعار الفائدة، حيث يدخل الاقتصاد في حالة نمو مطرد نتيجة المبالغة في هذه الاستثمارات، مما يدفع بسعر الفائدة إلى الارتفاع من جديد للحد من ظاهرة التضخم، فيقلص حجم القروض ومنه الاستثمارات وبهذا يدخل الاقتصاد مرحلة التقلص.²

- **دورة كوندراتيف (Kondratieff Cycle):**

يتعرض الاقتصاد الرأسمالي لحدوث دورات اقتصادية تسمى دورات كوندراتيف نسبة إلى العالم الاقتصادي الروسي كوندراتيف، وهناك ثلاثة أنواع من الدورات الاقتصادية تتراوح أعراضها ما بين الكساد الاقتصادي والركود هي:

- دورة قصيرة الأجل ما بين عشرة إلى خمسة عشر عاما ومن أعراضها الركود الاقتصادي.
- دوره متوسطة الأجل وهي تتراوح ما بين 25 إلى 30 عاما وتسبب الركود الاقتصادي.
- دورة طويلة الأجل وتتراوح ما بين 60 و 70 عاما وتسبب في حدوث الكساد الاقتصادي، إذ أن الطلب الفعال لا يستطيع مجابهة العرض كما حدث إبان الكساد العالمي الكبير في عام (1929-1933) والذي أصاب المؤسسات الاقتصادية وأسواق المال العالمية سواء في أوروبا أو في الولايات المتحدة الأمريكية.³

¹ عبد المومن محمد، مرجع سابق، ص 1147.

² نفس المرجع، ص 1146.

³ رجاء خضير، عبود موسى الربيعي، مرجع سابق، ص ص 9-12.

ولكن ليس ثمة دليل على حدوث هذه الدورات في فترات منتظمة، خصوصا وأن هذه الدورات تكون وليدة أسباب قائمة بذاتها وليس من المحتم تكرار هذه الأسباب، وترجع أسباب هذه الدورات الطويلة إلى تطبيق الاختراعات التي تحدث تغيرا كبيرا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية مثل اكتشاف الآلات البخارية واختراع القاطرات الحديدية التجارية، واكتشاف البترول واختراع السيارات.¹

إن هذه الاختراعات كان لها الأثر الكبير على عملية الإنتاج فتزدها تنوعا وجودة ووفرة في آن واحد، وما أحدثته ثورة التكنولوجيا الجديدة في الإعلام والاتصال الحالية التي يشهدها العالم منذ سنة 1995 إلا خير مثال على ما قد تصاب به المجتمعات.

إن الاكتشافات العلمية التي تسببت في حدوث هذا النوع من الدورات والتي أحدثت ثورات كبيرة في أساليب الإنتاج هي تلك الاكتشافات التي مست المجالات التالية:

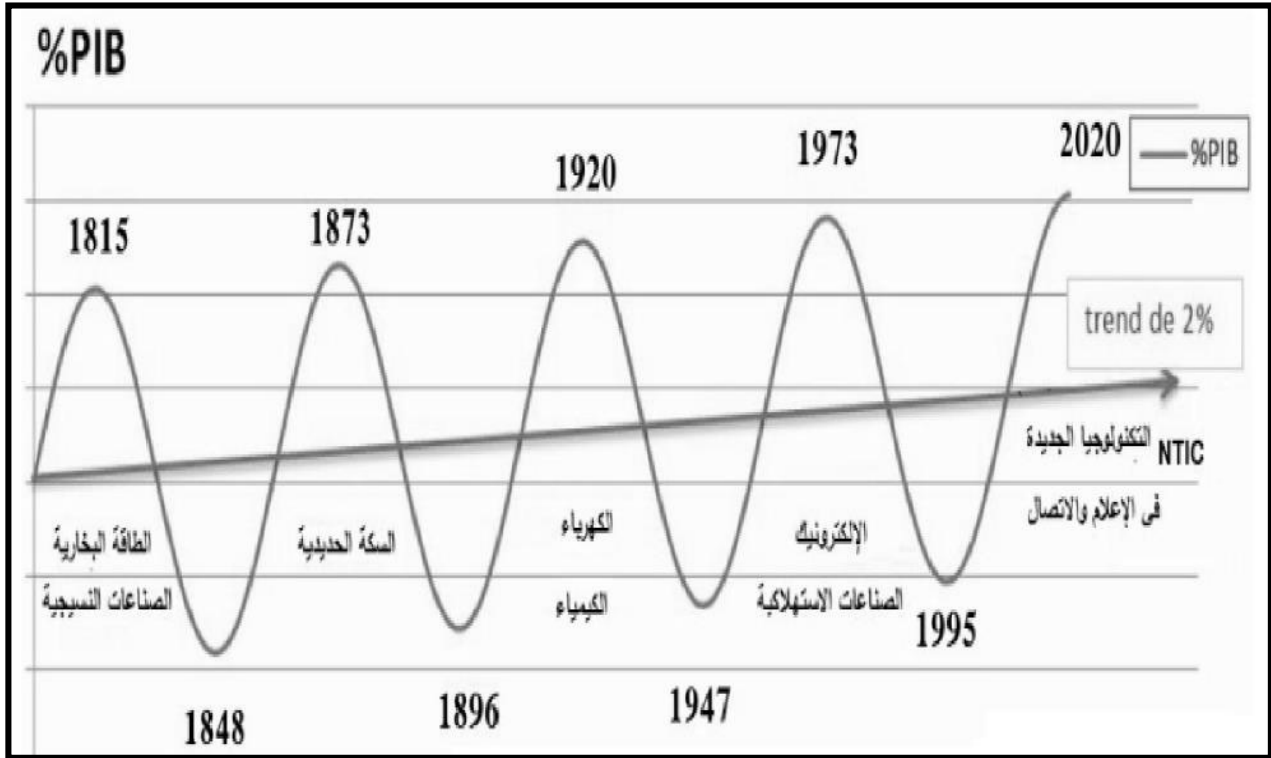
- **الدورة الأولى:** 1790-1848، اكتشاف الطاقة البخارية، تطور الصناعات النسيجية والسفن التجارية.
- **الدور الثانية:** 1848-1893، اكتشاف السكة الحديدية وتطور صناعة الحديد والصلب.
- **الدورة الثالثة:** 1893-1940، اكتشاف الطاقة الكهربائية، تطور الصناعات الكيميائية والبتروكيمياء وصناعة السيارات.
- **الدورة الرابعة:** 1940-1992، اكتشاف Transistor، الصناعات الالكترونية والغذائية وزيادة التسليح.
- **الدورة الحالية:** من سنة 1992 إلى غاية اليوم يعود لسبب اكتشاف وانتشار التكنولوجيا الجديدة في الاعلام والاتصال.²

والشكل الموالي بين دورات كوندرا تيف :

¹ حاتم المع، مرجع سابق، ص8.

² عبد المومن محمد، مرجع سابق، ص 1149.

الشكل رقم (3): دورات كوندراتيف (Kondratieff Cycle):



المصدر: عبد المومن محمد، أهمية الدورات الاقتصادية في بناء الفكر الاقتصادي، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة الدولية، المجلد 06، العدد 03، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3، 2017، ص 1150.

إن حدوث الطفرات التكنولوجية هو المتسبب الأكبر فيما يعرف بالدورات الاقتصادية الكبرى، حيث تاريخيا وكما يظهر الشكل أعلاه وجود ترابط كبير بين انتقال العملية الإنتاجية من أسلوب إنتاج إلى آخر بسبب الاختراعات العلمية والتكنولوجية من جهة، والتقلبات الاقتصادية الكبرى التي تصيب أغلب اقتصاديات دول العالم بنفس السمات توسعا وهبوطا من جهة أخرى.¹

3. النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية:

اختلف الاقتصاديون في تفسير الدورات الاقتصادية، وذلك تبعا للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية عبر الزمن، ومدى تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، وفي هذا الصدد نظريات متعددة من بينها ما يلي:

أ. الدورات الاقتصادية كظاهرة طبيعية:

عرفت الدورة الاقتصادية منذ القدم، حيث ما ورد في سورة سيدنا يوسف عليه السلام، إلا تعريف لها وتشخيص لسمات مراحلها وتحديد لمدتها، إذ قال الله سبحانه وتعالى في محكم كتابه الكريم: سورة يوسف، الآية 43-48.

¹ نفس المرجع، ص 1150.

﴿ وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِن كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ (43) ... يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ (46) قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ (47) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ (48) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْرِصُونَ ﴾

من خلال هذه الآيات يمكن الوقوف على أهم خصائص هذه الدورة والمتمثلة فيما يلي:

- ✓ **مراحل الدورة الطبيعية:** حسب الآيات فإن الدورة تقسم إلى مرحلتين أساسيتين تتبعان بسنة، حيث تتميز المرحلة الأولى (مرحلة التوسع الاقتصادي) بوفرة المنتج تليها مرحلة ثانية (مرحلة الانكماش الاقتصادي) تشتد فيها الأمور فتقل الخيرات، ثم سنة أخرى تعبر عن فترة انعطاف (مرحلة الانتعاش الاقتصادي وانطلاقه) تكون محملة بمسببات انطلاق دورة جديدة.
- ✓ **ديمومة وأزلية الدورة الطبيعية:** إن فكرة الدورات الاقتصادية فكرة وجدت مع النشاط الاقتصادي للمجتمع أنها ظاهرة دائمة حيث ورد آيات صريحة في القرآن الكريم، إلا دليل على وجودها ومنذ القدم وديمومتها في المستقبل، لذا جاءت هذه الآيات الكريمة لتذكير المجتمعات بأهمية الاحتياط للمستقبل.
- ✓ **طول مراحل الدورة الطبيعية وانتظامها:** الدورة تأخذ شكل توزيع طبيعي حيث طول فترة التوسع بقدر فترة الانكماش (سبع و سبع)، وهذا دليل على انتظام الدورة ثم تلي سنة ينتعش فيها الزرع بمعنى النشاط لتوفر مسببات ذلك، فعمر الدورة الاقتصادية خمسة عشر سنة وهي التي يمكن اعتبارها طول الدورة الطبيعية.
- ✓ **الاحتياط والادخار منطلق السياسة الاقتصادية:** من أجل التصدي للأثار الناجمة عن مختلف هذه الفترات لأنها دورة عادية، وذلك بالتصرف السليم فيجب التفكير في المستقبل بالادخار وعدم الإسراف خلال سنوات الوفرة، أي مرحلة بناء السياسة تنطلق مع فترة التوسع وليس أوقات الشدة.¹
- ب. **النظرية المناخية (نظرية البقع الشمسية):** بين الاقتصادي جيفرنز (jevons) في أواخر القرن التاسع عشر بأن الدورات الاقتصادية هي نتيجة للبقع الشمسية التي تسبب الدورات في المحاصيل الزراعية، والتي تسبب بدورها الدورات الاقتصادية.

¹ نفس المرجع، ص ص 1135-1136.

فقد ربط حركات الاقتصاد بمسار الأرض في النظام الشمسي، حيث هذا التأثير الكوني على الطقس يؤثر على المحاصيل الزراعية، وهذه الأخيرة تؤثر على الأداء الاقتصادي، فلقد لاحظ جيفرنز أن الحصاد الجيد يحدث عندما يكون عدد البقع الشمسية (العواصف النووية على الشمس) أقل ما يمكن، وأن زيادة عرض الغذاء الناجم عن ذلك يخفض من أسعاره، ويزيد الدخل الحقيقية والتوظيف، وبالتالي يزدهر الاقتصاد الوطني، ولكن يحدث العكس عندما يصل عدد البقع الشمسية إلى حده الأقصى.¹

ج. الدورات الاقتصادية سمة تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي:

تختلف نظرة المدارس للدورات الاقتصادية، فالمدرسة الماركسية مثلاً ترى في الأزمات الاقتصادية ومنه في الدورات الاقتصادية بأنها إحدى مميزات النظام الرأسمالي المبني على حرية العرض والطلب بهدف زيادة الربح وزيادة تراكم رأس المال، وبالتالي لا يمكن القضاء على الأزمات إلا بالقضاء على النظام الرأسمالي نفسه، إن هذا الطرح أخذت به تلك المدارس التي ترى بأن الأزمات الاقتصادية هي خاصية من خصائص النظام الرأسمالي وهذا اعتراف ضمني بوجودها وتردها، إلا أن البعض الآخر يذهب إلى اعتبارها مجرد بداية تكيف المجتمع وتحضير نشاطه الاقتصادي المرحلة جديدة من مراحل تطوره، وبالتالي تكون الدورات الاقتصادية آلية طبيعية كامنة في النظام الاقتصادي تعمل في اتجاه تقدم المجتمع وتطوره.²

فالدورات الاقتصادية ليست وليدة النظام الرأسمالي، كما ادعى ذلك الفكر الاشتراكي الذي يسعى إلى إلصاق ظهور وانتشار الأزمات إلى النظام الليبرالي فقط القائم على حرية الأسواق، وهذا لتبرير الطرح البديل لهذا الفكر القائم على إلغاء فكرة آليات الأسواق كمنطلق وتعويضها بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، فالدورة الاقتصادية ظاهرة ملازمة للنشاط الاقتصادي، حيث من خصائص عملية الإنتاج أنها عملية تتم على مراحل وبالتالي دورية النشاط الاقتصادي هي فكرة كامنة في مختلف مفاصل النظام الاقتصادي مهما كان.³

د. نظرية kuznets :

توصل kuznets سنة 1931 إلى استنتاج وجود ترابط بين التغيرات الديموغرافية والتعمير، خاصة منها العمالة المتنقلة التي لها علاقة بما يحدث من أنشطة في كل القطاعات المرتبطة بالإنشاءات الهيكلية والبناء، فالعوامل الديموغرافية كالهجرة وانتقال العمالة من المدينة إلى الريف للتقليل من الفوارق الاجتماعية تدفع بزيادة البناء والإنشاءات، فينطلق هذا القطاع جارا وراءه مختلف القطاعات الأخرى خاصة المنتجة للسلع المعمرة فينطلق معه النشاط الاقتصادي جملة في التوسع بوتيرة متزايدة مادامت هناك حركات

¹ حاتم المع، مرجع سابق، ص 10.

² عبد المومن محمد، مرجع سابق، ص 1159.

³ المرجع نفسه، ص 1136.

ديموغرافية، فقاطرة هذا النمو وتسارعه ترجع بالأساس إلى قطاع البناء لذا تحمل هذه الدورة اسم هذا القطاع دورة kuznets في البناء والإنشاءات وهذا معناه ضمناً أن انخفاض نشاط هذا القطاع أو توقفه سيؤدي إلى انكماش النشاط الاقتصادي وركوده في مرحلة، حيث التغير في الهياكل القاعدية والبناء يتسببان في حدوث حركات توسعية وانكماشية مدتها بين 15 و 20 سنة لذا تعتبر من الدورات متوسطة المدى.¹

هـ. نظرية شومبيتر (1833-1950):

يرجع سبب الدورات الاقتصادية إلى عوامل ديناميكية تتطور بالتطور العلمي والتكنولوجي، حيث أن النظام الاقتصادي ينمو ويتحرك في صورة تقلبات دورية ترجع أسبابها إلى عاملين هما:

- ظهور ابتكارات جديدة في مختلف مجالات الإنتاج، والتي تعتبر السبب الأساس لحدوث الدورات الاقتصادية في الاقتصاديات الصناعية الحديثة.
- توسع النشاط الائتماني لتمويل تلك الابتكارات، ولقد أكد بأن ازدهار وركود النشاط الاقتصادي مرتبط أساساً بالابتكارات، فيكون مصدراً للازدهار من خلال إدخال الاختراع إلى المؤسسات الإنتاجية بشكل تجهيزات أو فنون إنتاجية جديدة.²

و. نظرية كينز:

يرجع كينز أصل التقلب إلى الطلب الكلي الخاص، فالتقلبات تنشأ عن التقلبات في الإنفاق، سواء تعلق الأمر بالإنفاق الاستهلاكي أو بالإنفاق الاستثماري، لكن كما يرى كينز أن الإنفاق الاستهلاكي أكثر استقراراً، ومنه فإن تقلب الطلب الكلي الخاص سوف يكون ناتج عن التقلب في الإنفاق الاستثماري الخاص، ومنه فهذا الأخير هو الكفيل بتفسير الدورات الاقتصادية حسب، وبالتالي فإن معرفة محددات الطلب الاستثماري تسهل علينا معرفة موطن عدم الاستقرار.

وبالرجوع إلى النظرية العامة نجد أن كينز ينسب الاستثمار إلى عاملين مهمين هما الكفاية الحدية لرأس المال وأسعار الفائدة، ونجده يركز كثيراً على الأول، ويؤكد بأن الدورة الاقتصادية ما هي إلا دورة في الكفاية الحدية لرأس المال، ولكن هذا ليس معناه أن باقي العوامل لا تلعب دوراً في العملية، فالقصد من ذلك أن أصل الدورات الاقتصادية يرجع إلى التقلبات الكبيرة في الكفاية الحدية لرأس المال، وإلا فإن لكل من سعر الفائدة أو الإنفاق الاستهلاكي دور في العملية، ولكن ليس بنفس الأهمية التي تحظى بها الكفاية الحدية، وهذه الأخيرة تتوقف على التوقعات المستقبلية التي تتأرجح بين التفاؤل والتشاؤم، ومنها تبنى قرارات الاستثمار، وبالتالي نجد أن التوقعات تلعب دوراً هاماً في تحديد الكفاية الحدية لرأس المال، وإن كانت هنا التوقعات تختلف عن توقعات نظرية التوقعات الرشيدة لـ لوكاس، وبالتالي فالتوقعات بشأن الأرباح المستقبلية

¹ عبد المومن محمد، مرجع سابق، ص ص 1146-1147.

² رجاء خضير، عبود موسى الربيعي، مرجع سابق، ص 20.

هي التي تحدد الكفاية الحدية وهذه الأخيرة هي التي تحدد حجم الاستثمارات المطلوبة، وهنا نجد ثلاث حالات ممكنة، كفاية حدية موجبة تكون فيها التوقعات تفاؤلية بخصوص الأرباح المستقبلية إذا ما قورنت بأسعار الفائدة، وبالتالي تخلق بيئة مشجعة على الاستثمار، وهذا من شأنه أن يرفع حصة الاستثمارات بوتيرة سريعة عن طريق المضاعف، لكن سرعان ما يصل الاقتصاد إلى حد التخمة وترتفع المخزونات إلى حدودها القصوى، خصوصاً إذا لم تقابل هذه الزيادة زيادة بوتيرة أكبر أو بنفس الوتيرة على الأقل في الاستهلاك، وهذا من شأنه أن يقلب التوقعات من توقعات تفاؤلية إلى توقعات تشاؤمية، مما يؤدي بدوره إلى قلب الكفاية الحدية إلى كفاية صفرية أو سالبة، فتتخفص الاستثمارات ويدخل الاقتصاد في مرحلة انكماش وهكذا دواليك.

وبالتالي سيؤدي أي تقلب في الاستثمار لا يعادله تغير مقابل في الميل للاستهلاك إلى تقلب في التشغيل بلا شك، ونظراً لأن حجم الاستثمار عرضة لتأثيرات شديدة التعقيد، يرجح أن تكون كل التقلبات سواء في الاستثمار نفسه أو في الكفاية الحدية لرأس المال ذات طبيعة دورية.¹

ز. نظرية لوكاس:

اعتمد في تفسيره للدورات الاقتصادية على نظرية التوقعات الرشيدة، وتنطلق فكرة هذه النظرية من التوقعات المستقبلية للأعوان الاقتصادية وتأثيرها على تصرفاتهم ونشاطاتهم الاقتصادية، أين تحاول هذه النظرية شرح كيف تكون التوقعات لدى الأطراف المختلفة في الاقتصاد، حيث تتوقف درجة رشادة توقعات الأفراد على درجة توفر وإتاحة المعلومات لهم، فكلما كانت هناك معلومات وافرة ومتاحة لجميع الأعوان الاقتصادية كلما ساعدهم ذلك على اتخاذ قرارات صحيحة، وتعتمد النظرية على نموذج سوق العمل الكلاسيكي واختلاف في أن الأفراد لا يعرفون المستوى العام للأسعار، ولكنهم على علم بمستوى الأجر الاسمي، على عكس قطاع الأعمال الذي لديه كل المعطيات الاقتصادية، وبما أن مستوى العمالة يحددها قطاع الأعمال على أساس مستوى الأجر الحقيقي ($\frac{W}{P}$) وهي في علاقة عكسية مع مستوى العمالة، وحسب النظرية فإنه عند ارتفاع المستوى العام للأسعار فإن قطاع الأعمال يتجه لرفع حجم العمالة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج، وبالتالي نكون أمام مرحلة التوسع في الدورة الاقتصادية، والعكس في حالة انخفاض المستوى العام لأسعار فإن الأجر الحقيقي يرتفع مما يؤدي إلى تراجع حجم العمالة وبالتالي انكماش قطاع الأعمال نتيجة ارتفاع التكلفة للمنتجات، وهنا نكون أمام مرحلة الانكماش في الدورة الاقتصادية.²

¹ دحمان بوعلي سمير، البشير عبدالكريم، مرجع سابق، ص 11-12.

² كمال باصور، محمد هاني، فعالية السياسة المالية كآلية للحد من الدورات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2012، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، العدد 03، جانفي 2015، ص 69.

ح. بعض النظريات الأخرى المفسرة للدورات الاقتصادية:

حاول البعض تفسير الدورات الاقتصادية من خلال الأزمات الاقتصادية وربطها بظواهر اقتصادية بذاتها كنظرية الادخار، ونظرية مضاعف الاستثمار أو نظرية المعجل، والبعض الآخر ربطها بالعوامل النفسية كـ **John Stuart Mill** الذي يرى بأن بسببها قد يصاب جهاز الإنتاج بالاختلال فتخلق سلعا أكثر أو أقل مما يحتاجه السوق، وهذا الطرح الأخير أخذ به كذلك **Alfred Marshall**، أو تعود الأزمات إلى مجرد سوء تقدير وهو ما يذهب إليه التيار النقداوي وفي مقدمتهم **Milton Friedman** حيث يرون بأن سوء تقدير حجم وسائل الدفع المناسبة لحجم النشاط الاقتصادي الحقيقي من شأنه إحداث اختلالات تتسبب في أزمات نقدية سببها التضخم.¹

¹ عبد المومن محمد، مرجع سابق، ص 1159.

المحور السابع:

النمو الاقتصادي

- التضخم، البطالة -

1. ماهية النمو الاقتصادي:

أ. تعريف النمو الاقتصادي:

تعددت وتنوعت التعاريف المقدمة للنمو الاقتصادي وفيما يلي سنقوم بإبراز أهمها:
يعرف النمو الاقتصادي على أنه التوسع في الناتج الحقيقي أو في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي، وهو بالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج الوطني الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية.¹

كما يعرف أيضا على أنه تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة زمنية محددة، أي أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الوطني، بل لابد من حدوث زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو لابد أن يكون أكبر من معدل النمو السكاني، وأن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية، بل لابد أن تكون زيادة حقيقية بمعنى لابد من أخذ معدل التضخم بعين الاعتبار، أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل الزيادة للدخل (معدل النمو السكاني، التضخم)، ولابد أن تكون الزيادة المتحققة في الدخل الوطني مستمرة وعلى المدى الطويل، أي غير مؤقتة سرعان ما تتلاشى هذه الزيادة بزوال أسباب حدوثها.²

من خلال ما سبق يمكننا استنتاج تعريف للنمو الاقتصادي بأنه عبارة عن الزيادة في إجمالي الناتج الوطني الحقيقي، أو إجمالي الدخل الوطني الحقيقي، بما يحقق الزيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. أي يحسب كما يلي:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني - معدل النمو السكاني

ب. محددات النمو الاقتصادي:

تتمثل محددات النمو الاقتصادي في النقاط التالية:

- النمو السكاني:

يعتبر النمو السكاني أو الزيادة النهائية في قوة العمل عاملا موجبا تقليديا في حث النمو الاقتصادي، فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين، ومن ناحية أخرى زيادة السكان تعني زيادة في القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية، ومع ذلك هناك خلاف على ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أو سلبي على النمو الاقتصادي في دولة تعاني من فائض في عنصر

¹ ناجي حسين خليفة محمد، النمو الاقتصادي - النظرية والمفهوم، دار القاهرة للنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص 7.

² شادي جمال الغرابوي، أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين، 2015، ص 23.

العمل، حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على أتعاب وتوظيف العمالة الإضافية.¹

- تراكم رأس المال:

ينتج التراكم الرأسمالي عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار لكي يتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل والنواتج المستقبلي، فيضم رأس المال الموسع كلا من رأس المال المادي ورأس المال البشري، وهو عبارة عن سلع تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى وهي تعتبر أيضا كعنصر أساسي ومهم للنمو الاقتصادي، ويعتبر رأس المال كل مؤشر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات التقنية تحت شروط خاصة للظاهرة المشروحة فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة.²

- التقدم التكنولوجي:

يعتبر من المحددات الأساسية في تحسين وزيادة عملية النمو الاقتصادي، بحيث أنه يعبر عن درجة تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من أجل الرفع من مستويات الرفاهية للأفراد، حيث زيادة الابتكارات والاختراعات يؤدي إلى تطور اقتصادي، ليس فقط من ناحية الابتكارات بل يتعدى ذلك إلى زيادة تحسين استغلال الموارد واكتشاف موارد أخرى من خلال زيادة الدراسات الحديثة.³

- الموارد الطبيعية:

إن وفرة الموارد الطبيعية أمر ضروري ومهم للنمو الاقتصادي، خصوصا في المرحلة الأولية للنمو، إذا تم استغلالها بشكل مناسب، فأى بلد يعاني من نقص في الموارد الطبيعية، قد لا يكون في وضعية تمكنه من النمو والتطور بسرعة، ولكن بالرغم من أهمية الموارد الطبيعية إلا أنها لا تمثل شرطا كافيا لحدوث النمو الاقتصادي، فمثلا من بين أسباب تخلف الدول النامية هو وجود العديد من الموارد الطبيعية غير المستخدمة أي عاطلة عن العمل، أو تعاني من سوء الاستغلال وهذا راجع إلى نقص أو غياب التقدم التكنولوجي.⁴

¹ زقير عادل، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1998-2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 9.

² حداشي حكيم، أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر 1990-2010، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2013-2014، ص 56.

³ سمية شهناز، الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة - دراسة حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجيلالي لياس، سيدي بلعباس، 2016-2017، ص 32.

⁴ معط الله أمال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية لحالة الجزائر 1997-2012 -، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015، ص 120.

- انتشار التعليم:

من خلال التأكيد على دور التعليم كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي، كما أنه يجلب الانقلابات أو الثورات في الأفكار لتحقيق التقدم الاقتصادي، كما أن الاستقرار السياسي والإدارة القوية والفعالة ضروريان ومفيدان للنمو الاقتصادي الحديث، فكلما زاد الاستقرار السياسي في البلد، زادت درجة ثقة الأفراد في الدولة بالإضافة إلى المواقف أو السلوكيات الاجتماعية، القيم والمؤسسات الاجتماعية، والتي تتغير مع توسع وانتشار التعليم، إضافة إلى تحول أو انتقال الثقافات من مجتمع إلى آخر كلها تساهم في النمو الاقتصادي.¹ وتوجد العديد من المدارس الفكرية التي تعرضت للنمو الاقتصادي وحاولت تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي، والخروج من دائرة التخلف والركود الذي ميز الكثير منها، حيث تعتبر جوانب القصور في نظرية ما أساس ظهور نظرية أخرى.

2. النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي:

بالرغم من اختلاف وجهات نظر الكلاسيكيين المتعلقة بتحليل التقدم الاقتصادي، وتباين طرق التحليل تبعاً للمدة الزمنية التي ظهروا فيها والأوضاع التي ميزتها، إلا أن آراءهم تقاربت فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وطريقة تحقيقه، حيث أن نظرية التوزيع استحوذت على الجزء الأكبر من تحليلاتهم وعلاقتها بالنمو، مما جعلهم يبحثون عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل الوطني، معتمدين على التحليل الاقتصادي الجزئي، وتركزت النظرية الكلاسيكية على الأفكار التالية:²

- ✓ الإنتاج دالة لعدد من العوامل وهي الأرض، العمل، رأس المال والتقدم التكنولوجي، وكل تغير في الإنتاج يحدث بتغير أحد العوامل أو كلها، وأن الأراضي الزراعية العنصر الوحيد الثابت في النموذج الذي يحكمه قانون تناقص الغلة المرهون بثبات الفن الإنتاجي ورأس المال المستخدم؛
- ✓ تكوين رأس المال الذي يؤدي إلى التقدم التكنولوجي، كما أن التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان؛
- ✓ إن العلاقة السببية بين التراكم الرأسمالي وحجم السكان تؤدي إلى تناقص الغلة في الزراعة (ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية) وارتفاع حصة الأجور في الدخل الكلي مما يعوق ارتفاع حصة الأرباح فيؤدي ذلك إلى تباطؤ تكوين رأس المال، مما يدفع الرأسماليين بتجميد الأجور عند حد الكفاف؛

¹ المرجع السابق، ص 124.

² كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية - دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان - الجزائر، 2012-2013، ص ص 34-35.

- ✓ ثبات الفن الإنتاجي والمعرفة الفنية عبر الزمن، مما يجعله متغيرا لا يؤثر في عملية النمو، وهو بخلاف النظريات المعاصرة التي جعلته عاملا مؤثرا؛
- ✓ الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو، وهي تشمل تنظيم اجتماعي إداري وحكومة مستقرة، ومؤسسات تمويلية منظمة، ونظام شرعي قانوني، وأوضاع اجتماعية مناسبة، وضرورة توسيع حجم السوق مع عدم تدخل الدولة في نشاطاته.
- أ. النمو الاقتصادي عند آدم سميث:**

حسب آدم سميث يعتبر العمل وتقسيمه سببا لارتفاع الإنتاجية الذي هو مصدر ثروة الأمم، وهذا ما يخلفه التقسيم من مزايا، فهو يولد ممرات خارجية وتحسنا في مستوى التكنولوجيا الناتجة عن زيادة الابتكارات، التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ووقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية، وكل هذا يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية وما يترتب عليها من زيادة الأرباح وإدخالها، ثم إعادة استثمارها ليتراكم رأس المال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، عن طريق رفع مستوى الإنتاج فيرتفع معه مستوى الطلب الذي يقود إلى رفع مستويات المعيشة، وتوسع الأسواق واستخدام المعدات والآلات، التي ينتشر استغلالها بكثرة في النشاطات الصناعية، لتمييزها بارتفاع العوائد وتزايدها، على خلاف الزراعة والمناجم ذات العوائد الثابتة أو المنخفضة.¹

ب. النمو الاقتصادي عند دافيد ريكاردو:

يعتبر دافيد ريكاردو من أبرز مفكري المدرسة الكلاسيكية بعد آدم سميث، واهتمت أعماله وأفكاره على كل ما يتصل بالربح، الأجور والتجارة الخارجية وغيرها من الأفكار، أما فيما يخص آراءه حول النمو الاقتصادي فهو يعطي أهمية كبيرة للزراعة باعتبارها من أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في توفير الغذاء للسكان، إلى أنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة، ولم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك. وقسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاثة طبقات، الأولى ملاك الأراضي، الثانية العمال، والثالثة الطبقة الرأسمالية، التي اعتبرها الطبقة المنتجة وصاحبة الدور الأهم في النمو الاقتصادي.²

ويعتقد ريكاردو بأن الاقتصاد يبدأ باستخدام الأراضي الأكثر خصوبة، فإذا ارتفع الطلب احتاج المجتمع إلى كميات كبيرة من المنتجات الزراعية، مما يؤدي بالتوجه إلى الأراضي الأقل خصوبة التي تحتاج فعليا إلى حجم عمالة أكبر، وبذلك يزداد الطلب على العمال مما يؤدي إلى ارتفاع الأجور، كما يرتفع ريع الأراضي التي تصلح للزراعة، مما يؤدي ذلك إلى انخفاض أرباح طبقة الرأسماليين وانخفاض قيمة المدخرات

¹ المرجع السابق، ص 35.

² هشام عياد، أثر النمو الاقتصادي على الفقر في وجود اللامساواة الاقتصادية في الجزائر والدول النامية خلال الفترة (1970-2013)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017، ص ص 60-61.

لديهم، وبالتالي انخفاض التراكم الرأسمالي، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الذي يؤدي إلى انخفاض أكبر في نسبة الأرباح الرأسمالية على المدى الطويل، وبذلك يصل الاقتصاد إلى الركود، وهذا الركود يمكن تأجيله عن طريق تطبيق الوسائل الفنية والتكنولوجية، بحيث تؤجل مفعول قانون تناقص الغلة، حيث أن التكنولوجيا تؤدي إلى زيادة إنتاجية العامل وبالتالي تخفيض التكاليف ومن ثم انخفاض أسعار السلع الزراعية، وبالتالي لا يتأثر نصيب الأرباح في الناتج الكلي ومن ثم يستمر المجتمع بالنمو، وبحسب ريكاردو فإن النمو السكاني يتزايد بمعدل أكبر من معدل تراكم رأس المال وبالتالي سينتهي المجتمع إلى حالة ركود، والحل الوحيد هو تحديد عدد السكان.¹

د. النمو الاقتصادي عند روبرت مالتوس:

ارتبطت شهرة مالتوس بنظريته عن السكان، حيث يرى أن عدد السكان يتزايد وفق متتالية هندسية في حين أن الغذاء يتزايد وفق متتالية حسابية، وبالتالي فإن زيادة السكان لا يقابلها زيادة في الموارد مما يشكل عقبة في سبيل النمو، إلا إذا صاحب ذلك زيادة في الطلب على العمالة من أجل زيادة الإنتاج.

يتمثل النمو الاقتصادي عند "روبرت مالتوس" في الفرق بين أقصى ناتج وطني نهائي منتظر والناتج الوطني الفعلي وأن الاقتصاد يتكون من قطاعين رئيسيين هما الزراعة والصناعة، واعتبر أن الزراعة تخضع لقانون تناقص الغلة بسبب ضعف ارتباط التقدم الفني والتكنولوجي بها في حين أن الصناعة لا تخضع لقانون تناقص الغلة بسبب ارتباطها بالتقدم التكنولوجي. إن تحليل مالتوس للقطاع الزراعي يقوم على افتراض وجود حالة التشغيل التام في القطاع، وأن استخدام رأس المال قد وصل إلى أعلى حد له في ظل الفن الإنتاجي السائد، أي أن القطاع الزراعي لا يوفر فرصة واسعة وبالتالي فإن أساس عملية النمو والتقدم الاقتصادي يتمثل بالاستمرار في القطاع الصناعي، حيث توجد فرصة مربحة حيث يسمح باستخدام قدر متسع من رأس المال إضافة إلى استيعابه الزيادة في السكان، خاصة وأن الصناعة تمكن من ذلك من خلال ارتباط التقدم الفني بها.²

هـ. النمو الاقتصادي عند كارل ماركس:

يمثل "كارل ماركس" الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي تنبأ بانتهاء الرأسمالية وصعود الاشتراكية، حسب النموذج الماركسي للنمو الاقتصادي تميل الاقتصاديات الرأسمالية إلى النمو والازدهار مع زيادة تراكم رأس المال، ولكن في المقابل لا يمكن أن يستمر ذلك إلى الأبد، فانهياره هو أمر حتمي لا مفر

¹ شادي جمال الغريباوي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

² ناصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر، رسالة لماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص ص 35-36.

بسبب الأزمة التي ترافق حالة فائض الإنتاج والإضراب الاجتماعي، وفي نهاية الأمر فإن النظام الرأسمالي يتم استبداله بالنظام الاشتراكي.¹

وفقا للنظرية الماركسية، فإن عملية نمو الاقتصاد الرأسمالي تأخذ النظام إلى أعلى مستوى من الازدهار، ولكن في نفس الوقت فإنها تولد بعض القوى داخل النظام، والتي تؤدي إلى تدمير النظام ذاته ككل. وبالتالي حسب هذه النظرية تتضمن دراسة عملية النمو جانبين أساسيين هما: نمو الاقتصاديات الرأسمالية، انهيار الاقتصاديات الرأسمالية.²

و، النمو الاقتصادي عند شومبيتر:

يعتبر شومبيتر من أبرز المهتمين بحقل النمو الاقتصادي، حيث اعتبر اتجاه النمو غير مستمر، وإنما يصل بسرعة إلى حدوده بسبب وجود بيئة غير مناسبة للاستثمار الابتكاري، كما أن للعوامل التنظيمية والفنية دورا مهما في عملية النمو، حيث يؤدي خلق منتج جديد وإجراء التحسينات المستمرة عليه إلى التنمية، وبالتالي فالنمو الاقتصادي هو عملية تحدث مرة واحدة تبعا للظهور اختراعات وابتكارات جديدة تدخل في الميدان التجاري على شكل استثمارات جديدة تؤدي فجأة إلى زيادة ملموسة في الدخل الوطني.

تتضمن نظرية النمو حسب شومبيتر ثلاثة عناصر وهي: الابتكار، المنظم والائتمان المصرفي، وذلك لأن الاستثمار في الابتكار يمول عن طريق الجهاز المصرفي وليس من الادخار، ما يؤدي إلى زيادة عدد المنظمين، مما يرفع حصة الأرباح عن الأجور في الدخل، بسبب التغيرات الديناميكية الناتجة عن الابتكار الذي يولد الرغبة لدى المنظم ليحصل على أعلى الأرباح بتجديده المنتج والابتكارات، فيساهم في عملية النمو التي تحدث بسبب وجود نوعان من الاستثمارات، أحدهما محفز وتابع لحجم النشاط الاقتصادي ويتحدد بالربح والفائدة وحجم رأس المال القائم، وبالتالي فهو يتحدد على أساس الموازنة بين الإيراد الحدي لإنتاجية رأس المال والفائدة المفروضة للحصول عليه، وأما الآخر يحدث تلقائيا وهو المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي وإنما يحدده الابتكار والتجديد.³

¹ أمال معط الله، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015، ص ص 136-137.

² نفس المرجع، ص 137.

³ كبداني سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 38-39.

3. النظرية الكينزية في النمو الاقتصادي:

تركز هذه النظرية على دور كلا القطاعين العام والخاص في الاقتصاد، أي الاقتصاد المختلط حيث يختلف كينز مع السوق الحر (دون تدخل الدولة)، أي أنه مع تدخل الدولة في بعض المجالات لتعويض أي نقص يحدث في الطلب الفعال، ويمكن تلخيص النظرية الكينزية بالنقاط التالية:¹

✓ **الطلب الفعال:** هو المحرك الأساسي الذي يعتمد عليه كل من الدخل الوطني وحجم العمالة، والذي يكفل تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة ويتكون من:

- **الاستهلاك:** فإذا حدث ركود في الاستثمار فلا بد أن يرفع المجتمع من الميل الحدي للاستهلاك (MPC) لأن ذلك يشجع زيادة الإنتاج والعمالة، وبالتالي زيادة الدخل الوطني بنسبة أكبر من الزيادة في الاستهلاك وفقا لفعل المضاعف؛

- **الاستثمار:** حيث يعتمد الاستثمار على سعر الفائدة من جهة وعلى الكفاية الحدية لرأس المال من جهة أخرى، وتأثيرها على الاستثمار أكبر من تأثير سعر الفائدة، حيث أن انخفاض سعر الفائدة في جو مليء بعدم التأكد من فرص الربح في المستقبل يؤثر تأثيرا سلبيا على نفسية المستثمر الخاص بحيث يجعله يحجم عن الاستثمار. وقد نادي كينز بعدم مزاحمة الاستثمار الحكومي للاستثمار الخاص، ويكون دوره في تكميل ما ينقص من الاستثمار الخاص، ويسهم دور الحكومة في زيادة ثقة المستثمرين في القطاع الخاص، ولا يجب أن تدخل كمنافس لهذا القطاع بل تدخل كنشاط تعويضي ودافع لزيادة التناول لدى أفراد المجتمع في استثمار مدخراتهم.

✓ **سياسة التمويل بالعجز:** إن انخفاض معدل الدخل القومي مؤشرا لحالة النشاط الاقتصادي في المجتمع بسبب قصور المدخرات الخاصة عن تمويل الاستثمارات الجديدة، وهنا يبرز دور الحكومة في زيادة الإنفاق العام مما يسبب عجز بالموازنة والذي يتم تمويله عن طريق النظام المصرفي، وهذا يكون في حالة كان الاقتصاد الوطني دون مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، أما إذا اقترب الاقتصاد من هذا المستوى فيجب أن تكون الحكومة حريصة في استثماراتها حتى لا يقع الاقتصاد في حالة تضخم وفي هذه الحالة عليها أن تتبع أسلوب الإنفاق بأقل مما تحصل عليه من الضرائب؛

✓ **إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة:** ويبرر كينز سياسته هذه بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك للطبقات الفقيرة، وبالتالي زيادة دخل هذه الطبقات سيؤدي إلى زيادة حجم الاستهلاك الكلي في المجتمع، ومن ثم زيادة الطلب الفعال ومن ثم زيادة الادخارات، وبالتالي زيادة الاستثمار.

¹ شادي جمال الغرياي، مرجع سبق ذكره، ص ص 28-29.

للإشارة انتقد كينز الأسس التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية، وأهمها قانون ساي ومبدأ تحقيق التوازن الكامل في الاقتصاد الكلي عند مستوى العمالة الكاملة، وأكد بأن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل، حيث يتحدد مستوى الاستخدام من خلال الطلب الكلي.

4. النظرية الكلاسيكية الجديدة في النمو الاقتصادي:

بينما اعتمدت المدرسة الكلاسيكية على قانون "Say" لتحليل النمو الاقتصادي، فإن العديد من الاقتصاديين المكونين للمدرسة الجديدة أمثال "Jevons" و "Menger" و "Walras" و "Alfred Marshall" اهتموا عوضاً عن ذلك بالمنفعة الحدية في تحديد أثمان عوامل الإنتاج، حيث تتم عملية تكوين رأس المال من خلال إحلاله محل العمل وبمعزل عن نظرية السكان، اعتماداً على الادخار الذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة بعلاقة عكسية وبالإنتاجية الحدية لرأس المال، كما يلعب السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية دوراً مشجعاً في توسع الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي والذي يتضمن ثلاث أفكار:¹

- ✓ يتحدد معدل نمو الإنتاج في المدى الطويل بمعدل نمو قوة العمل وإنتاجيته والمحددة خارج النموذج، كما أن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار والاستثمار، فكل ارتفاع في هذا الأخير سيتم تعويضه إما بالمعدل الأعلى لنسبة رأس المال إلى الناتج K/Y ، أو بالمعدل المنخفض (الأدنى) لإنتاجية رأس المال V/K ، بفرضية تناقص عوائد رأس المال؛
- ✓ معدل نمو دخل الفرد يتغير إيجاباً مع معدل الاستثمار والادخار وسلباً مع معدل نمو السكان؛
- ✓ هناك علاقة سالبة لدى بلدان العالم بين V/K و K/Y بسبب تفضيلات الادخار (دالة الاستهلاك) والتكنولوجيا (دالة الإنتاج)، بحيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة منه، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تقارب معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة.

أ. نموذج هارود دومار للنمو الاقتصادي:

يعتبر نموذج هارود-دومار ديناميكية لتحليلات التوازن الكينزية (الستاتيكية)، ويستند هذا النموذج على تجزئة البلدان المتقدمة، ويبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان، وقد توصل النموذج إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دوراً رئيسياً في عملية النمو. وقد ركز النموذج على النظرية الديناميكية وعلى العلاقة بين الادخار والاستثمار والناتج. ويستند النموذج على عدد من الافتراضات أهمها:²

¹ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 68.

² محمد بلوافي، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي - حالة الجزائر (1970-2011)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، ص 197.

- توازن الاستخدام الكامل، والاقتصاد المغلق؛
- الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار؛
- افتراض ثبات كل من الميل الحدي للادخار، معدل رأس المال الناتج (K/L)، المستوى العام للأسعار، وأسعار الفائدة.

والافتراض الأساسي للنموذج أن الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال (K) المستثمر في الوحدة الإنتاجية، وأن معدل النمو في الناتج (Dy/y) يعتمد على الميل الحدي للادخار ورمزه (Dy/y) وكذلك معامل رأس المال/الناتج (K/L) وبافتراض تساوي الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار أي:¹

$$Dy/Dy = S/y = S$$

وفي حالة التوازن فإن الادخار يساوي الاستثمار أي: $S = I$

$$i = I/y \quad \text{وبذلك فإن:}$$

حيث (i) هي معدل الاستثمار، وأن الاستثمار (I) هو التغير الذي يحصل في مخزون رأس المال أي أن:

$$I = DK$$

والمعامل الحدي لرأس المال/الناتج يساوي (k) أي أن: $DK = K = 1/DK$

$$DK = 1/K \quad \text{ومن المعادلة الأخيرة نحصل على:}$$

$$DY/y = (I/Y)/K \quad \text{وبقسمة طرفي المعادلة على y نجد:}$$

وعليه فإن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار أو معدل الادخار مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال/الناتج. ويمكن صياغة المعادلة بشكل التالي:

$$g = S/K$$

حيث: g تمثل معدل النمو الناتج.

ب. نموذج روبرت سولو للنمو الاقتصادي:

يعتبر نموذج سولو النيوكلاسيكي للنمو إسهاما كبيرا في تطور النظرية النيوكلاسيكية في النمو، وهو الأمر الذي كان سببا أساسيا في حصول سولو على جائزة نوبل في الاقتصاد، إذ يقوم هذا النموذج على توسيع إطار نموذج هارود-دومار، يرتكز هذا النموذج على دالة إنتاج مشكلة من عاملي العمل ورأس المال. يستدعي الإنتاج إذن توليفة مشكلة من كميات حقيقية من رأس المال والعمل، تتمثل المتغيرات الداخلية في النموذج في كل من الإنتاج (Y)، رأس المال (K)، العمل (L) ومردودية العمل (A)، حيث بحوزة

¹ صياد شهبيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2013، ص ص 38-39.

الاقتصاد في كل لحظة حجم معين من العوامل الثلاثة المذكورة، وتدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج على الشكل التالي: 1

$$y(t)=f[k(t)+a(t)+l(t)]$$

انطلق نموذج سولو من جملة من الفرضيات نذكر منها: 2

– المنافسة في جميع الأسواق؛

– الاقتصاد المغلق؛

– دالة الإنتاج من نوع Cobb Douglas بحيث تكون غلة الحجم ثابتة إذ يمكن الإحلال بين عنصري الإنتاج العمل (L) ورأس المال (K)

$$y=f(k.l)=k^{\alpha}l^{1-\alpha}$$

5. نظرية كالدور في النمو الاقتصادي:

يعتبر نيكولاس كالدور Kaldor المجري الأصل، الأمريكي الجنسية من أبرز اقتصاديي كامبردج الذين انتقدوا فكر النيوكلاسيك والنقديين، وأدخلوا المفاهيم الريكاردية (نسبة لدافيد ريكاردو) في أفكارهم المتعلقة بالنمو والتوزيع، وقد انطلق كالدور من مقولة أساسية تقول بأن معدل النمو يتوقف على معدل التراكم ومعدل التراكم يتوقف على الادخار، وقد بنى من ذلك نموذجين هامين في النمو الاقتصادي.³

أ. النموذج الأول: انطلق كالدور في نموذج الأول من فرضية أساسية تقضي باعتبار أن النسبة (الادخار / الدخل) متغير أساسي ضمن المتغيرات المؤثرة على درجة النمو، وذلك على العكس من نموذج (هارود-دومار) الذي افترض ثبات تلك النسبة، كما استند كذلك إلى دالة الادخار التقليدية التي تقترض أن الادخار يساوي نسبة الفوائد إلى الدخل الوطني، على أن فرضيات نموذج الأخرى يمكن سردها على النحو التالي:⁴

– إن الدخل الوطني أو الناتج الوطني يتكون من الأجور والأرباح فقط؛

¹ محمد جبوري، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي- دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بابل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، ص 241.

² عبد الغفور دادن، تحليل تدفقات الاستثمار في الأوراق المالية ودورها في دعم النمو الاقتصادي- دراسة حالة السوق المالي للإمارات العربية المتحدة (دبي، أبو ظبي) والجزائر باستخدام نموذج متعدد العوامل (2001-2013)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016، ص ص 152-153.

³ الطيب بولحية، مرجع سابق، ص 98.

⁴ المرجع السابق، ص 99.

- إن الميل الحدي للاستهلاك لدى العمال أكبر من نظيره لدى المستثمرين، وبالتالي يكون الميل الحدي للادخار لدى العمال أصغر من نظيره لدى المستثمرين؛
- إن نسبة (الاستثمار / الناتج) متغير مستقل؛
- عدم وجود المنافسة الكاملة والاحتكار التام؛
- ضمان نسبة التشغيل الكامل في المجتمع. وقد توصل "كالدور" في نموذجيه إلى المعادلتين التاليتين:

$$(1) \quad (S_p - S_w) \frac{P}{Y} = S_w$$

$$(2) \quad P = \frac{1}{S_p - S_w} - Y \cdot \frac{S_w}{S_p - S_w}$$

حيث :

I: الاستثمار الكلي ، W: الأجور والمرتبات ، y: الدخل الوطني، P: الأرباح والفوائد. وعلى ذلك فإن الميل الحدي للادخار لكل من العاملين والمستثمرين يعتمد على نسبة الاستثمار الإجمالي، كما أن ثبات تلك النسبة يعتمد على مدى التغير في كل من S_p و S_w . أما افتراض التشغيل الكامل فيوضح أن الزيادة في مستوى الاستثمارات يزيد من الدخل الوطني، إلا أن ذلك سيؤدي إلى خفض مستوى الاستهلاك الحقيقي، والعكس صحيح حيث يؤدي هبوط مستوى الاستثمار إلى خفض مستوى الطلب ومستوى الأسعار، مما يقلل من نصيب الأرباح في الدخل الوطني، ويؤدي بالتالي إلى رفع مستوى الاستهلاك الحقيقي. وبافتراض وجود مرونة نسبية في الأسعار والأرباح فإن الاقتصاد يمكن أن يستقر على مستوى التشغيل الكامل.

أما درجة توازن النظام الاقتصادي فإنها تعتمد على (معامل الحساسية لتوزيع الدخل) والتي افترض كالدور أنها تعادل $\frac{1}{S_p - S_w}$ فإذا كان هناك فرق صغير بين الميلين الحديين S_p و S_w فإن ذلك يكون كبيراً، وبالتالي فإن تغيرات صغيرة تحدث في نسبة $\frac{I}{Y}$ (الاستثمار الناتج) تقود إلى تغيرات كبيرة في توزيع الدخل $\frac{P}{Y}$ والعكس صحيح في حالة ما يكون الميل الحدي للادخار المستقطع من الأجور يساوي صفر، فإن كمية الأرباح تساوي مجموع الاستثمارات واستهلاك المستثمرين معا أي أن $P = \frac{I}{S_p} \cdot I$ ، وإذا افترضنا أن كل من $\frac{Y}{P}$ و S_p ثابتت عبر الزمن فإن نصيب الأجور يكون ثابتاً أيضاً، وفي حالة ما يكون الميل الحدي للادخار من الأجور موجب ($S_w > 0$)، فإن الأرباح الإجمالية ستخفض بمقدار S_w الدالة على كمية مدخرات العاملين، وعندما تنخفض مدخرات العاملين فإن الأرباح الكلية ترتفع بكمية أكبر من حجم التغير في

الاستثمار، ومن الجدير بالملاحظة هنا أن الاستهلاك الرأسمالي الذي عبر عنه كالدور $\frac{I}{sp}$ بالقيمة ويعادل الميل الحدي للاستهلاك في التحليل الكينزي.¹

النموذج الثاني: وضع كالدور مجموعة من الافتراضات قبل الشروع في البناء النظري لنموذجه الثاني، حيث افترض تحقق العمالة الكاملة، مع ضعف مرونة العرض الكلي للسلع والخدمات. كما افترض اعتماد التقدم التكنولوجي على معدل تراكم رأس المال، وبالتالي فإنها تكون محصلة لكل من نمو رأس المال ونمو الإنتاجية، إضافة إلى فروض أخرى نقدمها على النحو التالي:²

- إن الدخل يتكون من كل من الأجور والأرباح، حيث تمثل الأجور دخل العمال ورواتب الموظفين؛
- يتكون الادخار من جزأين، واحد يستقطع من الأجور والآخر يستقطع من الأرباح؛
- الجزء الخاص بالأرباح من الدخل الكلي يعد دالة للاستثمار.
- يتم عن جمع المؤشرات الكلية في النموذج (الدخل، الأرباح، رأس المال، الادخار، الاستثمار بالأسعار الثابتة)؛
- دالة الاستثمار التي افترضها كالدور هي تلك الدالة التي تجعل من الاستثمار لأي جزء من دالة لتغير الناتج، وجزء من دالة لتغيير ربح رأس المال لنفس الفترة؛
- اختيار التقنية المناسبة يعتمد على تراكم رأس المال والتقدم الفني الحادث، وقد عالج "كالدور" نموذجه الثاني في حالة تغير العديد من الظروف المتعلقة بالاقتصاد والمجتمع، حيث قسم النموذج إلى مرحلتين عند ثبات السكان وفي حالة الزيادة السكانية.
- إن أهم الإضافات التي قام به كالدور في نموذجه الثاني تتمثل في أنه:
- لم يكتف ببحث أثر كل من الادخار وتراكم رأس المال على النمو، بل بحث أيضا في أثر التغير الحركي للتقدم التكنولوجي على ذلك النمو؛
- أضاف كالدور إلى تحليله تحليل مستقبل النمو وهو إضافة نوعية تحسب له ؛
- أدخل كالدور دالة التقدم التكنولوجي محل دالة الإنتاج الاعتيادية وأرجع النمو في دالة التقدم إلى نمو كل من الإنتاجية وتراكم رأس المال، بينما ترجعها دالة الإنتاج الاعتيادية إلى نمو كل من نصيب الفرد في الناتج ونصيبه في رأس المال.

¹ عبد الرزاق بن هاني، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن، 2014، ص 84.

² الطيب بولحية، مرجع سبق ذكره، ص 100.

6. التضخم:¹

أ. تعريف التضخم:

يعرف التضخم على أنه " الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات عبر الزمن "، ويعرف أيضا بأنه: " حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض".

وعليه يمكننا أن نستخلص التعريف التالي للتضخم " هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار للسلع والخدمات المتداولة داخل اقتصاد ما نتيجة سبب ما خلال فترة زمنية معينة ".

2.3.2 معايير تصنيف التضخم

توجد عدة تقسيمات أو تصنيفات للتضخم وفقا للعديد من المعايير لعل أهمها ما يلي:

• من حيث قدرة الدولة على التحكم في جهاز الأسعار:

- **التضخم المكبوت:** ويقصد به تدخل السلطات لتسيير حركة الأسعار متخذة في ذلك مجموعة من الإجراءات، تهدف إلى وضع حدود قصوى للأسعار من أجل الحد من تفشي التضخم، وهو ما يعرف بدعم الأسعار.

- **التضخم المكشوف (المفتوح):** عندما لا تحاول الحكومة منع ارتفاع الأسعار فإن التضخم يسمى تضخما حرا أو مفتوحا، ويحدث عندما ترتفع الأسعار دون توقف، أي عندما يتحرك جهاز الأسعار بشكل حر ليقوم بوظيفته.

• من حيث حدة الضغط التضخمي:

- **التضخم الزاحف:** وهو أخف أنواع التضخم، يحدث على شكل ارتفاع عالمي في الأسعار يمكن له أن يبعد الاقتصاد عن حالة الجمود وقد يكون خطرا إذا ما استمر الارتفاع في الأسعار لفترة طويلة، وتكون فيه الزيادة في الأسعار بمعدل لا يتعدى 3% سنويا.

- **التضخم العنيف:** ويعتبر أكثر حدة من التضخم الزاحف، وفي هذه الحالة تدخل حركة الزيادة في الأسعار في حلقة مفرغة، ويكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار بمعدلات تفوق 10% سنويا.

- **التضخم الجامح:** وهو التضخم الذي ترتفع فيه الأسعار بمعدلات عالية جدا، واستمرار هذا الوضع يؤدي إلى انهيار النظام النقدي وتنتهار معه قيمة الوحدة النقدية، وتكون فيه الزيادة في المستوى العام للأسعار بمعدلات تفوق 50% سنويا.

¹ مشري فريد، دوفي قرمية، عيساوي سهام، أثر الأدوات الكمية للسياسة النقدية على معدلات التضخم الشهرية في الجزائر خلال الفترة 2014-2017، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 1، جامعة خنشلة، جوان 2020، ص ص 18-19.

• من حيث مصدر التضخم:

- التضخم بفعل جذب الطلب (تضخم الطلب): ويحدث هذا التضخم نتيجة لزيادة كمية النقود في المجتمع مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق مع ثبات كمية السلع والخدمات المعروضة، الأمر الذي يؤدي إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار.
- التضخم بفعل جذب التكاليف (تضخم التكاليف): وينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة للزيادة في تكاليف الإنتاج والذي يرجع بدوره إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج أو زيادة الأجور، مما يؤدي في النهاية إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار.
- التضخم المستورد: ويتمثل في تأثير العوامل الخارجية على مستوى الأسعار المحلية، وكلما زاد تأثير العوامل الخارجية في تشكيل المستوى العام للأسعار محليا يكون تأثير التضخم المستورد كبيرا والعكس صحيح.

7. البطالة:

أ. تعريف البطالة:

ترتبط البطالة بوصف حالة المتعطلين عن العمل القادرين عليه ويبحثون عنه، إلا أنهم لا يجدونه،¹ وهي كذلك: كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر، ولكن دون جدوى.²

لقد عرفت منظمة العمل الدولية البطالة بأنها هي حالة الفرد القادر على العمل، ويرغب فيه ويبحث عن فرصة عمل المطلوبة وليس له مورد رزق.³

وحسب الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري مصطلح "بدون عمل" يقصد به "بطل" ويتمثل في الشخص الذي يستوي في آن واحد النقاط التالية:⁴

- أن يكون من سن العمل أي بين 16-64 سنة؛
- بدون عمل أثناء فترة التحقيق؛
- أن يكون قام بالبحث الجاد عن العمل؛
- أن يكون مستعد لأي عمل مأجور أو غير مأجور أثناء فترة الإسناد.

ب. قياس البطالة:

يعد معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية وتقييم فعاليتها ولا يمكن عالج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لها. عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية، كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع (الفئة النشطة) عند نقطة زمنية معينة وذلك باستخدام الصيغة التالية:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{الفئة النشطة}} \times 100$$

¹ بسام العمري وآخرون، إسقاطات على مؤشرات العمالة في سلطنة عمان، فعاليات ورشة عمل البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو إستراتيجية للحد من أثارها، الدوحة، 21-23 أكتوبر 2008، ص 07.

² المرسي كمال الدين عبد الغني، الحل الإسلامي لمشكلة البطالة، ط1، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 11.

³ محمد عبد الرحيم بن حمادي، الخصائص الاقتصادية وأزمة البطالة في موريتانيا مقارنة ببعض الدول العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، سوريا، العدد 47، 2009، ص 156.

⁴ جيلالي شريف، دراسة قياسية لمحددات البطالة عند خروحي الجامعات مع الكشف عن خاصية عدم التجانس غير المشاهد، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2006-2007، ص 38.

تتكون الفئة النشطة من الأفراد الذين هم في سن العمل القادرين والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون، إذ أن:¹

الفئة النشطة = العاملون + الناشطون

ويقصد بالعاملون كل من يشتغل عملاً بدوام كامل أو جزئي وحتى إن كان يعمل ساعة أو ساعتين باليوم مقابل أجر عند الغير أوفي مؤسسة.

أما العاطلون فهم الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه، ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم، أما بالنسبة للأفراد الذين يستبعدون من الفئة النشطة هم:

- الأفراد دون سن معينة: وهم الأفراد الذين دون سن العمل القانوني وهو 15-16 فما فوق؛

- الأفراد فوق سن معينة: وهي التقاعد أو المعاش، وهو 65 سنة فما فوق؛

- الأفراد من فئات معينة:

- الفئات غير القادرة على العمل لأسباب معينة مثل المرضى والعجزة وطلبة المدارس؛
- الأفراد الذين لا يطالبون المجتمع بوظائف رغم قدرتهم على العمل مثل ربات البيوت أو الأفراد الذين لا يبحثون عن العمل ولا يرغبون فيه؛
- الأفراد الذين يتوقفون عن البحث عن العمل بسبب حالة اليأس التي تصيبهم نتيجة عدم توفر فرص العمل المناسبة لهم.

ج. أنواع البطالة:

هناك أشكال عدة للبطالة وذلك بناء على أسبابها مما يتطلب إجراءات مختلفة لكل نوع، كما حدد الاقتصاديون ثلاثة أنواع رئيسية للبطالة وهي:²

- البطالة الدورية: تحدث البطالة الدورية نتيجة الدورات الاقتصادية المتذبذبة عبر الزمن ما بين فترات الازدهار والكساد، ففي مرحلة الكساد نجد أن الإنفاق على الاستثمار يقل ويقل مع حجم الإنتاج مما يؤدي إلى خفض العمالة وتسريحهم وارتفاع معدل البطالة، وتكون مرحلة الانتعاش والازدهار على النقيض تماماً

¹ رحيمي عيسى، قرقار عادل، العايب نصر الدين، ظاهرة البطالة- مفهومها، أسبابها وآثارها، مجلة إرتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة الشاذلي بن جديد -الطارف، العدد 0، 2018، ص ص 145-146.

² أحمد عادل كمال محمد أمبابي، علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي بالتطبيق على الاقتصاد المصري (2020 - 1995)، المركز الديمقراطي العربي، 2022، مقال منشور على الموقع التالي:

مما ذكرناه عن حالة الكساد حيث يرتفع الإنفاق الاستثماري، ويزيد الطلب على العمال وتنخفض معدلات البطالة.

- **البطالة الاحتكاكية:** ينطلق هذا النوع من البطالة بسبب عدم كمال سوق العمل ونقص المعلومات اللازم توافرها للعامل وصاحب العمل، بالإضافة إلى انتقال العمال بين المناطق والمهن المختلفة، ونجد أن كلما ارتفعت نفقة البحث عن العمل كلما قل هذا المعدل. وهناك مجموعة من الأفراد الذين هم في سن العمل ويبحثون عنه لأول مرة ويطلق على هذه الحالة الحراك الاجتماعي، ويتصف هذا النوع من البطالة بأنها قصيرة الأجل نسبياً.

- **البطالة الهيكلية:** تنتج البطالة الهيكلية بسبب التغيرات في الهيكل الاقتصادي الوطني واستحداث أساليب جديدة للإنتاج والتطور التكنولوجي، ونتيجة لنقص مهارات العمال التي لا تتناسب مع فرص العمل المتاحة فيتم الاستغناء عنهم وانخفاض الطلب عليهم بشكل كبير.

المحور الثامن:

منحنى فليبيس وقانون أوكن

تمهيد:

تعتبر البطالة من أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي تواجه الدول، نظرا لما تشكله من تحدي كبير لها خاصة في ظل سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية، ويعتبر موضوع البطالة والتضخم من بين المواضيع التي حظيت بالدراسة والاهتمام خاصة في البلدان المتطورة من قبل العديد من الباحثين والاقتصاديين حيث تعمقت الأبحاث فيهما منذ الستينيات وتعددت النظريات الاقتصادية التي فسرت هاتين الظاهرتين باختلاف وجهات النظر التي ركزت عليها آراؤهم، وقد شجعت الدراسة التي قام بها فيليبس إلى قيام دراسات عملية كثيرة حول العلاقة بين معدل التغير في الأجور النقدية، التضخم، ومعدل البطالة.

1. منحنى فيليبس في صورته الأصلية:

من أهم النتائج التي تمخضت عنها النظرية الكينزية، تركيز التحليل الاقتصادي والسياسات الاقتصادية على قضية البطالة والتوظيف،¹ فكان موضوع بحث الاقتصادي فيليبس في منحناه الشهير، حيث يعبر منحنى فيليبس عن العلاقة التبادلية العكسية بين البطالة والتضخم،² ويتناول أثر التقلبات في الدورة الاقتصادية وما يتبعه من تقلبات في مستوى الإنتاج الحقيقي ومستوى الاستخدام، واعتمدت أول دراسة قام بها فيليبس A.W Phillips³ على إحصائيات للمملكة المتحدة تبين العلاقة بين معدل التغير السنوي في الأجور النقدية والنسبة المئوية لمعدل البطالة السنوي للفترة 1957-1961،⁴ وظهر من هذه الدراسة أن العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأجور النقدية علاقة عكسية، ففي الفترات التي تتزايد فيها البطالة يكون العمال على استعداد لقبول أجور منخفضة في سبيل الحصول على وظيفة بدلا من البقاء في

¹ خالد واصف الوزاني وأحمد حسن الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، 2003، ص 85.

² محمد فوزي أبو السعود وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2003، ص 302.

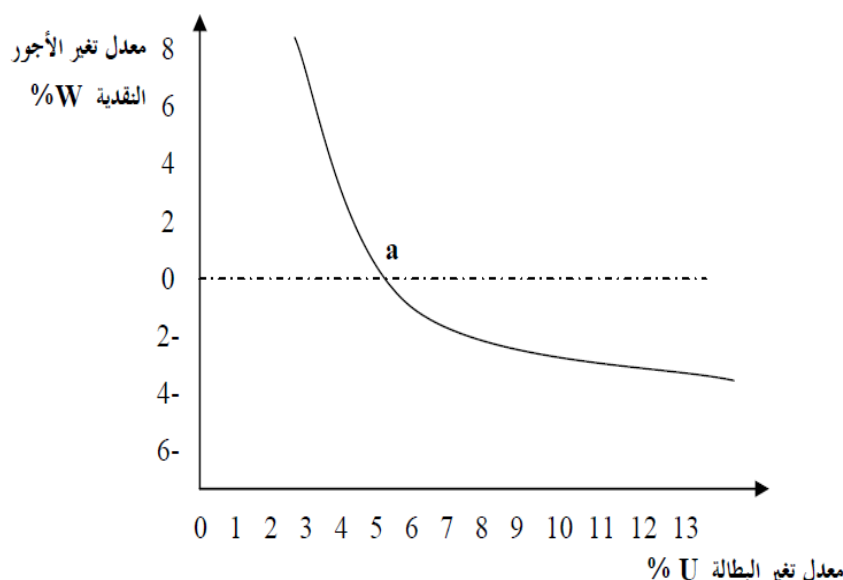
³ بالعودة إلى الدراسة التي قام بها الباحث الأسترالي A.W Phillips الأستاذ بمدرسة لندن للاقتصاد والمنشورة بمجلة Economica بعدد نوفمبر

1958 تحت عنوان: "The relation between unemployment and the rate of change of money wages in the U.K."

⁴ ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص 235.

حالة بطالة، وبالتالي تتناقص معدلات الزيادة في الأجور، وعلى العكس في الفترات التي تقل فيها البطالة تتزايد فيها قدرة العمال على المطالبة بزيادة الأجور بدرجة كبيرة،¹ وتم تمثيل هذه العلاقة بيانياً في شكل منحنى عرف باسم منحنى فيليبس Philips Curve.

الشكل رقم (1): منحنى فيليبس في صورته البسيطة



المصدر: رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة - تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، رقم 26، الكويت، 1998، ص 204.

يتضح من الشكل رقم (1) أن النقاط المختلفة الواقعة على المنحنى تمثل توليفات مختلفة من معدل البطالة ومعدل التضخم، تستطيع الحكومة أن تختار من بينها عند وضع سياساتها بشأن الاستقرار والتوظيف على مستوى الاقتصاد الوطني ككل.² فعند ارتفاع الطلب الكلي مثلاً فإن المنتج يعمل على زيادة حجم الإنتاج أي توظيف عناصر إنتاج أكثر (انخفاض معدل البطالة)، ومن ثم ترتفع أجور هؤلاء العمال مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج والتي تنعكس على ارتفاع تكاليف الإنتاج، ومن ثم ارتفاع أسعار السلع والخدمات (ارتفاع معدل التضخم)، أي أن العلاقة بين التضخم والبطالة علاقة عكسية. وعلى هذا الأساس

¹ نعمة الله نجيب إبراهيم، إسماعيل حسين إسماعيل، أسس الاقتصاد الكلي، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2006، ص 253.

² محمد فوزي أبو السعود وآخرون، مرجع سابق، ص 302.

تم التوصل إلى وجود دالة متناقصة بين المؤشرين وهو ما يعني " وجود علاقة تجريبية عكسية بين معدل ارتفاع الأجر الاسمي ومعدل البطالة".¹

فقد ساهمت أبحاث كل من ر. ليبسي R.Lipsey، بول سامويلسون P. Samuelson وسولو R.M-

Solow بتطوير هذه الفكرة، إذ أمكن التوصل إلى وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة وهو ما يفسره منحنى فيليبس، حيث أن ثمن خفض معدل البطالة هو قبول معدل أعلى للتضخم. وعلى هذا الأساس أصبحت معظم البرامج الاقتصادية للدول الصناعية تختار النقطة التي تفضلها على منحنى فيليبس وما تشير إليه من معدل معين للبطالة ومعدل معين للتضخم، وتقوم بعد ذلك باختيار السياسة النقدية والمالية التي تحدد الطلب الذي يضمن تحقيق هذين المعدلين المرغوب فيهما.

2. منحنى فيليبس ومشكلة الركود التضخمي:

لقد سادت معظم الدول الصناعية في السبعينات وبداية الثمانينات ظاهرة جديدة عرفت في الأدب الاقتصادي بحالة الركود التضخمي Stagflation، هذه الظاهرة كما يوجي الاصطلاح المستخدم تجمع بين الركود والتضخم،² ففي بداية السبعينات وجد أن معدلات البطالة والتضخم تتزايدان معا، أي ما كان مفترضا من أن العلاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة لم يعد موجودا وأصبحت العلاقة طردية بين معدل البطالة ومعدل التضخم،³ الأمر الذي شد انتباه الاقتصاديين ودعا إلى مزيد من البحث عن الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي يتعين اتخاذها حيال هذه المشكلة،⁴ وظهر العديد من التفسيرات لهذه الظاهرة من أهم هذه الأسباب أن ارتفاع أسعار المواد الأولية وعلى رأسها البترول بعد حرب 1973 أدى إلى ارتفاع تكاليف إنتاج السلع والخدمات في الدول المتقدمة، مما أدى إلى نقص العرض الكلي من السلع والخدمات

¹ دانيال أرنلد، ترجمة الأمير شمس الدين، تحليل الأزمات الاقتصادية للامس واليوم، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1992، ص 225.

² محمد فوزي أبو السعود وآخرون، مرجع سابق، ص 304.

³ نعمة الله نجيب إبراهيم وإسماعيل حسين إسماعيل، مرجع سابق، ص 254.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 336.

وبالتالي زيادة البطالة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لارتفاع المستوى العام للأسعار مما يعني زيادة التضخم، كما ظهر تفسير آخر مؤداه أن العلاقة العكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة علاقة مؤقتة وليست ثابتة، ففي الأجل الطويل لا يمكن التأكيد على أن التضخم سوف يؤدي إلى حدوث انخفاض دائم في معدل البطالة.¹

3. قانون أوكن:

يمكن تعريف قانون أوكن على أنه عبارة عن علاقة تجريبية بين التغير في حجم الناتج الحقيقي والتغير في معدل البطالة الفعلي خلال مادة زمنية معينة، أو أنه عبارة عن علاقة تجريبية بين فجوة الناتج (الفجوة بين حجم الناتج الفعلي وحجم الناتج المحتمل) وفجوة البطالة (الفجوة بين معدل البطالة الفعلي والمعدل الطبيعي للبطالة).

يستند قانون أوكن إلى الفرضية التجريبية التالية: يعمل التباطؤ في النمو الاقتصادي على تغيير معدل البطالة باتجاه الزيادة بينما، لا يؤدي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى تغيير معدل البطالة باتجاه الانخفاض والعكس صحيح)، إن فرضية قانون أوكن تعبر عن علاقة إحصائية وإن كانت ليس تامة (exact) ولا تعبر عن نظرية اقتصادية أو تعبر عن تركيبة الهيكل الاقتصادي.

وتسم العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في هذا القانون بكونها: سالبة، تبادلية، مستقرة، وتحصل في الأجل القصير فقط، ويقوم قانون أوكن على مجموعة من الافتراضات التالية:²

- الاستخدام الكامل بنسبة 4 % ويعني ذلك أن الموارد الاقتصادية مستلمة بنسبة 96%.

¹ نعمة الله نجيب إبراهيم وإسماعيل حسين إسماعيل، مرجع سابق، ص 253.

² طالب هاشم جبار، نعين صباح جراح، تقدير قانون أوكن في الاقتصاد الأمريكي (1995-2014)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 12 ، العدد 48 جامعة البصرة ، ص ص 61-62.

- تتألف قوة العمل من العمال الذين لديهم وظائف وكذلك العمال العاطلون عن العمل والذين يبحثون عن عمل ولا تتوفر لديهم الفرصة.

- أن المعرفة التكنولوجية، رصيد رأسمال، الموارد الطبيعية والمهارات والتعليم يفترضها جميعا متوفرة.

- أن حجم الناتج يفقد ما نسبته 3 % أو أكثر في أواخر فترات التوسع والركود الاقتصادي.

- يستند قانون أوكن إلى دالة الإنتاج التقليدية التي تفرض أن حجم الناتج الكلي يعتمد على كمية

العمل المستخدمة في عملية الإنتاج مع رصيد معين من رأس المال وثبات مستوى التقدم

التكنولوجي وبالتالي توجد هناك علاقة موجبة بين حجم الناتج والاستخدام أو التشغيل، حيث أن

إجمالي الاستخدام (الاستخدام الكلي) يساوي قوة العمل مطروحا منها معدل البطالة، وبالتالي توجد

علاقة سالبة بين حجم الناتج ومعدل البطالة تحت افتراض ثبات قوة العمل.

إن الفرضية الأخيرة تبين وجود علاقة موجبة بين الاستخدام والناتج أو علاقة سالبة بين البطالة

والناتج، وهذه علاقة بينهما ليست سالبة فقط وكذلك تبادلية حيث أن تغير حجم الناتج باتجاه الزيادة (النمو

الاقتصادي الموجب) يعمل على تناقص معدل البطالة الفعلي وبالتالي يؤدي إلى زيادة مستوى

التشغيل، ويعود السبب في تغير معدل البطالة باتجاه الزيادة عند حدوث تغير حجم الناتج المحلي الإجمالي

باتجاه التناقص إلى حالة الركود التي تضرب الاقتصاد وبالتالي تعمل على تناقص حجم الناتج المحلي

الإجمالي وكذلك تؤدي إلى تسريح عدد من العاملين من وظائفهم بينما في حالة الراج الاقتصادي وبعد

خروج الاقتصاد من حالة الركود فإن حجم الناتج يتزايد ومن ثم يزداد الطلب على الأيدي العاملة العاطلة عن

العمل وبالتالي ينخفض معدل البطالة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

1. المرسي كمال الدين عبد الغني، الحل الإسلامي لمشكلة البطالة، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، 2004.
2. ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
3. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
4. سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي - الكتاب الأول المفاهيم والنظريات الأساسية، مجلس النشر، جامعة الكويت، القاهرة، 1994.
5. صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
6. عبد الرزاق بن هاني، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
7. محمد الشريف الحسان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
8. ناجي حسين خليفة محمد، النمو الاقتصادي - النظرية والمفهوم، دار القاهرة للنشر والتوزيع، مصر، 2001.
9. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.

ثانياً: أطروحات

1. بوري محي الدين، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر ما بين 2000-2010، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي لياس، سيدي بلعباس، 2018.
2. زقير عادل، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1998-2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.
3. سمية شهيناز، الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة - دراسة حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجيلالي لياس، سيدي بلعباس، 2016-2017.
4. كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية - دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان - الجزائر، 2012-2013.

5. هشام عياد، أثر النمو الاقتصادي على الفقر في وجود اللامساواة الاقتصادية في الجزائر والدول النامية خلال الفترة (1970-2013)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017.
6. عبد الغفور دادن، تحليل تدفقات الاستثمار في الأوراق المالية ودورها في دعم النمو الاقتصادي - دراسة حالة السوق المالي للإمارات العربية المتحدة (دبي، أبو ظبي) والجزائر باستخدام نموذج متعدد العوامل (2001-2013)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016.
7. محمد بلوافي، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي - حالة الجزائر (1970-2011)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013.
8. محمد جبوري، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي - دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013.
9. جيلالي شريف، دراسة قياسية لمحددات البطالة عند خريجي الجامعات مع الكشف عن خاصية عدم التجانس غير المشاهد، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2006-2007.
10. حداشي حكيم، أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر 1990-2010، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2013-2014.
11. معط الله أمال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية لحالة الجزائر 1997-2012، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015.
12. ناصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2014.
13. أمال معط الله، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015.
14. حاتم المع، الأزمة المالية العالمية للقرن الواحد والعشرين، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2011.
15. شادي جمال الغرباوي، أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة - فلسطين، 2015.
16. صياد شهباز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2013.

ثالثا: مجلات علمية

1. كمال باصور، محمد هاني، فعالية السياسة المالية كآلية للحد من الدورات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2012، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، العدد 03، جانفي 2015.
2. محمد عبد الرحيم بن حمادي، الخصائص الاقتصادية وأزمة البطالة في موريتانيا مقارنة ببعض الدول العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، سوريا، العدد 47، 2009.
3. دحمان بواعلي سمير، البشير عبد الكريم، نظريات الدورات الاقتصادية الحديثة وصراع السياسات الاقتصادية- دراسة نظرية تحليلية لتطور النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية وسياساتها، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 16، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017.
4. عبد المومن محمد، أهمية الدورات الاقتصادية في بناء الفكر الاقتصادي، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة الدولية، المجلد 06، العدد 03، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3، 2017.
5. مشري فريد، دوفي قرمية، عيساوي سهام، أثر الأدوات الكمية للسياسة النقدية على معدلات التضخم الشهرية في الجزائر خلال الفترة 2014-2017، مجلة الأصل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 1، جامعة خنشلة، جوان 2020.
6. رحيمي عيسى، قرقار عادل، العايب نصر الدين، ظاهرة البطالة- مفهومها، أسبابها وآثارها، مجلة إرتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، العدد 0، 2018.

رابعا: ملتقيات

1. بسام العمري وآخرون، إسقاطات على مؤشرات العمالة في سلطنة عمان، فعاليات ورشة عمل البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو إستراتيجية للحد من أثارها، الدوحة، 21-23 أكتوبر 2008.

خامسا: مطبوعات بيداغوجية

1. محمد عبد المؤمن، مطبوعة بعنوان، التحليل الاقتصادي الكلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2007.
2. الطيب بولحية، مطبوعة بعنوان، التحليل الاقتصادي الكلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2015-2016.
3. محمد الخطيب نمر، مطبوعة بعنوان، التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009.
4. توفيق تمار، مطبوعة بعنوان، محاضرات وأعمال موجهة في مقياس الاقتصاد الكلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017.

قائمة المراجع

5. رحمانى موسى، مطبوعة بعنوان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، مقدمة لطلبة السنة الثانية علوم تسيير، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 1998-1999.

6. رحمانى موسى، محاضرات في الاقتصاد الكلي، السنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، دفعة 2002-2003.

سادسا: المواقع الإلكترونية

1. أحمد عادل كمال محمد امبابي، علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي بالتطبيق علي الاقتصاد المصري (1995 - 2020)، المركز الديمقراطي العربي، 2022، مقال منشور على الموقع التالي:

<https://democraticac.de/?p=83802>

2. رجاء خضير، عبود موسى الربيعي، التحليل الفكري للدورات الاقتصادية، ص 5 ، متاح على الرابط:
<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=64359> تاريخ الاطلاع عليه: 2023/05/03
على الساعة: 15:17.